مركز دراسات الوحدة العربية

هدر الإمكانية

بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته

الدكتور نادر فرجاني

مركز دراسات الوحدة العربية

هدر الإمكانية

بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته

الدكتور نادر فرجاني

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

فرجاني، نادر

هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته/ نادر فرجاني.

١٣٧ ص.

ببليوغرافية: ص ١٣٤ - ١٣٧.

١. التنمية - البلدان العربية. ٢. النفط - البلدان العربية. ٣. البلدان العربية - الظروف الاقتصادية. أ. العنوان.

330.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠

الطبعة الثانية: القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٢

الطبعة الثالثة: بيروت، أيلول/سبتمبر ١٩٨٣

الطبعة الرابعة: بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥

الطبعة الخامسة: بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

يُعزى إلى الجَاحِظ وَصْفه لعُلوم إحدَى أمَم الأقدَمين أن « لهُم العُقول والأحْلام وَالسِّيَاسَة العَجِيبَة وَترتيبُ العُلوم وَالأمُور وَالمعرفة بعَوَاقِب الأمُور ».

(ف. روزنتال، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة أنيس فريحة (بيروت : دار الثقافة، ١٩٦١)) .

شكر

كان للدكتورة مرفت بدوي من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فضل كبير في إعداد هذه الدراسة.

وقد تم إنجاز هذا البحث أثناء عمل المؤلف بالمعهد العربي للتخطيط (الكويت)، لذلك وجب إزجاء الشكر لادارة وهيئة المعهد خاصة السيد/محمود السرسي على معاونته في جمع وتحليل مادة الدراسة.

ويعود للدكتور لبيب شقير، مستشار صندوق النقد العربي، جميل اقتراح هذه الدراسة والتعليق على مسودتها، ولمركز دراسات الوحدة العربية كل الشكر على نشرها.

المحتويات

مقدمة الطبعة الرابعة ٦

الفصل الأول: مدخل ١١

الفصل الثاني: الإمكانية ٢٣

(أ) البشر ٢٥

(ب) الأرض ٢٨

(ج) عائدات النفط ٤١

الفصل الثالث: السجل التاريخي: الإمكانية تهدر ٤٩

(أ) الإنجاز التنموي ٥١

(ب) المشاركة الشعبية ٧٠

(ج) التعاون العربي ٧٤

(د) التبعية ٧٩

الفصل الرابع: إطلالة على المستقبل ٨٧

(أ) عاقبة استمرار الأوضاع الحالية ٨٩

(ب) حدود المستقبل ٩٨

الملاحق ١٠٧

المراجع ١٣٤

مُقدّمة الطّبْعَة الرّابعَـة

على الرغم من ان الكتاب قد دُمغ كثيراً بالتشاؤم، فقد جاءت السنوات التي تلت صدور «هدر الامكانية» بأسوأ من اوخم التوقعات التي كان يمكن تحسبها وقت كتابته. فغزو لبنان؛ وتمزّق المقاومة الفلسطينية تحت ضربات العدو، والاهل معاً؛ واقتتال رفاق الخندق الواحد في لبنان؛ والارتماء امام الهيمنة الامريكية[1] والعربدة الاسرائيلية؛ والعجز العربي الرسمي الذي تجلى في مؤتمر القمة العربي الاخير في الدار البيضاء؛ والغياب الشعبي الظاهر، تجاه كل هذا؛ ما كان يمكن حتى تصوره حينئذٍ.

ولكن إحقاق الحق يقتضي الاشارة الى بعض ومضات النور في الواقع العربي الحالك. فإنسحاب آلة الحرب الاسرائيلية العاتية من لبنان، وانسحاب آلة الحرب الاعتى للولايات المتحدة قبلها، نقاط فخار يجب ان تُسجل للعرب الذين ساهموا فيها. ولعل الفداء والتضحية اللذان صنعا هذين الانتصارين يكونا ملهمي حركة احياء شعبية عربية تنقذ الوطن من ازمة يشتد خناقها.

ومع ذلك فقد اتت تطورات السنوات الاخيرة في الوطن العربي، في تقديرنا، مبرزة ومؤكدة لعناصر الرسالة التي سعت الدراسة لتوصيلها للمثقف

---

(١) انه لما يثير الكمد ان العرب داروا دورة كاملة في هذا المضمار خلال ربع قرن. قارن المعارضة الواسعة والفعّالة لنزول قوات البحرية الامريكية في بيروت عام ١٩٥٨، والترحاب او الارتياح الذي قوبلت به في عام ١٩٨٣.

العربي. فما طرأ من احداث كان استمراراً، وتوكيداً، للاتجاهات الاساسية للتاريخ المعاصر للوطن العربي والتي طرحها الكتاب. وقد كان هذا مبرراً للابقاء على النص كما هو. ولذا تصدر هذه الطبعة دون تغيير في محتوى الطبعة الاولى ما عدا تصحيح بعض الهنات اللغوية والمطبعية.

ولا يعني هذا انه ما كان يمكن تحديث المعطيات التفصيلية التي استخدمت لتوثيق مقولات واستخلاصات الدراسة. ولكن ما كان لهذا التحديث فائدة ترتجى فيما يتعلق بجوهر الرسالة المتضمنة في الكتاب. وإضافة الى ذلك، فإن التحديث كان سيلقي على الصورة العربية ظلالاً اكثر قتامة. ورغم ما يطلب من واقعية وصدق في توصيف الاوضاع القائمة في الوطن العربي، فإن الاغراق في الكوارث الحالّة قد يكون محبطاً للهمة. لقد أردنا لـ «هدر الامكانية» ان يكون شهادة على عصر، وليس مرغوباً، ولا مفيداً، ان يبدو وكأنه شاهد على قبر.

غير ان هناك بعض الامور التي جدّت على سوق النفط العالمي وتدعو الى قدر من المراجعة في تفاصيل مساهمة الثروة النفطية في الامكانية العربية، سواء بصورتها الرأسمالية المختزنة في باطن الارض، او على شكل العائدات النفطية الناجمة عن استنفاد هذا الاصل.

فلقد نجم عن حملة الاقتصاد في استهلاك النفط في اطار الكساد الممسك بالاقتصادات الغربية الرأسمالية، إضافة الى جهود المصالح المهيمنة في الغرب الرأسمالي، وتصدع جبهة منتجي النفط في العالم الثالث، ان تداعى سوق النفط العالمي في العامين الاخيرين مؤدياً الى انخفاض السعر، وتراخيه من جانب، والى نقص الكميات التي تضخها البلدان العربية النفطية الى الاسواق الدولية من جانب آخر.

وينجم عن هذا الوضع نتيجتان: الاولى، هي انخفاض العائدات النفطية في البلدان العربية النفطية لدرجة ان تواترت في الخطاب العادي لهذه البلدان ألفاظ لم تكن تتداول قبلاً مثل «الازمة المالية» و«اجراءات التقشف». اما الثانية فهي ان «الحسابات» المعطاة عن العمر الزمني المتوقع للنفط العربي في الدراسة (ص ٣٧) اصبحت لا تتمشى مع معطيات السوق النفطي ومعدل الانتاج السائد في البلدان العربية حالياً.

وتقديرنا ان التغيرات الاخيرة في سوق النفط العالمي، شأنها كشأن تصحيح

اسعار النفط في السبعينات، هي بمثابة انحراف عن الاتجاه الاساسي، قد يكون لها اهمية في الاجلين القصير والمتوسط، ولكن تتضاءل قيمتها في الاجل البعيد وهو المنظور الزمني المتبنى في الدراسة. وعلى وجه التحديد، نرى ان تقلّب سوق النفط في السنوات الاخيرة لا يبدل الاستخلاصات الاساسية المتضمنة في الدراسة عن الحجم النسبي للاحتياطيات النفطية العربية بالمقارنة بموارد الطاقة في العالم، وبالتالي عن مساهمتها في مدى ثراء قاعدة الموارد العربية.

وبينما يصح ان استمرار المعالم **الحالية** لسوق النفط العالمي يعني ان يطول العمر الزمني المتوقع للنفط العربي عن حسابات الدراسة، وبالتالي يطيل عمر العائدات النفطية؛ الا اننا نتوقع ان تقل الاهمية النسبية للعائدات النفطية، نظراً لانخفاضها عن مستوى السبعينات من جانب، وللاستمرار المنتظر، وربما المتزايد، في اعتماد البلدان العربية النفطية على استيراد السلع والخدمات من الغرب المصنع والتي ترتفع اسعارها باطراد منذ تصحيح اسعار النفط، من جانب آخر.

وليست زيادة اسعار الصادرات الا احدى آليات الغرب المصنع في استيعاب **الهزة** في النظام الرأسمالي العالمي التي ترتبتَ على تصحيح اسعار النفط لأول مرة. وليس خافياً ان السبب الاساسي وراء التصحيح الثاني الكبير لأسعار النفط في نهاية السبعينات كان تحقق البلدان النفطية من ان السعر **الحقيقي** للنفط قد انخفض منذ التصحيح الاول (انظر ص ٤٤).

ونحن نستعمل تعبير «الهزة» بدلاً من «الثورة»، كما يحلو للبعض ان يصف تصحيح اسعار النفط، لأن تقديرنا ان العامل الحاسم في تحكم المنتجين في سوق النفط العالمي هو التحكم الكامل في تحديد **الكميات** المنتجة وليس **الاسعار**، وبحيث يمكن للمنتجين تحديد العرض الكلي للنفط بما يتناسب مع تحقيق اهدافهم، ولو كانت فقط الحفاظ على السعر. الا ان هذه الاهداف يمكن ان تتعدى ذلك، على الاقل من حيث المبدأ، لتحقيق خطوات مهمة في سبيل إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي بتصحيح علاقات التبادل الدولي اللامتكافىء بين بلدان العالم الثالث، منتجي الخامات، وبلدان الغرب المصنع.

فزيادة الاسعار امر يمكن استيعابه عن طريق مداخل متعددة متعاضدة، خاصة في اطار وجود منتجين آخرين خارج الاوبك (وبعضهم لم يصبح انتاجه اقتصادياً الا بعد تصحيح اسعار النفط في السبعينات كبحر الشمال في انكلترا).

وقد اشرنا لواحد فقط من هذه المداخل، اي زيادة اسعار صادرات الغرب المصنع، ومن جرائهـا كان الغـرب الكاسب الوحيد، بينما كانت بلدان العالم الثالث غير النفطية الخاسر الاكبر.

ولكن هناك مداخل اخرى لاستيعاب هزة زيادة الاسعار، ليس اقلها اهمية العلاقة العضوية التي تربط القوى الاجتماعية المسيطرة في بعض البلدان المهمة المنتجة للنفط بالطبقات المسيطرة في مراكز النظام الرأسمالي العالمي في الغرب. ومن اهم هذه المداخل، موضوعياً، تبعية البلدان المنتجة للنفط للغرب المصنع، استهلاكاً، وتكنولوجيا، وثقافة.

ومن طبيعة الامور ان يمكن تطويع نسق انساني لمصلحة العناصر الاقوى والاكثر رشاداً في هذا النسق. ولذلك امكن استخدام زيادة اسعار النفط لترشيد استهلاك الطاقة في الغرب الرأسمالي مما قلل من تهديد منتجي النفط لهذه البلدان.

اما تحكّم منتجي النفط في الكميات المنتجة لتحقيق اغراض غير تلك التي يحـددها مركز النظام الرأسمالي العالمي في الغرب المصنع فأمر غير مقبول من حيث المبـدأ. ولم يكن مقبـولاً على الاطـلاق قبـل تكـوين الغـرب لاحتياطيه الاستـراتيجي من النفط. إنـه لمنع مثل هذا «الانقلاب» على النظام الرأسمالي العالمي شُكلت قوات التدخل السريع؛ بل وتعاونت بعض البلدان العربية في مناوراتها.

والواقع ان الدور الاساسي الذي تبنته الاوبك هو تحديد الاسعار. وربما لم يكن امامها خيار غير ذلك. ولكن الاوبك ايضاً أخذت على عاتقها، ان تلعب دور المنتج المتمم في مجال تحديد الكميات المنتجة، اي إكمال الكميات المنتجة خارج الاوبـك للوصول الى مستوى الطلب الاجمالي، **كما يحدده مركز النظام الرأسمالي في الغرب المصنع**، وقد قامت بهذا الدور في كل الازمات التي تعرض لها سوق النفط العالمي مثل الثورة الايرانية، كما قامت به حتى حين اراد الغرب ان يبني احتياطيه الاستراتيجي من النفط ليتمكن من ادارة سوق النفط العالمي على هواه، مما انتج الضائقة الحالّة بمنتجي النفط الآن.

والامر الوحيد الذي يبدو لنا انه سيبقى من غمار الهزة الاخيرة في سوق النفط العالمي هو درجة تحكّم اقل من جانب الدول المنتجة على مقدرات السوق، وقيمة

اقل لعائداتها النفطية. مما يجعلنا نميل الى الاتفاق مع تقدير كثير من المراقبين بأن العرب ربما قد فاتتهم فرصة تاريخية محدودة توفر لهم فيها كم ضخم من المال لم يحسن استخدامه في الاستثمار الامثل، اي التنمية القومية. ولكن، أليس هذا تقريباً مصير كل الثروات التي تحل فجأة؟

ولا ريب إن المراجعة النقدية الجادة لما ينشر هي احد شروط حيوية النشاط الفكري في اي مجتمع، واحد دعائم الاجادة في الاعمال التالية. وقد تعرض «هدر الامكانية» لمراجعة نقدية قوية، شفاهة وتحريراً، كان جلها مادحاً، وإن اختلف او عارض، وأتى قليلها قادحاً وغير متعمق. وقد أثير في المراجعات عدد من الامور المهمة المتعلقة بالدراسة، توجهاً واسلوباً من ناحية، وببعض القضايا الجوهرية في استشراف المستقبل العربي من ناحية اخرى.

وقد آثرنا الا نناقش القضايا التي وردت في مراجعات الطبعتين الاولى والثانية من الكتاب في هذه المقدمة حتى لا نفسد على القارىء السياق المنطقي المقصود لرسالة الدراسة. وإنما وضعنا هذه المناقشة في ملحق جديد في آخر الكتاب (ملحق رقم (٤))، وهي تُلقي اضاءات على بعض جوانب العمل.

إلا ان هناك امراً واحداً نود الاشارة اليه في هذا الصدد. لقد طالب بعض المراجعين بأكثر مما قدم الكتاب، طالبوا، على وجه الخصوص، بتفسير كامل للهدر وببرنامج لتفاديه. وهذه بالقطع مهمات فكرية ملحة في الساحة العربية، وليس الكاتب اقدر من يتصدى لها، بل ان النهوض بهذه المهمات وبخاصة جانب البرنامج، يتطلب عملاً جماعياً نرجو ان تتكامل مقتضياته في الوطن العربي.

لقد كان غرض الكتاب هو فقط تبيان ان **الامكانية العربية محدودة، وان عمادها الاساسي هم البشر، وان هذه الامكانية تهدر، وان استمرار اهدارها ينطوي على مخاطر مستقبلية جسيمة**. وفي هذا نرجو ان نكون قد حالفنا التوفيق.

وليس «هدر الامكانية» نهاية، الا طيراً ضعيفاً حلّق في فضاء واسع، وكل محلّق الى وقوف. ولا شاك ان «طيوراً اخرى ستحلق ابعد»[٢].

نادر فرجاني

ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥

---

(٢) فردريك نيتشه، الفجر.

الفصْل الأوّل

مَدخَل

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة ما ينطوي عليه بعض الاتجاهات التاريخية الحديثة، والواقع الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي الراهن في الوطن العربي، من مكامن للخطر على مستقبل الشعب العربي. وعلى هذا فموضوع هذه الورقة هو تاريخ الوطن العربي: ماضيه وحاضره ومستقبله. «فالزمان الحاضر والزمان الماضي هما سوية حاضران في الزمان المستقبل، كما ان الزمان المستقبل محتوى في الزمان الماضي»[1]. والمحاولة هنا هي تشوف انعكاسات الماضي والحاضر على مستقبل الوطن العربي في دراسة تاريخية تحليلية تسعى لتوثيق وتمحيص الاتجاهات التاريخية وتطل، ولو على استحياء، على أبعاد المستقبل. وهذه مهمة مستحيلة بدون تحديد منظور معين يمكن به الاقتصار - دون ابتسار - على جانب معين نتوفر على دراسته، وإلا أضحى مصير الباحث كمن حاول ابتلاع الحوت (فوجد نفسه ببطنه).

ولئن كان تحديد المنظور هنا جاء من وجهة نظر الخطر الكامن في التاريخ العربي المعاصر على مستقبل الشعب العربي، وفقاً لإطار مفهومي محدد، نعرض له فيما يلي، إلا أنه ترك المجال بعد مفتوحاً لتفاعل الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في موضوع الدراسة.

وتقوم الدراسة على أن هناك **غايات نهائية** للشعب العربي، وأنه يمتلك **إمكانات**، بعضها ثابت والبعض الآخر متغير، يمكن، إذا أحسن استغلالها، أن تؤدي إلى الوصول لهذه الغايات. ولكن هناك محددات اخرى لمدى القدرة على استعمال الامكانات وتطويرها وصولاً للغايات، وهذه هي **محاور** بنيان

---

(١) عن ت. اس. اليوت.

العمل العربي، قطرياً كان أو قومياً، فمحاور العمل إذاً تحدد مدى تحقق الغايات، ولكن الغايات، في الوقت نفسه، هي معايير لتقييم مدى تقدم العمل العربي صوب الغايات.

وهذا التشابك بين الغايات والإمكانات ومحاور العمل هو الإطار المفهومي الأساسي للدراسة.

والغايات التي اعتمدناها هي:

(أ) إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس في الوطن العربي، وذلك بتوفير الحد الأدنى الملائم في مجالات الغذاء والصحة والملبس والمسكن والعمل كأولوية أولى لجهود التنمية العربية.

(ب) المساواة في التمتع بالرفاهية المادية والمعنوية داخل، وبين، البلدان العربية.

(ج) التحرر من التبعية للدول المصنعة اقتصادياً، وتقنياً، وحضارياً.

(د) الاستقرار الداخلي للبلدان العربية.

(هـ) الأمن الجماعي لبلدان الوطن العربي.

كما اعتبرنا أن هناك محاور ثلاثة أساسية للعمل العربي:

- واحد دولي، أي علاقة البلدان العربية، فرادى ومجتمعة، بباقي العالم، خاصة في صورة تجمعات سياسية - اقتصادية متميزة، ويتمركز حول جهود التحرر من التبعية للدول المصنعة.

- والثاني قومي، ويتمثل في علاقة الدول العربية ببعضها، وعلى وجه التحديد جهود التعاون والتكامل العربي في كافة المجالات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية.

- والثالث قطري، ويتعلق بطبيعة التوجه والجهد التنموي داخل كل قطر عربي، وعلى وجه الخصوص مدى مشاركة الناس في تسيير أمور المجتمع.

وغني عن البيان أن محاور العمل لصيقة الصلة بالغايات المبتغاة، حتى

أن التقدم على أحد محاور العمل يشكل، في حد ذاته، قرباً من غاية أو أكثر. ولعل هذا أوضح ما يكون بالنسبة لغاية التحرر والمحور الدولي للعمل العربي. كما أن مجموعة الغايات ومحاور العمل تتفاعل إيجابياً، كلٌّ داخلها. بمعنى أن تحقق أحد الغايات يعضد تحقق الاخرى، وكذلك الإنجاز على أحد محاور العمل يقوي إمكانية الإنجاز على الاخرى.

وتقدم هذه الورقة أن العمل العربي متراخٍ على محاوره الثلاثة. وكما نرجو أن يتضح من الدراسة، أن تبعية العرب لدول الغرب المصنعة تزداد، والتعاون بينهم يتدهور، ولا تحقق قضايا التنمية، والمشاركة الشعبية على وجه الخصوص، تقدماً محسوساً إن لم تكن تراجعت. وينعكس هذا طبعاً على تدنّي مستوى تحقق الغايات العربية النهائية، مما أدى إلى اتساع الشقة في مستوى الرفاه بين العرب والقطاعات الأسعد حظاً من البشرية. وقد كان النصف الثاني من السبعينات حاسماً في تأكيده ردة سياسية اجتاحت الوطن العربي على المحاور الدولية والقومية والقطرية. ولكن، وهو الأهم، ينطوي استمرار التراخي في العمل العربي على مخاطر مستقبلية جسيمة، تتمثل في تباعُد الشعب العربي عن غاياته المنشودة واتساع الفجوة، أكثر، بينه وبين «المتقدمين».

ولقد استعملنا مصطلح التنمية دون أن نتبعه بالألفاظ: إقتصادية، إجتماعية، أو اجتماعية - اقتصادية، وسنعود إليه مراراً، ونرى لزاماً علينا أن نوضح ما نقصد به(٢).

فبلدان الوطن العربي في مجملها متخلفة، على الرغم مما أصاب بعضها من غنى ناجم عن استنضاب رأسمالها النفطي. ولا يعني التخلف أنها فقط تالية للدول المصنعة في تتابع زمني على مضمار التقدم، وإنما يعني في المقام الأول أن البُنى الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية بها ضعيفة ومشوهة ومتدنية

---

(٢) نعتمد في هذا الجزء على ورقة رئيسية أعدها د. اسماعيل صبري عبد الله، للندوة الاقليمية حول الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢١-٢٥ كانون اول/ يناير ١٩٨٠.
(E/ECWA/ ENV./ WG. 16/8).

الكفاءة، مما يترتب عليه كون الحاجات الأساسية، مادية وغيرها، لغالبية السكان في البلدان العربية غير مشبعة بعد، وأن هذه البلدان تعتمد اعتماداً حرجاً وتابعاً على الاقتصادات والحضارات الغربية، مما يورثها مركزاً ضعيفاً في الحلبة الدولية، ويدمغ مقدرات أبنائها بدوام حالة التخلف هذه.

وقد نتجت هذه الأوضاع عن أنماط تطور اجتماعي - اقتصادي مشوهة، بدأت بتطوير القوى الاستعمارية لبعض قطاعات اقتصادات، وبعض جوانب حياة، في مستعمراتها العربية بما يخدم مصالح الدولة المستعمِرة. ولم تنحسر أشكال الاستعمار المباشر والسيطرة السياسية السافرة إلا بعد تطوير بُنى جديدة تضمن استمرار استغلال البلدان المتخلفة، من ترسانات عسكرية قابعة في أرجاء المعمورة، وسيطرة على الإنتاج الاقتصادي والتقنية والتمويل، وربما أخطر من ذلك كله هيمنة حضارية عن طريق التعليم ووسائل الاعلام والاتصال، تؤدي إلى نشر النمط الحضاري الغربي في بلدان العالم الثالث.

وعلى هذا فإن التنمية في جوهرها هي عملية تحرير ونهضة حضارية شاملة تقتضي الانعتاق من شبكة علاقات السيطرة - التبعية، والعمل على إقامة بنيان اجتماعي - اقتصادي - سياسي جديد متوازن وكفء، ويحمل في طياته بذور استمراره وتطوره باطراد. ولا يعني هذا بالتأكيد الانكفاء على النفس أو الاكتفاء الذاتي، وإنما العمل على الدخول في علاقات التعاون الدولي بندِّية، وتعبئة وتوظيف الطاقات الذاتية في إقامة البنيان الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي الجديد، بهدف إشباع الحاجات الأساسية، مادية ومعنوية، لجماهير الشعب كأولوية اولى، ثم رفع مستوى رفاه الناس باطراد.

ولا يتصور أن يستطيع أحد أقطار العالم الثالث الصغيرة اجتياز معركة المصير التنموي منفرداً. وإنما يستوجب ذلك الدخول في مشروع تعاوني مشترك بين مجموعة من البلدان تتعاضد جهودها لتسريع عملية التنمية في كل منها، أو ما يسمى بالاعتماد الجماعي على النفس. ويعود ذلك لسببين: الأول هو طبيعة عملية التنمية، والثاني يتعلق بالموقف الضعيف لأية دولة متخلفة إذا دخلت وحدها في عملية التفاوض التاريخية المطلوبة مع النظام الاقتصادي - السياسي السائد في العالم. فلعل أبرز سمات التجربة التنموية الغربية التي

يمكن سحبها إلى التنمية في العالم الثالث، هي انها عملية تطور شامل تمتد إلى كل مناحي الحياة. وانها تقوم على أساسين: مادي وفكري، يتفاعلان باستمرار. وانها في الأساس عملية إبداع وعمل مستمر يفوقان طاقات أي قطر منفرداً[٣]. ومن ناحية اخرى فلا شك في أن تجمع نفر من دول العالم الثالث في التعامل الاقتصادي - السياسي الدولي، يكسبها قوة ومنعة لا تتأتى لأي منها منفردة.

ومن حسن الطالع أن تطبيق مفهوم الاعتماد الجماعي على النفس على البلدان العربية يجد له صورة طبيعية في شكل الوطن العربي ترفع من قيمته أضعافاً. ويعود ذلك إلى الوحدة الحضارية والاتصال الجغرافي للوطن العربي، من ناحية، وإلى التكامل المتماسك لموارده المختلفة من ناحية اخرى. ولا نرى بنا حاجة في هذا المقام إلى مناقشة هذه الأمور أو محاولة التدليل عليها، فقد صارت من مسلمات الواقع العربي.

فالتنمية في الوطن العربي إذاً يجب أن تكون عملية تحرر شامل وتغيير بنائي اجتماعي اقتصادي - سياسي متكامل، لها أبعاد قطرية وقومية وخارجية، تقوم على تعبئة الإمكانات العمومية وتوظيفها بأفضل ما يمكن لتحقيق أعلى مستوى ممكن لرفاه الشعب العربي.

وطاقات البشر في أي مجتمع هي، في التحليل النهائي، المورد الأول والأهم. وعلى هذا يمكن اعتبار التخلف على أنه حالة مجتمعية تتسم بإهدار الطاقات الكامنة في البشر، على حين ينطوي التقدم على توظيف أفضل لهذه الطاقات. وتكون تنمية الطاقات البشرية لسكان المجتمع والاستفادة منها بكفاءة في كافة نواحي النشاط في المجتمع هي محور التنمية الأساسي. ويحق القول أن التنمية في النهاية هي تنمية بشر، وليست إقامة أشياء.

ونود أن نؤكد هنا أننا لا نقصد بتنمية الطاقات البشرية المفهوم التقليدي المحدود لتنمية القوى العاملة، عن طريق التعليم والتدريب اللازمين

---

(٣) راجع: اسماعيل صبري عبد الله، «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية،» المستقبل العربي (ايلول / سبتمبر ١٩٧٨)، العدد ٣.

لتخريج الكوادر البشرية المدرَّبة لسد حاجة النمو الاقتصادي. فهذا ليس إلا جانباً واحداً، وربما الأقل أهمية في تنمية الطاقات البشرية. وإنما بهذا نعني أولاً: بناء البشر القادرين على الاضطلاع بالمهام التنموية الأساسية التي أسلفنا وصفها، عن طريق عمليات التنشئة والرعاية الاجتماعية. وثانياً: إقامة الأشكال المؤسسية للتنظيم الاجتماعي الضرورية لتوظيف هؤلاء البشر في أداء هذه المهام بكفاءة، بما في ذلك القيادة، والعقيدة التي تتبناها الجماهير، وأساليب تعبئة الناس، ومدى مشاركتهم بفعالية في عملية التنمية.

ونرى أن التنظيم الاجتماعي الكفء هو حجر الزاوية في تنمية الطاقات البشرية. فالقوى البشرية غير المنظمة جمعياً، مهما بلغت درجة تقدم عناصرها بشكل فردي، تبقى مجرد إمكانية غير مُسْتَغَلَّة (وإن كان يصعب حتى تصور وجود طاقات فردية متقدمة على نطاق واسع في مجتمع ضعيف التنظيم الاجتماعي)، وفقط عن طريق التنظيم الاجتماعي الفعال يمكن تطوير رصيد المجتمع من معارف وقدرات واتجاهات الناس فيه، من ناحية، وتحويل هذا الرصيد إلى مكونات رفاه عن طريق المشاركة الفاعلة في النشاط الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي، من ناحية اخرى. بل ويمكن ان يؤدي التنظيم الاجتماعي الكفء لأن تحل القوى البشرية محل الاستثمار الرأسمالي لدرجة كبيرة خاصة في مهام تنموية معينة، وثيقة الصلة بتنمية الطاقات البشرية، مثل القضاء على الأمية والأمراض المستوطنة.

ويقيننا أن المشاركة الشعبية الفاعلة في كافة ألوان النشاط المجتمعي، عن اقتناع واشتراك كامل في ثمار هذا النشاط، باتت الشرط الضروري لبدء مسيرة التنمية العربية.

ولتنمية الطاقات البشرية، طبقاً لهذا التصور، سمتان أساسيتان تزيدان من حرجها في عملية التنمية، فهي:

أولاً: عملية طويلة الأجل في كثير من جوانبها. فتحقيق تطوير جذري في خصائص وقدرات البشر لا يتم في فترة قصيرة من الزمن. وإن كانت بدايات حاسمة قد تقع في لحظات تاريخية مناسبة، وفي هذه الحالة يمكن إنجاز بعض المهام الأساسية في فترات قصيرة نسبياً بعد ذلك.

وثانياً: تمتد إلى كافة أركان النسق الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي، وهي لذلك متلاحمة مع التنمية الشاملة للمجتمع.

وتتبنى هذه الدراسة، كمكوِّن من عملية اجتزاء جانب من الوجود العربي تتيسر دراسته في حدود الامكانات المحدودة المتاحة، تصوراً إجمالياً تحليلياً، فهي تستشرف من علٍ كما يقال. فلم ندرس كل قطر عربي على حدة، وإنما سعينا، كلما أمكن، لأن نأخذ البلدان العربية ككل، وحدة للدراسة، أو على الأقل تجمعات من بعض البلدان العربية ذات خصائص مشتركة خاصة، إذا كانت المعالجة على هذا المستوى من التجميع تساعد في توضيح نقطة ما. وهذا بالطبع أصعب من حيث توفير التدليل الاحصائي، إذ تتوفر البيانات عادة بصورة قطرية.

وقد اقتصرنا، في حدود هذا التصور الإجمالي التحليلي، على بعض جوانب الواقع العربي التي اعتبرناها حاسمة من حيث أنها تكون بذوراً لشجرة المستقبل التي تمتد جذورها إلى الماضي. وقد انسحب هذا أيضاً على التدليل الاحصائي الذي استخدم لتعضيد وجهات النظر المقدمة، إذا اكتفينا ببعض المتغيرات التي اعتبرناها دالّة فقط.

كذلك تسعى الدراسة، ربما على حساب عمق واتساع الموضوع، إلى تتبع تطور الأنماط التاريخية في فترة العقدين أو العقود الثلاثة الماضية، مع التركيز على العقد الماضي، كلما أمكن.

والمفروض أن تعتمد مثل هذه الدراسة أفقاً زمنياً طويلاً في الماضي والمستقبل على حد سواء. إلا أن التغطية السليمة للأفق الزمني الواجب لهذه الدراسة، والذي يمتد في تقديرنا لحوالي خمسين عاماً على الأقل، تتمركز حول عام ١٩٨٠، تواجهها عقبتين:

١ - قصور الجهد الفردي المبذول، وقصر الفترة الزمنية التي توخي إنهاء الدراسة خلالها.

٢ - عدم توفر البيانات اللازمة للتوثيق الإحصائي للدراسة، في صورة سلاسل زمنية كافية الطول ويمكن الاعتماد عليها، وحتى غيابها المطلق في بعض البلدان العربية.

ولا محل لدفع هذه الورقة بالتشاؤم أو التجني. إذ أن غرضها المعلن هو تبيان بعض أوجه الخطر في الواقع العربي الراهن، وليس تقييمًا متوازناً لإيجابياته وسلبياته. وإنما تنطوي الدراسة على افتراض ضمني بأن مواطن الخطر أصبحت من الوضوح بمكان، وعلى درجة من الحرج توجب الالتفات لها قبل أي شيء. فهل هذا مبرر؟ لماذا مواطن الخطر، وليس الأمل؟ لنتعرف على آراء بعض الباحثين والمراقبين للمنطقة.

يدعي أحد المتخصصين العرب، في العلوم السياسية «ان فكرة ظلت مسيطرة على الوعي السياسي للعرب المحدثين تقترب من نهايتها، إن لم تكن قد أصبحت فعلاً من تراث الماضي. هذه هي فكرة الامة العربية الواحدة»(٤).

ويقرر آخر، أجنبي، أنه «يندر أن يمر عام بدون نكسة أخرى، أو أكثر، لقضية الوحدة العربية. وقد اعتبرها معظم الكتاب الغربيون، خاصة أولئك في وسائط الاعلام، منتهية...»(٥).

أما عن المستقبل فيتنبأ كاتب أجنبي آخر عاش في المنطقة فترة بأنه «ستفشل بلدان الشرق الأوسط في تطوير استراتيجية متماسكة وتعاونية للتنمية القومية وفي تطوير موقف تفاوضي جماعي تجاه الشمال. ونتيجة لهذا فسوف تفشل في الحصول على أفضل الشروط الممكنة في التفاعل مع الشمال»(٦).

وفي تلخيص بليغ لأوضاع الوطن العربي يرى محمد حسنين هيكل، أحد دعاة الوحدة العربية المعاصرين، أنه «كان كل الباحثين الدارسين في

---

(٤) انظر:

Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» **Foreign Affairs,** v. 57, (Winter 1978), no.2.

(٥) M.C. Hudson, «The Integration Puzzle in Arab Regional Politics». In M.C., Hudson, ed., **The Arab Future: Critical Issues** (Washington D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1979).

(٦) J. Waterburry, «The Middle East and the New World Economic Order», In J. Waterburry and R. El Mallakh, **The Middle East in the Coming Decade: from Wellhead to Well Being?** (New York: McGraw-Hill, 1978).

أحوال المنطقة يختلفون حول نقطة واحدة في أمر النظام العربي: هل هناك بالفعل نظام عربي مكتمل الشروط والتكوين؟ أم أن النظام العربي كان مجرد مشروع توافرت له الشروط ولكنه ما زال تحت التكوين؟

والنتيجة بعد كل ما حدث [في السبعينات] واحدة.

إذا كان هناك نظام عربي مكتمل فقد اهتزت قوائمه عند الأساس.

وإذا كان ما هناك هو مجرد مشروع نظام، إذن فقد ضاع رسمه وتبعثر تصميمه»(٧).

ويضيف، راوياً عن حديث له للأمين العام الجديد للجامعة العربية بعد انتقالها الى تونس، ان «التساؤل يطرح نفسه مرة أخرى: هل هناك فعلاً أمة عربية واحدة؟ أو أن تلك الفكرة كانت وهماً من أوهام أجيال عربية سبقت؟ الآن لم يعد الشك في القدرة أو الفاعلية، وإنما وصل الشك إلى حقيقة الوجود ذاتها»(٨).

ويكفي للتدليل على مآل الأوضاع القومية للوطن العربي تداعي صور التعاون العربي، من مفهوم اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، على ما شابها من عيوب، في الخمسينات والستينات، إلى مفهوم «استراتيجيات الحد الأدنى» و«العمل العربي المشترك» في نهاية السبعينات، وكون مصر حالياً، وخلافاً لدورها التاريخي في دعم الصف العربي، نائية بعد الصلح مع اسرائيل، وأن وصلت التجزئة في الوطن العربي حتى إلى قمة المؤسسات العربية، فصارت هناك جامعتان عربيتان، واحدة للعرب عدا مصر في تونس والأخرى في القاهرة بدون باقي العرب.

فإذا كان هذا هو حال الوطن العربي، فلماذا الجهد وصيحات التحذير والتنبيه؟ والإجابة هي أن الخطر الأساسي في الواقع العربي الراهن هو خطر

---

(٧) محمد حسنين هيكل، «آفاق الثمانينات، ماذا جرى؟ ماذا يجري؟ في العالم العربي،» الوطن (الكويت) ٤/٢/١٩٨٠.

(٨) محمد حسنين هيكل، «آفاق الثمانينات، محاولة للبحث عن أسباب للتفاؤل،» الوطن (الكويت) ١١/٢/١٩٨٠.

إهدار إمكانية تاريخية قائمة لازدهار حضارة عربيـة معاصـرة. فلو لم تكن الإمكانية قائمة لما وجب التحذير، ولا نفع. وإنما التحذير من قبيل الحرص على الاستفادة من الامكانية التاريخية، ووراءه الاعتقاد بأن إمكانية اغتنـام الفرصة مازالت بعد قائمة. وعلى هذا فالتوجه الأول لهذه الدراسة تفاؤلي. ومن منطلق هذا التفاؤل فإننا نقفز على الواقع المر ونتعامل في الدراسة مع الوطن العربي كوحدة.

الفصْل الثَاني

الإمكانيَّة

نعرض في هذا القسم لمدى توفر الموارد المختلفة في الوطن العربي. وفي التحليل النهائي ليس أي مجتمع إلا عدداً من البشر يرتبطون بتنظيم إجتماعي فوق رقعة أرض، يستزرعون سطحها، ويستغلون ما في باطنها وما فوقها لتلبية احتياجاتهم وصلاح حياتهم، مما يضفي على الأرض، سطحاً وجوفاً، أهمية جوهرية.

إلا أن البشر هم الأصل. فإن صلحت أحوالهم أغنوا الأرض وأغنتهم، وإن ضاقت، وإن فسدت أمورهم ضاقت بهم الأرض، وإن فسحت وأثرت. ومن أقوال ماوتسي تونغ المأثورات أنه ليس هناك «... مناطق غير منتجة بل عقلية غير منتجة، وليس هناك أراض سيئة بل أنظمة سيئة لاستغلال الأرض... ويكفي أن يبذل الناس كل ما في وسعهم من طاقات ذاتية لتغيير الأحوال الطبيعية...»(١).

(أ) البشر

يتميز الوطن العربي بوفرة في عدد السكان. فقد ناهز عدد العرب المائة وخمسين مليوناً في منتصف السبعينات. كما أنهم يتزايدون بمعدل مرتفع نسبياً يتوقع أن يستمر حتى نهاية القرن الحالي. ونتيجة لهذا المعدل المرتفع يتوقع، طبقاً لاسقاطات الامم المتحدة، أن يصل عدد سكان الوطن العربي إلى حوالي ثلاثمائة مليون نسمة عند مطلع القرن القادم. وتصاحب زيادة

(١) من: حسن صعب، ثورة الطلاب في العالم (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٨)، ص٥٤-٥٥.

السكان هذه ارتفاع نسبة العرب لسكان العالم من ٣٪ في منتصف القرن الحالي، إلى قرابة ٥٪ عند نهايته. أنظر الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
تقديرات سكان الوطن العربي، الاتحاد السوفياتي الولايات المتحدة، والعالم - (١٩٥٠-٢٠٠٠)
(بالمليون)

السنة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
الوطن العربي[١]	٧٦	٩٧	١٢٧	١٤٦	١٧١	٢٢٨	٢٩٦
الاتحاد السوفياتي	١٨٠	٢١٤	٢٤٣	٢٥٥	٢٦٨	٢٩٤	٣١٥
الولايات المتحدة	١٥٢	١٨١	٢٠٥	٢١٤	٢٢٤	٢٤٧	٢٦٤
العالم	٢٥٠١	٢٩٨٦	٣٦١٠	٣٩٦٨	٤٣٧٤	٥٢٨٠	٦٢٥٤
نسبة الوطن العربي للعالم ٪	٣,٠	٣,٢	٣,٥	٣,٧	٣,٩	٤,٣	٤,٧

(١) مجمعة من المصدر، فيما عدا الامارات وقطر حيث كانت تقديرات المصدر بعيدة عن الواقع، وتم تجميع المعلومات من مصادر متعددة، واستخدمت تقديرات على أسس مختلفة للتوصل الى أرقام أفضل من تلك المذكورة في المصدر. كذلك لسنا راضين تماما عن تقديرات المصدر للكويت وليبيا والسعودية. إلا أن هذه التحفظات لا تغير كثيرا من الحجم الكلي للسكان في الوطن العربي، نظراً لقلة سكان البلاد محل الاختلاف.

المصدر: United Nations, **World Population Trends and Policies,** \v. I (New York: U.N.,1979).

ولا تكتمل صورة الأوضاع السكانية الحالية في الوطن العربي إلا بالاشارة إلى التفاوت الشديد في عدد السكان بين أقطاره. حيث تراوح عدد السكان في منتصف السبعينات بين حوالي الأربعين مليوناً في مصر، وما بين ١٥-٢٠ مليون في كل من الجزائر والسودان والمغرب، وحوالي العشرة ملايين في كل من السعودية والعراق، وما بين ٥-٧ ملايين في كل من تونس

وسوريا واليمن الشمالية، وما بين ٢-٣ ملايين في كل من الأردن والصومال ولبنان وليبيا واليمن الديمقراطية، وإلى حوالي المليون أو أقل في كل من الامارات والبحرين وعمان وقطر والكويت وموريتانيا.

وطبقاً لاسقاطات الأمم المتحدة فإنه يتوقع أن يزيد عدد سكان الوطن العربي عن عدد سكان الولايات المتحدة بحوالي ثلاثين مليوناً، وألا يقل عن عدد سكان الاتحاد السوفياتي إلا بخمسة عشر مليوناً فقط، في بداية القرن الواحد والعشرين. وانطلاقاً من الأهمية الحاسمة للبشر، معين الطاقات الخلاقة في أي مجتمع، فقد أغرانا هذا التقارب في عدد السكان بين الوطن العربي وكل من القوتين العظميين في العالم حالياً، إلى سحب المقارنة بين الوطن العربي والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى مجالات أخرى، خاصة في المناقشة الحالية للإمكانية العربية.

وإن كان وراء هذه المقارنة طموحاً زائداً، إلا أننا نعتقد أنه مشروع في المنظور التاريخي طويل الأجل. وهناك بالطبع سبب آخر وجيه لمقارنة أوضاع الوطن العربي بالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وهو أن هاتين الدولتين تمثلان النموذجين الأساسيين لبناء مجتمع صناعي متقدم في عالمنا الحالي، بما لهذا من انعكاس على أحوال الناس في هذه المجتمعات.

والسكان ليسوا بالضرورة مصدر قوة. وإنما الأمر يتوقف على خصائص البشر والتنظيم الاجتماعي الذي ينضوون تحته. أي على ما إذا كانت طاقات البشر الكامنة تطور وتشحذ عن طريق عمليات التنشئة والرعاية الاجتماعية، ثم تعبأ وتستغل أفضل استغلال بتنظيم اجتماعي كفء. فيرتفع مستوى الرفاه المادي والمعنوي للبشر في المجتمع باطراد. أما إذا استمرت الأنماط التاريخية في إعداد واستغلال الطاقات البشرية في الوطن العربي إلى نهاية القرن، فإن التقارب بين سكان الوطن العربي والدولتين العظميين سيقف عند حد الكم، وربما ستكون فجوة الكيف البشري أوسع. وحينئذ يمكن أن يكون كبر حجم السكان عامل وهن ينخر في بنية المجتمع العربي. **وهذا هو مجال الاختيار الحاسم الأول في تحديد مصير الوطن العربي**(٢).

---

(٢) انظر في اهمية تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي: =

(ب) الأرض

يمتد الوطن العربي عبر مساحة أرضية شاسعة تقرب من ألف وأربعمائة مليون هكتار، تتعدى عشر المساحة الأرضية للعالم (مقارنة بحوالي ٥٪ من سكان العالم في الوطن العربي، توقعاً، في نهاية القرن). وهذه المساحة تزيد عن رقعة الولايات المتحدة بحوالي النصف وإن كانت لا تتعدى ثلثي مساحة الاتحاد السوفياتي. ويقع أربعة أخماس هذه المساحة داخل حدود ستة أقطار عربية فقط) تتعدى مساحة ثلاثة منها مائتي مليون هكتار (السودان ٢٥١، الجزائر ٢٣٨، والسعودية ٢١٤) ولا تقل مساحة كل من الثلاثة الباقية عن مائة مليون هكتار (ليبيا ١٧٥، موريتانيا ١٠٣، ومصر ١٠٠)(٣). ولكبر المساحة أهمية كبيرة تعود لارتفاع امكانية الاستزراع والرعي كمصادر للغذاء، إذا مكنت طبيعة التربة من ذلك، من ناحية، وإلى تزايد احتمالات الثراء المعدني بجوف الأرض باتساع الرقعة الأرضية، من ناحية أخرى.

(ج) أوجه استغلال السطح الأرضي

على الرغم من اتساع المساحة، يعاني الوطن العربي ككل من انخفاض نسبة الأرض القابلة للزراعة عن المستوى العالمي، فلا تتعدى هذه النسبة ٣,٧٪ مقارنة بحوالي ٦,٨٪ عالمياً. وإذا أردنا المقارنة بالدولتين العظميين تتضح فداحة العجز النسبي في الأرض الزراعية في الوطن العربي، إذ نجد أن الرقعة القابلة للزراعة في البلدان العربية، وقد بلغت حوالي ٥٠ مليون هكتار في منتصف السبعينات طبقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة، كانت حوالي ربع الأرض القابلة للزراعة في الولايات المتحدة وخمس الأرض القابلة للزراعة في الاتحاد السوفياتي. وإذا أضفنا إلى ذلك ضعف الانتاجية الزراعية في الوطن العربي، لما أصبح الاعتماد الحرج والمتزايد على استيراد

= Y.A. Sayegh, «A Critical Assessment of Arab Economic Development, 1945-1977 » In **ECWA Seminar on Population and Development, Amman, Nov. 1978** (E/ ECWA/ POP./ WG.12/ BP.14).

(٣) Food and Agricultual Organization, **Production Yearbook 1977** (Rome: F.A.O., 1978).

الغذاء من الخارج مثار دهشة[٤].

وتتركز الأرض القابلة للزراعة أيضاً في حوالي ستة بلدان عربية تضم فيما بينها ثلاثة أرباع الأرض الزراعية، وهي، على الترتيب، المغرب (٧,٨ مليون هكتار)، والسودان (٧,٦ مليون هكتار)، والجزائر (٧,١ مليون هكتار)، وسوريا (٥,٧ مليون هكتار)، والعراق (٥,٢ مليون هكتار)، وتونس (٤,٤ مليون هكتار)[٥].

وإن كانت قد تمت بعض الإضافات إلى الأرض القابلة للزراعة بين ١٩٦١ و١٩٧٦ في الوطن العربي، إلا أن ذلك لم يتم بمعدلات أعلى كثيراً من المعدل العالمي. ويعني هذا أن نصيب الوطن العربي من الأرض القابلة للزراعة لم يزد، بينما زاد نصيب الفرد من سكان العالم، مما انعكس بلا شك على اتساع الفجوة الغذائية بين الإحتياجات والإنتاج المحلي[٦].

ويتمتع الوطن العربي بوفرة نسبية في المراعي الدائمة، إذ كان نصيبه من أراضي المراعي في العالم يقارب ٩٪ في ١٩٧٦، أي أكبر من نصيب الولايات المتحدة، وإن كان أقل من حظ الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك نجد أن الوطن

---

(٤) انظر مثلاً، السيد جاب الله، «الأمن الغذائي في الوطن العربي، مشكلاته وحلولها. في ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي،» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، السنة ٤ (نيسان / ابريل ١٩٧٨)، العدد ١٠، ص٥.

حيث يقرر ان واردات المنطقة العربية من الحبوب تزيد عن واردات اي منطقة اخرى في العالم تماثلها في عدد السكان، وأن معدل الزيادة في هذه الواردات اعلى من معدل زيادة استيراد اي منطقة أخرى؛

زكي محمود شبانة، «الانتاج الغذائي في الوطن العربي،» **في ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي، الكويت، نيسان / ابريل ١٩٧٨. ملخصات البحوث** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨). خاصة الخاتمة التي تتضمن تقديرات للانتاج والطلب على المواد الغذائية في البلدان العربية، وكذلك A.A. El-Sherbini, ed., **Food Security Issues in the Arab Near East** (Oxford: Pergamon University, 1979).

خاصة المقدمة والفصل الثالث عشر.

(٥) FAO مصدر سابق.

(٦) راجع المراجع المذكورة في الحاشية (٤) السابق ذكرها في الصفحة السابقة.

العربي مستورد صاف، وبشكل متزايد للحوم من الخارج(٧). ويلاحظ أيضاً أن أرض المراعي الدائمة لم تتغير تغيراً يذكر في الخمسة عشر عاماً بين ١٩٦٠، ١٩٧٥. انظر جدول رقم (٢).

وأرض المراعي الدائمة أكثر تركزاً من الأرض الزراعية في بلدان الوطن العربي، إذ تستحوذ ستة بلدان عربية على ما يناهز التسعين بالمائة منها. ويبلغ نصيب السعودية وحدها حوالي ثلث أرض المراعي بالوطن العربي كله (٨٥ مليون هكتار) وتبلغ أنصبة الخمس الباقيات كالتالي: موريتانيا (٩)، الجزائر (٣٨)، الصومال (٢٩)، السودان (٢٤)، والمغرب (١٣)(٨).

وبمضاهاة قائمة البلدان العربية ذات الوفرة النسبية في الأرض القابلة للزراعة وأرض المراعي الدائمة، يتضح أن لثلاث دول عربية إمكانية هامة في كلا المجالين وهي المغرب والسودان والجزائر، بينما للسعودية وموريتانيا والصومال ميزة حاسمة في المراعي والإنتاج الحيواني، وإن كانت غير مستغلة بالدرجة اللازمة في الأولى والثانية، وتبقى إمكانيات الاستغلال الزراعي مرتفعة وواعدة في منطقة الهلال الخصيب وفي تونس.

(٧) شبانة، «الإنتاج الغذائي في الوطن العربي».

(٨) FAO, **Production Yearbook, 1977.**

جدول رقم (٢)
الأرض وأوجه استغلالها في الوطن العربي، الاتحاد السوفياتي
الولايات المتحدة، والعالم
١٩٦١-١٩٧٦

المنطقة	المساحة الكلية مليون هكتار	النسبة للجملة ٪	الأرض القابلة للزراعة ١٩٧٦ مليون هكتار	الأرض القابلة للزراعة ١٩٧٦ النسبة للجملة ٪	الأرض القابلة للزراعة التغير النسبي ٦١-٧٦ ٪	المراعي الدائمة ١٩٧٦ مليون هكتار	المراعي الدائمة ١٩٧٦ النسبة للجملة ٪	المراعي الدائمة التغير النسبي ٦١-٧٦ ٪
الوطن العربي	١٣٦٨	١٠,٢	٥٠	٣,٤	٧,٢	٢٦٨	٨,٨	٠,١
الاتحاد السوفياتي	٢٢٤٠	١٦,٧	٢٣٢	١٥,٦	١,٢	٣٧٣	١٢,٢	٠,٤
الولايات المتحدة	٩٣٦	٧,٠	١٨٨	١٢,٦	٤,٤	٢٤٢	٧,٩	٧,٦-
العالم	١٣٣٩٥	١٠٠,٠	١٤٨٨	١٠٠,٠	٦,٨	٣٠٥٨	١٠٠,٠	٠,٣

المصدر: Food and Agriculture Organization, **Production Yearbook, 1977** (Rome: F.A.O., 1978).

إلا أن المنظور التاريخي المستقبلي يوجب تجاوز مناقشة الأرض القابلة للزراعة حالياً إلى الأرض التي **يمكن أن تكون قابلة للزراعة نهاية**، أي الانتقال من مناقشة الوضع الحالي إلى الإمكانية التي تشكل أحد محددات المستقبل. وتتوفر لنا تقديرات من دراسات تمت في إطار بناء النماذج العالمية نقدم في الجدول رقم (٣) ملخصا لاثنين منها ، قامت بالأول مجموعة « ميزاروفتش وبستل » لبناء النماذج العالمية ، وبالثاني مجموعة « مويرا » (نموذج للعلاقات الدولية في الزراعة) بقيادة هانزلينيمان. وتقدم كلا الدراستين حداً أقصى يتعدى حدود التكلفة الاقتصادية المتوقعة على أساس التقنية الحالية، وإضافة تقدم دراسة «مويرا» تقديراً للأرض التي يتوقع أن يكون لها إمكانية إنتاجية باستخدام الري تزيد بحوالي الخمس عن الأرض القابلة للزراعة حالياً في العالم.

وتبين هذه التقديرات أن نسبة الأرض القابلة للزراعة نهاية في الوطن العربي تقترب بالكاد من نصيبه من سكان العالم في حدود عام ٢٠٠٠، وهو الوضع نفسه عند منتصف السبعينات.

ولكن إذا انتقلنا لمناقشة تطور الأرقام المطلقة لعدد السكان والأرض القابلة للزراعة، لتبين لنا أنه إذا استمرت الإنتاجية الزراعية في الوطن العربي عند مستوى منتصف السبعينات، فلن يمكن الابقاء على الحجم النسبي للفجوة الحالية بين الإنتاج الغذائي المحلي والإحتياجات إلا باستزراع الجزء الأكبر من جملة الأراضي القابلة للزراعة نهاية في الوطن العربي بحلول عام ٢٠٠٠. إذ تعني المحافظة على نصيب الفرد العربي من الأرض القابلة للزراعة، عند مستوى منتصف السبعينات، مضاعفة رقعة الأرض القابلة للزراعة في الوطن العربي تقريباً قبل نهاية القرن، أي استزراع قرابة الخمسين مليون هكتار خلال عقدين من الزمن. وهذه مهمة شبه مستحيلة. وبالتالي فإن الأرض الجديدة التي يتوقع أن تدخل تحت الاستزراع خلال العشرين عاماً القادمة ستكون أقل من ذلك. وفي هذه الحالة فإن مجرد إبقاء الفجوة الغذائية العربية على وضعها الحالي يعني زيادة الإنتاجية بدرجة تتناسب مع القصور في استزراع الأرض الجديدة عن هدف المضاعفة بفرض عدم تغير الاحتياجات للفرد . وعلى

جدول رقم (٣)

تقديرات عدد السكان عام ٢٠٠٠ ومساحة الأرض التي يمكن ان تكون قابلة للزراعة[١] في بعض مناطق العالم، وفي العالم

المنطقة	السكان		تقديرات ميزاروفتش وبستل		تقديرات مويرا			
					الحد الأقصى		ذات الامكانية الانتاجية بالري[٣]	
	العدد بالمليون	النسبة للجملة ٪	مليون هكتار	النسبة للجملة ٪	مليون هكتار	النسبة للجملة	مليون هكتار	النسبة للجملة٪
الوطن العربي[٢]	٢٩٦	٤,٧	١١٤	٤,٧	١٦٣	٤,٤	٣٠	١,٦
الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية	٤٤٧	٧,١	٣٨٢	١٥,٨	٤٩١	١٣,٣	٣٠١	١٦,٣
أمريكا الشمالية	٣٠٠	٤,٨	٣٩٢	١٦,٢	٥٣٣	١٤,٥	٢٩٣	١٥,٩
العالم	٦٢٥٤	١٠٠,٠	٢٤٢٥	١٠٠,٠	٣٦٨٣	١٠٠,٠	١٨٤٨	١٠٠,٠

(١) Potentially agricultural land

(٢) محسوبة من النتائج التفصيلية لتقديرات «مويرا» باضافة تقديرات لقيم السودان والصومال وموريتانيا وطرح تقديرات ايران وعدلت تقديرات ميزار وفيتش وبستل بنفس النسبة.

(٣) في حدود الفن الانتاجي والتكلفة الاقتصادية المتصورين حاليا.

المصدر: H., Linnemann, et al., **MOIRA, Model of International Relations in Agriculture** (Amsterdam: North-Holland, 1979).

سبيل المثال ، إذا لم يمكن استزراع إلا عشرة ملايين هكتار إضافية خلال الثمانينات والتسعينات من هذا القرن ، فلا بد أن ترتفع الإنتاجية الإجمالية للأرض الزراعية في الوطن العربي بحوالى ٧٠٪، خلال هذه الفترة، ليكون الحجم النسبي للفجوة الغذائية في عام ٢٠٠٠ على مستواه في منتصف السبعينات .

وتشير التقديرات أيضاً إلى استمرار النقص النسبي في الأرض القابلة للزراعة نهاية في الوطن العربي، بالمقارنة بإمكانيات توفر الأرض القابلة للزراعة في منطقة الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ومنطقة أمريكا الشمالية. فعلى الرغم من تقارب نصيب المناطق الثلاث من سكان العالم، يصل نصيب الشرق الاوسط من الارض القابلة للزراعة نهاية الى اقل من ثلث نصيب كل من المنطقتين الأخريين. ويزيد من جسامة هذا العجز تدني نصيب الشرق الأوسط المتوقع من الأرض ذات الإمكانية الإنتاجية بالري إلى ١,٦٪ فقط من جملة هذه الأراضي في العالم.

وتعضد نتيجة هذا التحليل تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية للإنتاج الزراعي والإحتياجات من المواد الغذائية في الوطن العربي في الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠)، انظر جدول رقم (٤). وتظهر مقابلة الإنتاج والإحتياجات توقع قصور متزايد في إنتاج الحبوب، عماد قائمة الغذاء في البلدان العربية، عن الوفاء بالإحتياجات يصل في مطلع القرن القادم إلى أكثر من نصف الكميات المطلوبة من القمح، ويتعدى ٤٠٪ من الإحتياجات من الأرز والذرة الشامية. كذلك يقدر ألا يفي الإنتاج من السكر إلا بأكثر قليلاً من نصف الإحتياجات، كما يتزايد العجز من اللحوم والبيض والألبان عبر فترة التقدير ليتعدى ثلث المطلوب من اللحوم، وليصل لقرابة ربع الإحتياجات من البيض والألبان في عام ٢٠٠٠.

وبناء على هذا التحليل الإجمالي يمكن القول بتوقع بقاء الوطن العربي منطقة عجز غذائي نسبي. وهذا العجز الغذائي المتوقع وجه قصور في الإمكانية التاريخية لبناء مستقبل عربي مزدهر.

جدول رقم (٤)

تقدير عجز الانتاج المحلي عن الوفاء بالاحتياجات من السلع الغذائية الرئيسية(*)

(١٩٧٥-٢٠٠٠)

السلعة	١٩٧٥		١٩٨٠		٢٠٠٠	
	العجز بالمليون طن	نسبة العجز للاحتياجات ٪	العجز بالمليون طن	نسبة العجز للاحتياجات ٪	العجز بالمليون طن	نسبة العجز للاحتياجات ٪
القمح	٧,١	٤٢	٩,٤	٤٧	١٨,٧	٥٢
الأرز	٠,٨	٢٣	٠,٩	٢٣	٣,٢	٤٣
الذرة الشامية	١,٠	٢٣	١,٥	٢٨	٤,٣	٤٤
الذرة الرفيعة والدخن	٠,٦	١٢	١,٠	١٥	١,٨	١٦
الشعير	٠,٦	١٣	٠,٥	١٠	١,٠	١٤
السكر	٢,٠	٥٩	١,٥	٤١	٣,٦	٤٦
اللحوم	٠,٤	١٨	٠,٦	١٩	٢,٨	٣٦
البيض	٠,٠٦	٢١	٠,٠٢	٧	٠,٢	٢٣
الألبان	٠,٥	٦	١,٠	٩	٦,٨	٢٨

(*) يقدر وجود فائض في الدرنات والبقول (ابتداء من ١٩٨٠)، والخضر والفاكهة والأسماك.

المصدر: على أساس: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مستقبل اقتصاد الغذاء في البلاد العربية (١٩٧٥-٢٠٠٠)، الجزء الثالث، التجارة الخارجية للغذاء في البلاد العربية** (الخرطوم: الجامعة، ١٩٧٨).

محتوى جوف الأرض

ربما لم ينقب عن الموارد المعدنية بالدرجة الكافية لاكتشاف كل ما تحويه الأرض بعد، ولكن في حدود المعرفة الحالية عن الاحتاطيات العالمية يتضح أنه بإستثناء النفط والغاز الطبيعي ليس الوطن العربي غنياً بالموارد المعدنية. **وهذا وجه قصور آخر في الإمكانية العربية.**

فمن ضمن إثنتي عشرة مادة خام معدنية ذات أهمية حرجة، لا تتمتع أي دولة عربية بنسبة تذكر من الاحتياطي العالمي المعروف[9]. وفيما عدا ذلك لا تضم البلدان العربية نسبة كبيرة من الاحتياطات العالمية المعروفة من أي مورد معدني إلا الفوسفات، الذي تتركز غالبيته العظمى في المغرب[10].

ولا شك أن الوطن العربي يضم، بالمقارنة بنصيبه من سكان العالم، كمية هائلة من الاحتياطيات النفطية المحققة، قدرت في عام ١٩٧٩ بأكثر من نصف الاحتياطي العالمي، وكذلك بنسبة كبيرة من الاحتياطي العالمي المحقق من الغاز الطبيعي (حوالى ١٤٪). أنظر جدول رقم (٥). ولا شك أن هذا الاحتياطي النفطي الهائل هو من أهم محددات الأوضاع الراهنة في المنطقة، خاصة في مجال التعامل الدولي، كما أنه من الممكن أن يكون له دور مهم في تعيين مستقبل الوطن العربي في صورة العوائد النفطية التي تحصل عليها بعض البلدان العربية لقاء استنضاب أصولها النفطية. ولكن لنركز الآن على النفط والغاز كمصادر للطاقة في إطار الصورة العامة لموارد الطاقة في الوطن العربي والعالم.

---

(٩) الكوبالت، الحديد، الرصاص، الزنك، البوكسيت، الكروم، البلاتين، القصدير، النيكل، المنجنيز، النحاس، اليورانيوم.
انظر: R.W. Arad et al., **Sharing Global Resources** (New York: McGraw-Hill, 1979).

(١٠) انظر: محمد سميح عافيه واحمد عمران منصور، **تنمية الموارد المعدنية في الوطن العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧).

هناك اتفاق على أن الوقود الحفري بأشكاله الثلاثة(١١) سيكون المصدر الأساسي للطاقة في العالم حتى الربع الأول من القرن الواحد والعشرين. إذ ستكون مساهمة الطاقة النووية في الاستهلاك العالمي للطاقة بعد محدودة، ولا يتوقع أن تكون تقنيات مصادر الطاقة المتجددة قد تطورت لدرجة تسمح لها بأن تشارك بنصيب كبير في استهلاك الطاقة الإجمالي(١٢).

ومن المتوقع على أساس معدلات الإنتاج السائدة أن ينفد الإحتياطي العالمي النفطي على مشارف القرن القادم، مع تفاوت العمر الزمني المتوقع من منطقة لأخرى. فبينما يتوقع، بفرض استمرار معدلات إنتاج عام ١٩٧٨، أن تنفذ الاحتياطيات العالمية المحققة من النفط الخام في أقل من ثلاثين عاماً، يقل العمر المتوقع للنفط في الولايات المتحدة عن عشر سنوات، ويصل لحوالى سبعة عشر عاماً فقط في الاتحاد السوفياتي. أما الاحتياطيات النفطية في الوطن العربي فيناهز عمرها المتوقع، على أساس معدلات إنتاج ١٩٧٨، الخمسين عاماً. ولا يخفي ما ينتظر أن يسببه هذا التفاوت من ضغوط دولية على البلدان الاضعف في حلبة القوى العالمية ومنها العربية طبعاً . لتوفير النفط اللازم للنشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في دول الشمال المصنعة عند قرب نفاد النفط في هذه البلاد خاصة وانه لا يتوقع ان تستمر معدلات الاستهلاك عند مستوى ١٩٧٨ ، بل قد تتضاعف قبل نهاية القرن . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فالمتصور ان يزداد استخدام الفحم كمصدر اساسي للطاقة قبل نهاية القرن الحالي وتزداد مساهمته بشكل حاسم على مشارف القرن التالي . ولا توجد قيود تقنية مانعة من استخدام الفحم كمورد للطاقة وإن كانت هناك بعض المشاكل البيئية والاجتماعية ـ الاقتصادية التي قد تترتب على الاستغلال الواسع النطاق لموارد الفحم المتوفرة ، والتي يمكن تذليلها ببساطة(١٣) .

ومن هذه الزاوية يتضح فساد القول بغنى الوطن العربي، أو بعض بلدانه، بموارد الطاقة. ويتضمن الجدول رقم (٥) تقديراً لاحتياطيات النفط

---

(١١) الصلب (الفحم)، والسائل (النفط)، والغازي (الغاز الطبيعي).

(١٢) انظر مثلاً:

C. Freeman, and M. Jahoda eds., **World Futures: The Great Debate** (London: Martin Robertson, 1978), p. 136.

(١٣) انظر: C. Freeman and M. Jahoda, eds., **World Futures,** p. 135.

جدول رقم (٥)

مقارنة احتياطيات النفط الخام والغاز الطبيعي المحققة والفحم الممكن استخراجه اقتصادياً في حدود التقنية الحالية في بعض المناطق ، وفي العالم

المنطقة	النفط الخام		الغاز الطبيعي		الفحم		النفط الخام	
	بليون برميل	النسبة للجملة ٪	بليون متر مكعب	النسبة للجملة ٪	بليون طن معادل الفحم	النسبة للجملة ٪	بليون طن(٣) معادل الفحم	العمر المتوقع بالسنوات(٤)
الوطن العربي	٣٥٩	٥٣,٨	٩٣٠٤	١٣,٥	٢(١)	ـ(٢)	٧٢,٠	٤٩
الاتحاد السوفياتي	٧١	١٠,٦	٢٧٥٠٠	٣٩,٩	٢٤٩	٣٩,١	١٤,٢	١٧
الولايات المتحدة	٢٨	٤,٢	٥٧١٦	٨,٣	١٧٨	٢٨,٠	٥,٦	٩
العالم	٦٦٧	١٠٠,٠	٦٨٨٥٤	١٠٠,٠	٦٣٦	١٠٠,٠	١٣٣	٢٩

(١) على الأكثر، هذا الرقم يقابل بالمصدر باقي أفريقيا وآسيا بعد الدول المحددة احتياطياتها (وليس منها أي دولة عربية).

(٢) أقل من ٠,١٪.

(٣) محسوب على أساس معاملات التحويل المعطاة في

United Nations, **World Energy Supplies (1973-1978)** (New York: U.N.,1979).

(٤) خارج قسمة الاحتياطيات على معدل الانتاج السنوي لعام ١٩٧٨.

المصدر: النفط والغاز: Petroleum Economist, **OPEC Oil Report,** 2 nd edition (1979).

الفحم: **World Energy Conference, Coal Resources** (IPS Science and Technology Press ، 1978).

انتاج النفط: The British Petroleum Company Limited, BP, **Statistical Review of the World Oil Industry 1978** (London: BP, 1979).

الخام والغاز الطبيعي المحققة ولكميات الفحم الممكن استخراجها اقتصادياً في حدود التقنية الحالية في مناطق مختلفة من العالم. ومنه تتضح حقيقتان أساسيتان :

(أ) إن الوطن العربي لا يتضمن أي احتياطيات تذكر من الفحم الممكن استغلاله اقتصادياً.

(ب) إن حوالى ٧٠٪ من الاحتياطيات الفحمية الممكن استغلالها اقتصادياً تقع في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

فكأنما الطبيعة قد أفاضت على المنطقة العربية بالوقود الحفري السائل وركزت أشكاله الصلبة في شمال الكرة الارضية . وقد حولنا احتياطيات النفط الى وحدة مقارنة (طن معادل الفحم)(١٤) لتسهيل المقارنة . وعليه يظهر ان الفحم الممكن استغلاله اقتصادياً يوفر حوالى خمسة أضعاف ما يمكن أن يوفره كل الوقود السائل من طاقة . ومن ثم فمن المتوقع ، اذا استمرت الاتجاهات التاريخية في انتاج واستهلاك النفط ، ان يتحول الوطن العربي الى مستورد صاف لمصادر الطاقة . (وحينئذٍ سيكون المصدر المستعمل فحماً (!) بصورة او اخرى) ، ومن دول الشمال فقط . كل هذا طبعاً في حدود صورة الاحتياطيات العالمية المعروفة .

وتزداد المفارقة اتساعاً إذا انتقلنا من الاحتياطيات المحققة، والممكن استغلالها اقتصادياً، إلى الموارد التي يمكن استغلالها نهاية من مصادر الوقود الحفري المختلفة بوحدات مقارنة. انظر جدول رقم (٦). ومنه يتضح أن النفط والغاز الطبيعي لا يشكلان إلا حوالى ٧٪ فقط من موارد الطاقة الممكنة، والباقي يعود للفحم الذي لا تمتلك بلدان العرب منه أي شيء تقريباً. وبينما يتضاءل نصيب الشرق الأوسط من موارد الوقود الحفري الممكنة كلها إلى أقل من ٢٪، يزداد نصيب الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية إلى أكثر من النصف، ونصيب أمريكا الشمالية إلى أكثر من ربع الاحتياطيات العالمية. وحتى بالنسبة للنفط تنخفض نسبة الموارد الممكنة بمنطقة الشرق الأوسط إلى أكثر قليلاً من ربع الاحتياطي العالمي النهائي.

---

(١٤) Ton of Coal Equivalent.

جدول رقم (٦)

موارد الوقود الحفري التي يتوقع امكان استغلالها في النهاية[1] في بعض مناطق العالم
(مليار طن من معادل الفحم)

المنطقة	الفحم		النفط		الغاز الطبيعي		جملة الوقود الحفري	
	الكمية	النسبة للجملة[2] ٪	الكمية	النسبة للجملة[2] ٪	الكمية	النسبة للجملة[2] ٪	الكمية	النسبة للجملة[2] ٪
الشرق الأوسط[3]	٦-٨	-[4]	٧٧٩-٧٨	٢٨,٦	١٣٩-١٤	٩,٥	٩٢٦-٩٨	١,٦
الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية	٤٥٢٠-٣٢٨٧	٥٩,٥	٢٣٦-٢٤	٨,٨	٤٣٠-٤٣	٢٩,٣	٥١٨٦-٣٣٥٤	٥٦,٤
أمريكا الشمالية	٢١٩٥-١٥٩٦	٢٨,٩	٢٤٨-٢٥	٩,٢	٤٧٥-٤٨	٣٢,٨	٢٩١٨-١٦٦٩	٢٨,١
العالم	٧٥٩٢-٥٥٢٨	١٠٠,٠	٢٧٢٦-٢٧٣	١٠٠,٠	١٤٦١-١٤٧	١٠٠,٠	١١٧٧٩-٥٩٤٨	١٠٠,٠
التوزيع النسبي لأنواع الوقود الحفري ٪[2]	٩٢,٩		٤,٦		٢,٥		١٠٠	

(١) Ultimately recoverable

(٢) باعتماد الحد الأدنى للجملة والمكونات.

(٣) عادة يشمل بالاضافة للبلدان العربية ايران ويستبعد الصومال والسودان.

(٤) أقل من ١,٠٪.

المصدر: C. Freeman and M. Jahoda, eds., **World Futures: the Great Debate** (London: Martin Roberston, 1978).

وقد افترضنا كمية الغاز الطبيعي بأوروبا الشرقية ٤-٤٠، وكمية الفحم في الشرق الأوسط ٦-٨، للتوصل للأرقام المحتواة في الجدول من أرقام المصدر.

أي أنه من منظور الأجل الطويل يمكن اعتبار الوطن العربي منطقة عجز، وليس منطقة فائض، في موارد الطاقة. وهذا وجه قصور آخر في الإمكانية العربية يؤكد على أهمية نقطة الاختيار التاريخية الأولى التي عرضنا لها قبلاً، تنمية البشر، والثانية التي نتعرض لها فيما يلي:

عائدات النفط

ترتب على استغلال النفط على نطاق واسع في بلدان الوطن العربي، التي حبتها الطبيعة باحتياطيات نفطية ضخمة، أن تدفقت إلى خزائن هذه الدول عائدات مالية كبيرة للدول العربية السبع الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك)[١٥] تزايد مجموعها من حوالي ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٥٠ إلى أكثر من بليون دولار بعد عشر سنوات، وإلى قرابة الخمسة بلايين دولار في ١٩٧٠. انظر جدول رقم (٧). وكان سبب هذه الزيادة الضخمة في عائدات النفط زيادات أكبر في استنفاد الأصول النفطية العربية. فقد كان السعر الجاري للنفط السعودي ١,٨ دولار في عام ١٩٧٠، مقابل ٢,٠٦ دولار في ١٩٤٨. ولم يتعد السعر مستوى ١٩٧٠ طوال هذه الفترة، إلا مرة واحدة (عندما وصل سعر البرميل دولارين وثمانية سنتات فقط عام ١٩٥٣). أي أن سعر النفط انخفض عبر أكثر من عشرين عاماً بحوالي عشرة في المائة. وبالطبع يكون الانخفاض في السعر أكبر إذا أخذنا في الاعتبار أثر التضخم على القيمة الدولارية لعائدات النفط. هذا بينما كان سعر الفحم مثلاً قد ارتفع من مستواه عام ١٩٤٨ إلى أكثر من ضعفين ونصف في عام ١٩٧٠[١٦].

ولكن تصحيح أسعار النفط، ولو إلى ما دون سعر البدائل، الأقل جودة، في ١٩٧٣[١٧] قفز بالعائدات النفطية للدول العربية السبع الأعضاء في

---

(١٥) وهي: الامارات، الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت، وليبيا.

(١٦) R. El Mallakh, and C. McGuire, eds., **US and World Energy Resources: Prospects and Priorities** (Boulder: International Research Center for Energy and Economic Development, 1977).

(١٧) في ١٩٧٥ كان سعر الفحم ٥٨٥٪ من سعره في ١٩٤٨، بينما كان الرقم القياسي المقابل لسعر النفط السعودي ٥٥٩.

انظر: R. El-Mallakh and C. McGuire, eds., **US and World Energy Resources,** pp. 44.

«الأوبك» إلى أكثر من خمسة وخمسين بليوناً من الدولارات في ١٩٧٥، أي حوالي اثني عشر مثلاً لقيمتها في ١٩٧٠ ، والمتوقع أن تصل العائدات النفطية لهذه الدول إلى نحو المائتي بليون في ١٩٨٠ نتيجة لارتفاع سعر النفط إلى نحو الضعف خلال عام ١٩٧٩ .

جدول رقم (٧)
عائدات النفط في الدول العربية الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط
١٩٥٠ - ١٩٧٨
(مليون دولار)

الدولة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٥٠- ١٩٧٨	١٩٧٤- ١٩٧٨
الامارات(١)	-	-	٢١٢	٦٠٠٠	٨٠٠٠	٣٨٢١٧	٣٥٥٦٦
الجزائر	-	١٤	٢٧٢	٣٢٦٢	٥٠٠٠	٢٢٨٤١	١٩٥١٣
السعودية	١١٣	٣٣٤	١٢١٤	٢٥٦٧٦	٣٦٥٣٨	١٧٩٩٨٧	١٦٠٦٧٢
العراق	١٩	٢٦٦	٥٩٨	٧٥٠٠	٩٨٠٠	٥٠٥١٠	٤١١٣١
قطر	١	٥٥	١٢٢	١٧٠٠	٢٠٠٠	١١٣٥٦	٩٣١٤
الكويت	١٢	٤٤٥	٨٢٠	٦٤٢٠	٩٢٠٠	٥٢٨٦٠	٣٩٥٦٥
ليبيا	-	-	١٣٥١	٥١٠٠	٨٦٠٠	٤٦٨٩٩	٣٦٠٥٠
المجموع	١٤٥	١١١٤	٤٥٨٩	٥٥٦٥٨	٧٩١٣٨	٤٠٢٦٧٠	٣٤١٨١١

(١) تشمل أبو ظبي فقط قبل ١٩٧٢ .

المصدر: ١٩٥٠-١٩٥٩ :

K.S. Sayegh, **Oil and Arab Regional Development** (New York: Fredrick A. Praeger, 1968).

١٩٦٠-١٩٧٨ :

Petroleum Economist, **OPEC Oil Report,** 2 nd Edition, 1979.

وكـان نتيجة هـذا كله أن حصلت البلدان العربيـة السبـع أعضـاء «الأوبك» على عائدات نفطية إجمالية تبلغ حوالي الخمسمائة بليون دولار في الثلاثين عاماً (١٩٥٠-١٩٧٩)، ووصلها حوالي ثلاثة أرباع هذه العائدات خلال السنوات الست الأخيرة فقط من الفترة. وقد حصلت السعودية على نحو نصف هذه العائدات وكل من العراق والكويت وليبيا على حوالي الثمن منها.

وقد اخترنا أن نقدم أرقام العائدات النفطية بدلاً من الفوائض النفطية (فوائض الحساب الجاري) للبلدان العربية الأعضاء في «الأوبك» نظراً لما أصبح مستقراً في الأدبيات المتعلقة بالموضوع من سوء استغلال عائدات النفط، بما يقلل من مساهمتها في التنمية على المستوى القـومي، وحتى في الأقطار النفطية ذاتها[١٨]. فمن منطلق إمكانية المساهمة في التنميـة العربيـة، قوميـاً وقطرياً، يجب التركيز على العائدات الكلية. ولكنه من المفيد، مع ذلك، التعريف بحجم فوائض البلدان العربية النفطية. فقـد بلغت الفوائض في الدول العربية الأعضاء في «الأوبك» فيما عدا الجزائر التي سجلت عجزاً خلال الفترة المدروسة حوالي مائة وخمسين بليوناً من الدولارات خلال الخمس سنوات (١٩٧٤-١٩٧٨)، بنسبة ٤٢٪ من العائدات الكلية، تجمع نحو ثلثيها في الكويت والسعودية. أنظر جدول رقم (٨).

(١٨) الأدبيات غنية في هذا المجال، انظر على سبيل المثال:

علي خليفة الكواري، «النفط وعائداته: خيار بين الاستهلاك والاستثمار،» ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت ٢٩ نيسان / ابريل - ٢ ايار / مايو، ١٩٧٨، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٨).

محمود عبد الفضيل، مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٩).

ويوسف صايغ، «التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية،» المستقبل العربي، السنة ٢ (تموز / يوليو ١٩٧٩)، العدد ٨.

جدول رقم (٨)
اجمالي عائدات النفط وفائض الحساب الجاري[١] التجميعي في الدول العربية الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط ١٩٧٤-١٩٧٨

الدولة	العائدات	فائض الحساب الجاري	نسبة الفائض الى العائدات ٪
الامارات	٣٥٥٦٦	١٧٧٨٧	٥٠
الجزائر	١٩٥١٣	٠٠٠[٢]	٠٠٠[٢]
السعودية	١٦٠٦٧٢	٦٣٧٢٩	٤٠
العراق	٤١١٣١	١٧٦٨٠	٤٣
قطر	٩٣١٤	٥٧٠٩	٦١
الكويت	٣٩٥٦٥	٣١٧٥٤	٨٠
ليبيا[٣]	٣٦٠٥٠	٧٨١٣	٢٢
المجموع	٣٤١٨١١	١٤٤٤٧٢	٤٢

(١) السلع والخدمات والتحويلات.
(٢) لم تحقق الجزائر فائضاً إلا في سنة ١٩٧٤ فقط خلال الفترة محل الاعتبار.
(٣) حققت ليبيا عجزاً مقداره ٢٤٦ مليون دولار في ١٩٧٥.
المصدر: العائدات: جدول رقم (٦).
الفائض: علي توفيق صادق، السياسات النقدية والمالية والتنمية العربية في الثمانينات (ابو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٨٠).

ولا نود المبالغة في قيمة العوائد النفطية. فقد أصبح من المعروف أن القيمة الإسمية لها لا تعبر عن قيمتها الحقيقية نظراً لتدهور القيمة الشرائية لعملة التقييم الأساسية، الدولار، حتى يقدر أن السعر الحقيقي للنفط انخفض في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ بحوالي ١٩٪[١٩].

(١٩) محمد محمود الامام، تقرير مجموعة تقييم مستقبل التنمية العربية في اطار المتغيرات الدولية والاقليمية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠)، ص٧٠.

كذلك صار متداولاً مقارنة إجمالي العائدات النفطية العربية بالناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الفقيرة في معسكر الشمال، والناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول العربية النفطية بنظيره في بعض الدول الأوروبية، لبيان أن هذه العائدات ليست من الضخامة التي يحلو للبعض أن يصورها بها[٢٠]. وعلى سبيل المثال إذا تم التكوين الرأسمالي في البلاد العربية بالمعدل السائد للفرد عام ١٩٧٨ في ايطاليا فيجب ان يبلغ التكوين الرأسمالي السنوي في الوطن العربي حوالي مائة وخمسين بليون دولار سنوياً[٢١]، أي حوالي ضعفي العائدات النفطية العربية كلها في ذلك العام.

كذلك لا نتصور أن توفر الأموال في حد ذاته يمكن أن يوفر فرصة حقيقية للتنمية بالمعنى الحضاري الشامل[٢٢]. ولكن المؤكد أن **العائدات النفطية إذا أحسن استخدامها يمكن أن تساهم مساهمة جوهرية في تعظيم فرص إحداث تنمية جادة في أرجاء الوطن العربي. وهذا هو مجال اختيار تاريخي آخر في الاستفادة من الامكانية التنموية العربية.**

ولكن العائدات النفطية قد استحدثت صنفاً جديداً من البلدان العربية، الغنية المتخلفة[٢٣] ولكن، وهو الأهم، أن هذه الأموال أحدثت شرخاً عميقاً في الصف العربي، بين ما يسمى بدول العسر ودول اليسر. حيث تتسم الأولى بالخصائص التقليدية لدول العالم الثالث من عجز في موازين المدفوعات وتزايد الاعتماد على المديونية للعالم الخارجي - إلى درجات خطيرة في بعضها - وتعثر حتى في الخدمات العامة الاساسية للسكان. بينما تتمتع الثانية بوفرة مالية،

---

(٢٠) انظر مثلاً: روبرت مابرو، «الايرادات النفطية وتكلفة التنمية الاجتماعية والاقتصادية،» المستقبل العربي، السنة ٢ (ايار / مايو ١٩٧٩)، العدد ٧، ص٧٩.

(٢١) بلغ اجمالي التكوين الرأسمالي الاجمالي لايطاليا ٤٩ بليون دولار وعدد السكان ٥٧ مليون نسمة في ١٩٧٨. راجع:
International Monetary Fund, **International Financial Statistics, Feb.1980.** (Washington D.C.: IMF, 1980).

(٢٢) انظر: مناقشة لذلك في روبرت مابرو، مرجع سابق، ص٧٨، ص٩٦ وما قبلها.

(٢٣) ويتجلى هذا في ان بعض البلدان العربية النفطية قليلة السكان يتمتع بأعلى قيم للناتج الاجمالي للفرد في العالم في نهاية السبعينات، على حين لا تختلف جوهرياً عن البلدان العربية غير النفطية على بعض المؤشرات الحقيقية للتقدم. انظر مناقشة الانجاز التنموي في الجزء التالي.

استخدمت داخلها باسراف، وأهدرت خارجها أحياناً بما يقرب من السفه.

وقد أنتج هذا الوضع الكثير من التناقضات والتفاعلات في المنطقة، ولكنه أوجد نوعاً من الإحساس لدى الدول النفطية أنها يمكن أن تجتاز معركة المصير التنموية وحدها، وإن كان ليس من ضرر من مساعدة الأقارب الفقراء، تكافلاً من ناحية، وربما اتقاء للشر من ناحية أخرى. وقد أثرت هذه النظرة حتى على الذهنيات السائدة لدى بعض الاقتصاديين العرب، والدوائر العربية المهتمة بالعمل العربي الاقتصادي المشترك. فتصاعدت صيحات مطالبة بتأمين الربحية التجارية والأمن الاستثماري حتى يتسنى للدول العربية النفطية الاستثمار في الشقيقات العربيات، التي يمكن لرأس المال النفطي أن يكون مجدياً بها[٢٤]، في حين تتعرض الفوائض النقدية العربية في الغرب لأقصى الدرجات من الإهدار وعدم الأمان، تصل لدرجة عدم تحقيق عوائد حقيقية على هذه الفوائد، والشك في إمكانية التصرف بها، أو حتى تحويل فوائدها في المستقبل، ونهاية التجميد - كما حدث قريباً بالنسبة للأرصدة الايرانية في الولايات المتحدة. وهل يمكن أن يكون الاستثمار في البلدان العربية غير النفطية أقل أماناً؟

والاعتبار الحاسم في هذا الصدد هو ان البلدان العربية النفطية لا تستطيع ان تحدث تنمية حقيقية وحدها ، على الرغم مما أحدثه الثراء المالي الواسع من دوار للعقول وإمكانيات متسعة للشراء في السوق العالمي . ولا نتحدث فقط عن البلدان العربية النفطية قليلة السكان والمساحة ، كالكويت وقطر والامارات العربية وليبيا ، ولكن ندخل في ذلك السعودية بمساحتها الشاسعة ، والعراق والجزائر بحجمهما الجغرافي والسكاني المتوسط ومواردهما المتنوعة . وإن كانت للاخيرتين بالطبع مقومات افضل لتطوير بنيان إنتاجي متنوع ، كما تساعد العائدات النفطية على تسريع معدلات الانماء فيهما.

فإذا تمت في هذه المنطقة تنمية ، فلن يكون ذلك إلا بتكامل الاقطار العربية كلها في اطار حركة نهضة قومية تعبيء كل موارد الوطن العربي

---

(٢٤) انظر مثلاً : جامعة الدول العربية، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، «ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ،» المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بغداد ٦ - ١٢ ايار / مايو ١٩٧٨ (القاهرة : جامعة الدول العربية ، اتحاد الاقتصاديين العرب ، ١٩٧٨) .

وتستغلها بكفاءة ، عن طريق تنظيم اجتماعي فاعل لتحقيق الغايات العربية . فلا يمكن أن تكون هناك تنمية إلا على المستوى القومي، وإذا تمت فإن كل الأقطار العربية تستفيد منها(٢٥). أما على المستوى القطري، وبفرض إستمرار الاتجاهات الحالية، فيمكن أن تكون هناك إمكانيات تحديث في الدول العربية النفطية، عن طريق الشراء من السوق القومي أو العالمي لقوة العمل من ناحية، وللسلع والخدمات، بدءاً من الغذاء والسلع الإستهلاكية ومروراً بالسلع الرأسمالية وانتهاء بالتقنية الناعمة، من ناحية أخرى، استغلالاً للمقدرة الشرائية الناجمة عن عائدات النفط. وسيحدث كل هذا بتكامل أعمق، وتبعية أخطر، مع السوق الرأسمالي العالمي في الدول العربية النفطية وغير النفطية على حد سواء. وسيؤدي مثل هذا الاتجاه إلى تعميق الفروق في الرفاه بين بلدان الوطن العربي، مما لا يمكن تحمله على المدى الطويل، خاصة وأن الأقطار العربية متصلة، حتى لو شاء بعضها أن ينفصل. وإن هجرة القوة العاملة العربية إلى الدول العربية النفطية وتزايدها في السنوات الأخيرة لخير دليل على هذا الاتصال.

وبالتالي فإن عوائد النفط لا يجب النظر إليها على أنها «هبة ربانية» للدول العربية النفطية لتشتري بها مستقبلاً، فذلك غير ممكن. إن المستقبل الذي يتمناه أي عربي مخلص يصنع ولا يشترى. وليست هذه العوائد في المنظور التاريخي السليم، إلا اكمالاً لأحد العناصر المفيدة في تركيبة الموارد اللازمة - ولكن غير الكافية - للتنمية في الوطن العربي ككل. فلا إمكانية لتنمية قطرية . وإذا اردنا الاستغراق في النظرة القدرية ، فقد جاء النفط ، وعوائده، في جزء من الوطن العربي لم يكن يتمتع بأية موارد محسوسة من قبل. ولعل الحكمة الأساسية في هذه الميزة الجغرافية أن تتمكن هذه البلاد من

---

(٢٥) انظر المناقشة المستفيضة والعميقة لهذه النقطة في:

اسماعيل صبري عبد الله، «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية،» **المستقبل العربي،** (أيلول /سبتمبر ١٩٧٨)، العدد ٣ وكذلك مفهوم تكوين البلدان العربية غير النفطية، **«للعمق الاقتصادي الاستراتيجي»** للبلدان العربية النفطية في: يوسف صايغ، «المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين،» **النفط والتعاون العربي،** السنة ٥، (١٩٧٩)، العدد ٣، وكذلك دعوة البلدان العربية **للاندماج الاقتصادي** في رويرت مابرو، مرجع سابق، ص١٠٤.

الدخول في عملية التنمية العربية بمشاركة الندية التي تعطيها حقاً مشروعاً في عوائدها.

وإذا أردنا تلخيص مقومات الإمكانية التنموية العربية لوجدنا أن الوطن العربي غني فقط في العنصر البشري[٢٦]. وهذا الغنى ليس إلا غنى بالإمكانية نظراً لضعف القدرات البشرية العربية واهدار طاقاتها حالياً. إلا أن هذا هو المقوم الحاسم لإحداث التنمية في الوطن العربي. وتعاني الإمكانية التنموية العربيـة من نقص نسبي في الأرض الزراعية ، والموارد المعدنية بما فيها موارد الطاقة إجمالاً. إلا أن الوفرة النسبية في النفط حالياً، والعوائد الناجمة عنها، يمكن أن تكون عاملاً إيجابياً، مساعداً، لإمكانية تنموية حقيقية إذا أجيد استغلالها قومياً.

إذاً فالامكانية قائمة ، ولكن تقتضي الاستفادة منها عملاً قومياً مكثفاً ، أساساً في مجال تنمية الطاقات البشرية[٢٧] .

---

(٢٦) وفي هذا نختلف مع فكرة سارية عن الغنى الهائل للبلدان العربية. فمثلاً يرى د. حامد ربيع في تقويم الامكانات الغذائية العربية أن «... الامكانات العربية لا حدود لها، ويمكن القول بصفة عامة بأن المنطقة الوحيدة المرشحة لان تؤدي تلك الوظيفة التي كانت تؤديها حتى هذه اللحظة الولايات المتحدة الامريكية هي فقط المنطقة العربية. والعالم العربي قادر على أن يتحول الى سلة الطعام لا فقط للعالم المتخلف بل ولجميع المجتمعات التي سوف يقدر لها ان تعاني من نقص في الغذاء».

انظر: حامد ربيع، «القدرات العربية في صراع العمالقة،» **المستقبل العربي** (أيار / مايو ١٩٧٨)، العدد ١.

ويرى باحث عربي آخر،ربما إمعاناً في التأثر بالحلم العربي،انه«ينبغي ان نشير الى حقيقة تاريخية مذهلة هي: ان ما توفر للعرب في هذا الربع الأخير من القرن العشرين من عناصر التنمية لم يتوفر لبشر من قبلهم. ان ظروف العرب الآن في إحراز التنمية الشاملة اقوى كثيراً من ظروف البلدان الرأسمالية المتقدمة التي حدثت تنميتها خلال قرون، وكانت لها مستعمرات لا تغيب عنها الشمس. وكذلك تتفوق الامكانات العربية الآن على الامكانات التي بدأ بها الاتحاد السوفياتي تنميته بعد ثورة ١٩١٧، او اليابان بعد الحرب العالمية الثانية».

انظر: محمد سيد أحمد، «نحواستراتيجية عربية للتنمية،» **المستقبل العربي** (ايار / مايو ١٩٧٨)، العدد ١.

(٢٧) راجع، في تأكيد هذا الاستخلاص، اختيار تنمية الموارد البشرية كأولوية اولى للجهد التنموي العربي في المستقبل في تقرير نخبة من الخبـراء العرب: **حول آفاق التطور العربي خلال العقدين القادمين (١٩٨٠-٢٠٠٠)** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠).

الفصل الثالث

السّجل التاريخي : الإمكانية تُهدر

ننتقل الآن لتوصيف بعض جوانب التطور التاريخي للعمل العربي على محاوره الثلاثة، القطري والقومي والدولي، عبر العقود الثلاثة الماضية.

وسنعتمد في هذا الجزء تقسيمًا للبلدان العربية يقوم على التفرقة بين البلدان العربية الغنية نفطياً من ناحية، وباقي البلدان العربية من ناحية أخرى.

وقد أشرنا في مناقشة الإمكانية العربية إلى أن هذا التقسيم قد صار واقعاً معاصراً في الوطن العربي. ولكن ليس هذا فقط سبب استعمالنا له. وإنما نسعى عن طريقه أيضاً إلى تبيان أن البلدان العربية النفطية لا تختلف جذرياً في مستوى التقدم الحقيقي عن شقيقاتها العربيات. وأن لها، على الرغم من غناها، مشكلاتها التي ربما تكون أكثر حدة في المنظور الطويل الأجل من بعض مشكلات البلدان غير النفطية.

وفي إطار هذا التقسيم الأساسي، ولنفس الغرض، تبدو فائدة لتقسيم فرعي للبلدان النفطية، يفرق بين العراق والجزائر، من ناحية، وبين باقي البلدان العربية النفطية من ناحية أخرى. ويبرر هذا الفصل الكبر النسبي لعدد السكان وتنوع البنيان الاقتصادي في العراق والجزائر، بالمقارنة بالبلدان النفطية الأخرى.

(أ) الإنجاز التنموي

لقد نمت الاقتصادات العربية خلال العقدين السابقين نمواً كبيراً وفقاً للمعايير التقليدية للنمو الاقتصادي. فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي لبلدان

الوطن العربي من أقل من ٢٠ بليون دولار في ١٩٦٠، إلى قرابة ٣٠٠ بليون دولار في ١٩٧٩، أي لأكثر من ستة عشر مثلاً، وبمعدل نمو ١٦٪ سنوياً تقريباً. ولكن هذا النمو لمجمل بلدان الوطن العربي يمثل متوسطاً بين النمو المتدنى نسبياً للبلدان العربية غير النفطية، التي زاد الناتج المحلي الإجمالي بها لثمانية أمثال تقريباً عبر هذه الفترة، أي بمعدل نمو ١١٪ سنوياً، من ناحية، والنمو السريع جداً للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية النفطية من ناحية أخرى، حيث زاد الناتج إلى ٢٧ مثلاً، بمعدل ١٩٪ سنوياً خلال نفس الفترة. كما قد نما الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية النفطية قليلة السكان، أي عدا العراق والجزائر، لأكثر من أربعين مثلاً، بمعدل تفجري يوازي ٢٢٪ سنوياً. انظر الجدول رقم (٩).

ويلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لكل تجمعات البلدان العربية المعتبرة قد نما في السبعينات بوتيرة أعلى من نموه في الستينات، وإن كان مقدار التسارع أكثر كثيراً في حالة البلدان النفطية عن غير النفطية، ويعود ذلك بالطبع إلى الزيادات الضخمة في العائدات النفطية بعد تصحيح أسعار النفط في ١٩٧٣، وما تلاها، مما انعكس في معدلات نمو الناتج الإجمالي. أنظر جدول رقم (٩).

وبالطبع كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد أقل من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، بما يقابل معدل نمو السكان. لذلك كان الفرق بين معدل النمو في المتغيرين أكبر في حالة الدول النفطية - خاصة تلك قليلة السكان ، حيث كانت معدلات النمو السكاني فيها أكبر من البلدان العربية غير النفطية نتيجة لتدفق الهجرة للعمل بها، خصوصاً في النصف الثاني من السبعينات.

ولعل أهم التغيرات الاقتصادية الأساسية في العقدين الماضيين، والتي كانت لها انعكاسات اجتماعية - سياسية حاسمة على مستوى الوطن العربي ككل، هي أن تلك الفترة شهدت تحولاً جذرياً في القوة الاقتصادية النسبية

جدول رقم (٩)

أ - الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي للفرد، تجمعات بلدان عربية ١٩٦٠-١٩٧٩

التجمـــع	الناتج المحلي الإجمالي بليون دولار				الناتج المحلي الإجمالي للفرد دولار			
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩
العراق والجزائر	٤,٤	٨,٢	٢٧,٩	٦٠,٧	٢٣٥	٤٣٦	٩٩٩	١٩٠٢
الدول النفطية الأخرى	٣،٧	١٢,٤	٧٧,٣	١٥٣,٩	٤٧٨	١٢٢٨	٦٢٠٠	١٠٦٧٤
الدول النفطية	٨,٠	٢٠,٦	١٠٥,٢	٢١٤,٦	٣٠٦	٦٠٩	٢٦٠٦	٤٦٣٤
الدول غير النفطية	٩,٤	٢٠,٦	٤٢,١	٧٤,٦	١٥٠	٢٣٤	٤٢٠	٦٦٨
الوطن العربي	١٧,٤	٤١,٢	١٤٧,٣	٢٨٩,٢	١٩١	٣٣٨	١٠٤٧	١٨٣٢

(١) تشمل الكويت وليبيا والسعودية فقط في ١٩٦٠.

(٢) لا تشمل اليمنين في ١٩٦٠.

المصدر: حسب على أساس بيانات من International Monetary Fund, **International Financial Statistics, 1979**; The World Bank, **World Tables, 1976.**

بالنسبة لعام ١٩٦٠، أما باقي السنوات فعلى أساس بيانات من:

علي توفيق صادق، **السياسات النقدية والمالية والتنمية العربية في الثمانينات** (ابو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٨٠).

جدول رقم (٩)

ب - معدل النمو السنوي ٪

٦٠-١٩٧٩، ٧٠-١٩٧٩

التجمــــع	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي للفرد	
	٦٠-١٩٧٩	٧٠-١٩٧٩	٦٠-١٩٧٩	٧٠-١٩٧٩
العراق والجزائر	١٥	٢٥	١٢	٢١
الدول النفطية الأخرى	٢٢	٣٢	١٨	٢٧
الدول النفطية	١٩	٣٠	١٥	٢٥
الدول غير النفطية	١١	١٥	٨	١٢
الوطن العربي	١٦	٢٤	١٢	٢١

المصدر: محسوب من الجزء (أ) .

لكل من تجمعي البلدان العربية النفطية وغير النفطية، مقاسة بحجم الناتج الإجمالي. ففي عام ١٩٦٠ كان الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية غير النفطية أكبر منه للبلدان النفطية، ممثلاً حوالى ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي. ولكن هذا التفوق النسبي للبلدان غير النفطية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي تضاءل تدريجياً حتى تلاشى في ١٩٧٠، ثم تحول خلال عقد السبعينات إلى عجز نسبي. ويتمثل ذلك في تصاعد نصيب البلدان العربية النفطية، ولها أقل من ٣٠٪ من سكان الوطن العربي، من حوالى ٤٥٪ من الناتج الإجمالي في عام ١٩٦٠ إلى قرابة ٧٥٪ منه قرب نهاية السبعينات. وعبر الفترة نفسها إزداد نصيب البلدان العربية النفطية قليلة السكان - وليس لها حتى ١٠٪ من سكان الوطن العربي - من حوالى خمس الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي إلى أكثر من النصف. مرة أخرى، يعود هذا التحول الجذري إلى فورة عائدات النفط في السبعينات مؤذناً ببزوغ الحقبة النفطية في التاريخ العربي. والمتوقع أن يزداد نصيب البلدان العربية النفطية من الناتج المحلي

الإجمالي للوطن العربي، إذا أخذنا في الاعتبار تضاعف أسعار النفط خلال عام ١٩٧٩.

وقد كان من نتائج هذه التغيرات أن تفاقمت حدة التفاوت في الناتج للفرد بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية. فبينما كانت الفجوة في ١٩٦٠ تقاس بنسبة ٢:١، اتسعت لتصل إلى ٧:١ في نهاية السبعينات، والمتوقع أن تزداد اتساعاً. أما إذا عقدنا المقارنة بين البلدان العربية النفطية قليلة السكان وغير النفطية لوجدنا فجوة أوسع، ومعدل اتساع أكبر عبر العقدين الماضيين، فقد زاد مقياس الفجوة من ٣:١ في ١٩٦٠ إلى ١٦:١ في ١٩٧٩.

ويرد على المناقشة السابقة لتطور الناتج المحلي الإجمالي أنها اعتمدت على قيم الناتج بالأسعار الجارية. وفي تضخم الأسعار، وتسارع معدلاته، ما يدعو إلى محاولة تخليص أرقام الناتج الإجمالي من أثر الزيادات المطردة في الأسعار التي تتعرض لها البلدان العربية بدرجات مختلفة (معدلات التضخم في البلدان العربية النفطية، وبخاصة قليلة السكان، أعلى منها في البلدان العربية غير النفطية). وتنتاب هذه المحاولة صعوبات فنية وعملية كثيرة. ولمجرد التمثيل نعرض بيانات إحدى المحاولات في هذا المجال، قامت بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، في الجدول رقم (١٠). ومنه يتضح أن إدخال تأثير ارتفاع الأسعار في الاعتبار يؤدي لتقليص قيمة الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد، في بلدان الوطن العربي، ولكن بدرجة أعلى كثيراً في البلدان النفطية بالمقارنة بغير النفطية. فمثلاً في ١٩٧٥، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأولى لأقل من الثلث، نتيجة لتثبيت الأسعار عند مستوى عام ١٩٧٠، بينما لا ينخفض في الثانية إلا بحوالي الثلث فقط. أنظر جدول (١٠).

ومع ذلك تظل معدلات نمو الناتج بالأسعار الثابتة مرتفعة نسبياً في بلدان الوطن العربي. كما لا ينسخ هذا التعديل التغيرات الأساسية التي أشرنا إليها، من تبدل الوضع النسبي للقوة الاقتصادية بين تجمعي البلدان العربية النفطية وغير النفطية، وتفاوت سرعة النمو في الناتج بين التجمعين، وبالتالي اتساع الشقة بين الناتج الإجمالي للفرد في كل منهما. ولا شك. نظراً لتفاوت

جدول رقم (١٠)

أ - الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد بأسعار ١٩٧٠
تجمعات بلدان عربية ١٩٦٠-١٩٧٧

التجمـــع	الناتج المحلي الإجمالي بليون دولار				الناتج المحلي الاجمالي للفرد دولار			
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
العراق والجزائر	٥,٤	٧,٨	١١,٦	١٤,٢	٢٩١	٣٢٧	٤١٦	٤٧٦
الدول النفطية الاخرى	٤,١	١٢,٤	٢٠,٠	٢٥,٢	٤٨٣	١٢٣٢	١٦٠٠	١٨٨٣
الدول النفطية	٩,٥	٢٠,٢	٣١,٦	٣٩,٤	٣٦٤	٥٩٧	٧٨٢	٩١٣
الدول غير النفطية	١١,٩	١٩,٠	٢٤,١	٢٧,٦	١٦٨	٢١٦	٢٤٠	٢٦١
الوطن العربي	٢١,٤	٣٩,٢	٥٥,٦	٦٧,٠	٢٢١	٣٢٢	٣٩٥	٤٥٠

المصدر: حسب على أساس بيانات من محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

جدول رقم (١٠)

ب - معدل النمو السنوي ٪

٦٠-١٩٧٧، ٧٠-١٩٧٧

التجمـــع	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي للفرد	
	٦٠-١٩٧٧	٧٠-١٩٧٧	٦٠-١٩٧٧	٧٠-١٩٧٧
العراق والجزائر	٥,٨	٩,٠	٢,٩	٥,٥
الدول النفطية الأخرى	١١,٣	١٠,٧	٨,٣	٦,٢
الدول النفطية	٨,٧	١٠,٠	٥,٦	٦,٣
الدول غير النفطية	٥,١	٥,٥	٢,٦	٢,٧
الوطن العربي	٦,٩	٨,٠	٤,٢	٤,٩

المصدر: محسوب من الجزء (أ).

حدة التضخم بين التجمعين، أن تخليص سلسلة الناتج الإجمالي من أثر ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تخفيف حدة التفاوت بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية. إلا أنه يجب التنبه لأن سلسلة الناتج بالأسعار الثابتة تقف عند عام ١٩٧٧، مما يؤدي لعدم ظهور هذه التفاوتات بالدرجة التي ستكون عليها لو أنها امتدت لنهاية السبعينات.

إلا ان اعتقادنا هو ان نمو الناتج الاجمالي لا يعبر عن حدوث تنمية حسب المفهوم الذي أوردناه في المقدمة، ونتقدم الآن للتدليل على ذلك طبقاً لمعايير تتفق مع مكونات التنمية التي عرضنا لها هناك.

لقد انتهينا في عرض مفهوم التنمية بالمقدمة، وأيضاً في مناقشة الإمكانية العربية اعلاه، إلى أن الاختيار الحاسم للوطن العربي يتمثل في مدى الاستفادة من طاقاته البشرية الوفيرة نسبياً. ولا شك أن مدى الاستفادة من الطاقات البشرية يتحدد بخصائص البشر في المجتمع بالإضافة إلى التنظيم الاجتماعي -الاقتصادي الذي ينظمهم في اطر اجتماعية ـ وسياسية وانتاجية . ونحاول الآن ان نبين مدى تقدم الوطن العربي في تحسين خصائص قواه البشرية أولاً، ثم مدى

استخدام القوى البشرية في النشاط الانتاجي في المجتمعات العربية . وبعد ذلك نتطرق لانعكاس هذه العوامل في تطور البنيان الاقتصادي لبلدان الوطن العربي وتعاملها مع العالم الخارجي .

ونقدم أن بلدان الوطن العربي لم تطور قواها البشرية بدرجة تتناسب مع متطلبات التنمية الجادة في المنطقة، ولا تليق حتى بالعصر الذي تعيشه. وقد اخترنا مؤشرين للتدليل على هذا: توقع الحياة عند الميلاد[1] ونسبة غير الأميين في الكبار.

ولهذين المقياسين أهمية خاصة إذ أنهما من أفضل التعبيرات الكمية الإجمالية عن مدى تطور القوى البشرية في المجتمع، من حيث خصائصها الأساسية، الصحة والتعليم، ذات العلاقة القوية بمستوى الإنتاجية في المجتمع. وفي الواقع أن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مستوى التقدم عموماً فهي، نظراً لتعبيرها عن مدى اشباع حاجات أساسية للبشر في المجتمع، تتميز عن المؤشرات المقومة نقداً، مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بقدرة قياس أعلى لمستوى الرفاه الأساسي الحقيقي[2]. وأحياناً يتخذ توقع الحياة عند الميلاد كمؤشر تلخيصي لمستوى التقدم الاجتماعي - الاقتصادي ككل.

ومن الجدول رقم (١١) يتبين لنا أن بلدان الوطن العربي قد حققت تقدماً في المستوى الصحي العام معبراً عنه بزيادة توقع الحياة عند الميلاد خلال الربع الثالث من القرن الحالي. فقد ارتفع توقع الحياة عند الميلاد بحوالى عشر سنوات في تجمعات البلدان العربية المختلفة، بلا تفرقة في ذلك بين البلدان

---

(١) متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد إذا تعرض باستمرار لمعدلات الوفاة حسب العمر السائدة في المجتمع في الفترة الزمنية التي يرجع لها توقع الحياة.

(٢) يقوم أحد المقاييس المفضلة لقياس التقدم في مستوى الرفاه الأساسي الحقيقي على دمج ثلاث مؤشرات: نسبة غير الأميين، وتوقع الحياة عند العمر ١، ومعدل وفيات الرضع في مقياس واحد لاشباع الحاجات الأساسية يسمى «مقياس نوعية الحياة الحقيقي» Physical Quality of Life Index.

انظر:

M.D. Morris, **Measuring the Condition of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index** (Oxford: Pergamon Press, 1979).

العربية الغنية وغيرها. إلا أن مستوى توقع الحياة في البلدان العربيــة كان لا يزال أقل من الحد الأعلى المعتاد للعمر الإنتاجي (ستون عاماً) في أوائل السبعينات. وكانت الشقة بين الوطن العربي والدولتين العظميين، وهما ليسا أصحاب أعلى توقع حياة عند الميلاد، حوالي عشرين عاماً. وجدير بالاشارة أن الدول العربية النفطية قليلة السكان، وعريضة الثراء، اتسمت بأقل توقع حياة

جدول رقم (١١)

توقع الحياة عند الولادة (بالسنوات)، تجمعات دول عربية والاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة

١٩٥٠-١٩٧٥

التجمـــع	١٩٥٠-١٩٥٥	١٩٦٠-١٩٦٥	١٩٧٠-١٩٧٥
العراق والجزائر	٤٣,٠	٤٧,٩	٥٣,٠
الدول النفطية الأخرى	٣٧,٣	٤٢,٧	٤٨,٨
الدول النفطية	٤١,٤	٤٦,٢	٥١,٦
الدول غير النفطية	٤١,٣	٤٦,٣	٥١,٣
الوطن العربي	٤١,٢	٤٦,٣	٥١,٤
الاتحاد السوفياتي	٦١,٧	٧٠,٠	٧٠,٠
الولايات المتحدة	٦٨,٧	٧٠,٠	٧٠,٣

المصدر: قيم التجمعات العربية محسوبة كمتوسطات مرجحة لبيانات من

United Nations, **World Population Trends and Policies,** v. I, (New York: U.N. 1979).

فيما عدا الامارات والبحرين وعمان وقطر، حيث أخذت توقعات الحياة عند الولادة لسنة ١٩٧٥ من:

المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (٦٨-٧٦)، الجزء الأول (بيروت: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١٩٧٨). وقدرت قيم باقي السنوات على أساس التطور النسبي للكويت.

قيم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مأخوذة من المصدر مباشرة.

بين تجمعات البلدان العربية، وإن كانت قد حققت زيادة أكبر قليلاً من المتوسط في قيمة المؤشر عبر الفترة المدروسة. كذلك كانت قيمة توقع الحياة عند الميلاد في العراق والجزائر أعلى قليلاً من متوسط الوطن العربي.

أما بالنسبة للأمية فلم تتمكن بلدان الوطن العربي من انقاصها إلا من ٨٢٪ إلى ٦٤٪ فقط في الفترة (١٩٦٠-١٩٧٥). أي أن حوالى ثلثي العرب البالغين كانوا لا يزالون يجهلون مبادىء القراءة والكتابة والحساب في منتصف السبعينات. وارتفعت هذه النسبة إلى الثلاثة أرباع في الدول العربية النفطية قليلة السكان، وإن كانت هذه الدول قد حققت إنجازاً نسبياً أعلى من المتوسط العربي في مكافحة الأمية، في الربع قرن السابق. ولم يكن مستوى الأميين في الدولتين النفطيتين الكبيرتين العراق والجزائر أقل من الدول العربية غير النفطية، وإن كان إنجازها عبر الفترة (١٩٦٠-١٩٧٥) أعلى من إنجاز تلك الأخيرة. راجع الجدول رقم (١٢).

ولا شك أن مستوى الأمية في البلدان العربية في منتصف السبعينات هو سمة تخلف حضاري دامغة، بالمقارنة باندثار هذه الظاهرة في المجتمعات المتقدمة. وفي الواقع أن نسبة الأمية في البلدان العربية أعلى بكثير حتى عن المتوسط العالمي الذي لم يتعد ثلث السكان البالغين في سنة ١٩٧٥. وقد أدت هذه الاتجاهات التاريخية في ظاهرة الأمية إلى زيادة أعداد الأميين بين الكبار في بلدان الوطن العربي بحوالى ٤٠ مليوناً في ١٩٦٠ إلى أكثر من ٥٠ مليوناً في ١٩٧٥. والواقع أن هذه الأرقام ليست إلا حدوداً دنيا لعدد الأميين في الوطن العربي نظراً لأن نسبة غير قليلة من الصغار (الأقل من خمسة عشر عاماً ، وهم جزء كبير من السكان) لا يستوعبون في المرحلة الأولى من التعليم أو يتسربون منها قبل إتمامها. وإذا قبلنا ان حتى اتمام المرحلة الاولى ، في بعض النظم التعليمية العربية ، لا يشكل محواً حقيقياً للامية لزاد حجم المشكلة عن ذلك كثيراً .

وإذا أضفنا إلى ما سبق الاتفاق الحالي في الدوائر التنموية على أن التعليم، كحاجة أساسية يجب اشباعها كأولوية أولى في البلدان النامية،

لا يعني مجرد القدرة على القراءة والكتابة وأوليات الحساب، وإنما يجب أن يمتد إلى التعليم الوظيفي والحضاري الذي يمكن الإنسان من المشاركة بفاعلية في الإنتاج والنشاط العام في مجتمعه، لتبين لنا خطورة ظاهـرة الأمية وضعف الجهود المبذولة لمكافحتها. ويقدر خبيران عربيان أن «النشاط الحالي] لمكافحة

جدول رقم (١٢)

نسبة غير الأميين في الكبار، تجمعات دول عربية، الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة

١٩٦٠-١٩٧٥

التجمـــع	النسبة ٪		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥
العراق والجزائر	١٣,١	٢٥,٤	٣٧,٠
الدول النفطية الأخرى(١)	٨,١	١٦,٨	٢٥,٧
الدول النفطية(١)	١١,٦	٢٢,٨	٣٣,٥
الدول غير النفطية	٢٠,٣	٣٠,٧	٣٧,٢
الوطن العربي(١)	١٨,٠	٢٨,٦	٣٦,٢
الاتحاد السوفياتي	٩٨,٠	٩٩,٠	٩٩,٠
الولايات المتحدة	٩٨,٠	٩٩,٠	٩٩,٠

(١) لا يشمل عمان والبحرين.

المصدر: نسب التجمعات العربية محسوبة كمتوسطات مرجحة مجمعة من مصادر متعددة تضم:

The World Bank, **World Development Report 1979.**

The World Bank, **World Tables 1976.**

UNRISD, **Research Data Bank of Development Indicators** (Beirut: ECWA, Demographic and Related Socio-Economic Data sheets, 1978),

وقد أعمل الباحث حكمه التقديري في التفضيل بين المصادر المختلفة عند تضاربها.

الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من:

United Nations, **World Population Trends and Policies,** v. I (New York: U.N., 1979).

الأمية] يشمل نسبة تقل عن ٢٪ من مجموع الأميين، تتشل من بينهم نسبة تقل عن النصف من براثن الأمية»[٣]. ولكن حتى هذا الجهد الهزيل يتوقف عند حد القضاء على الأمية الأبجدية. أما الأمية الوظيفية والحضارية فمداها أبعد بكثير مما تكشف عنه الإحصاءات الرسمية. والتخوف في هذا الجانب أكبر بالنسبة للمستقبل. إذ أن بعض برامج مكافحة الأمية في الوطن العربي ليست من الجدية والفاعلية بحيث يتحقق منها مستوى مقبول من القدرة على القراءة والكتابة والحساب، وتضمن عدم نكوص خريجها إلى الأمية بعد فترة. ويشارك في هذه العملية الأخيرة عدم توفير المجتمع لفرص مستمرة لخريجي هذه البرامج لممارسة وتطوير ما تعلموه.

والقوى البشرية العربية، على ضعف قدرتها الحالية، غير مستغلة في أنشطة إنتاجية فعالة. فقد كان معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في بلدان الوطن العربي حوالى ٢٧٪، مقارناً بقرابة النصف في الاتحاد السوفياتي مثلاً، في منتصف السبعينات. كما كان سكان البلدان العربية غير النفطيـة أكثر مساهمة في النشاط الاقتصادي من سكان البلدان العربية النفطية عموماً في منتصف السبعينات ، على الرغم من اجتذاب الدول النفطية قليلة السكان لأعداد كبيرة نسبياً من السكان من خارجها ، تتميز بارتفاع مدى المساهمة في النشاط الاقتصادي . ولذلك فقد كانت معدلات نشاط السكان في هذه البلدان اعلى من العراق والجزائر ، وإن كانت اقل من مستوى البلدان العربية غير النفطية . راجع الجدول رقم (١٣) .

وتجدر الإشارة إلى أن إحصاءات السكان النشطين اقتصادياً عادة لا تتضمن النساء العاملات في أنشطة إنتاجية في حقيقتها داخل وخارج المنزل في القطاعات الريفية، وتقصر المشاركة في النشاط الاقتصادي على الأنشطة الإنتاجية المنظمة.

---

(٣) أحمد اللقاني وسيد عبد العال، «تنسيق وتكامل الجهود الشعبية والرسمية في المشاركة الشعبية في مواجهة الأمية الحضارية،» ندوة خبراء لدراسة مفهوم وابعاد المشاركة الشعبيـة في مواجهة الأمية الحضارية، الكويت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.

ويعود انخفاض مستوى مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية إلى فتوّة التركيب العمري وإلى عدم مشاركة المرأة، إلا بنسبة طفيفة، في الأنشطة الإنتاجية المنظمة. وقد تفاعلت هذه العوامل، بالإضافة إلى انتشار التعليم، بما أدى إلى انخفاض مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي في كل تجمعات البلدان العربية في الربع الثالث من القرن الحالي.

جدول رقم (١٣)
معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، تجمعات دول عربية، الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة
١٩٥٠-١٩٧٥

التجمــــع	المعدل ٪			
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥
العراق والجزائر	٢٩,٣	٢٦,٧	٢٤,١	٢٣,٣
الدول النفطية الأخرى[١]	٢٩,٥	٢٨,٩	٢٨,٠	٢٧,٣
الدول النفطية[١]	٢٩,٤	٢٧,٤	٢٥,٣	٢٤,٦
الدول غير النفطية	٣١,٣	٢٩,٧	٢٨,٢	٢٨,١
الوطن العربي[١]	٣٠,٨	٢٩,١	٢٧,٤	٢٧,٣
الاتحاد السوفياتي	٥٢,١	٥١,٣	٤٨,٥	٤٩,٨
الولايات المتحدة	٣٧,٣	٣٨,٧	٤١,٩	٤٤,٢

(١) لا تشمل الامارات وقطر وعمان والبحرين في ١٩٥٠، ١٩٦٠، ولا تشمل عمان والبحرين في السنوات التالية.

المصدر: محسوبة من بيانات عن عدد السكان من

United Nations, **World Population Trends and Policies,** v. I, (New York: U.N., 1979).

وعن حجم قوة العمل في:

International Labour Organization, **Labour Force Estimates and Projections,** v. 1 and II (Geneva: ILO, 1977).

وفيما عدا الامارات وقطر حيث تم تجميع المعلومات الأساسية من مصادر متعددة واستخدمت تقديرات على أسس مختلفة نظرا للانحراف الشديد لبيانات المصدر عن أفضل التقديرات المتوفرة.

وخلاصة القول ان القوى البشرية العربية في مجموعها ما زالت غير مؤهلة تعليمياً ، مستوى صحتها اقل من مقتضيات جهود تنموية جادة ، وغير مستفاد منها في أنشطة إنتاجية . فكيف انعكس ذلك على تطور البنيان الاقتصادي العربي ؟

نقدم أن تغيراً حقيقياً لم يطرأ على بنيان الاقتصادات العربية خلال الربع قرن الماضي، وكمؤشر لهذا، كانت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية أقل من ١٠٪ في ١٩٧٧، أي أقل قليلاً من النسبة المناظرة منذ حوالى عشرين عاماً، مقارناً بحوالى ٢٤٪ في الولايات المتحدة و٣٠٪ في اليابان. ويجب التذكير بأن المكمل للصناعة التحويلية في الأخيرتين يضم قطاعاً أولياً متطوراً وقطاع خدمات منظمة متقدماً، بينما في البلدان العربية، يكمل الصناعة التحويلية عادة قطاعات زراعية متدنية الكفاءة الإنتاجية، وقطاعات خدمات يغلب عليها الطابع الهامشي. أنظر جدول رقم (١٤).

وقد كانت البلدان العربية النفطية قليلة السكان أقل التجمعات العربية تصنيعاً في منتصف السبعينات، وكانت البلدان غير النفطية أكثرها، (كانت مساهمة الصناعة التحويلية للناتج المحلي الإجمالي في الثانية ضعف الأولى) بينما احتل تجمع العراق والجزائر مركزاً متوسطاً بين هذين الحدين. إلا أن هذا التجمع قد حقق زيادة نسبية أكبر من باقي البلدان العربية عبر الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٧) التي انخفضت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الاجمالي في الدول غير النفطية بدرجة قليلة عبر نفس الفترة .

وقد انعكس البنيان الاقتصادي المتخلف للبلدان العربية على طبيعة تعاملها مع العالم الخارجي. فقد كانت الأغلبية الساحقة من صادراتها مواد خام (عدا الغذاء) ومصادر وقود (٩٥٪ من جملة الصادرات) وشكل النفط الخام القسم الأعظم منها (٨٧٪ من جملة الصادرات) في ١٩٧٦. راجع الجدول رقم (١٥) .وبالطبع كانت نسبة المواد الخام ومصادر الوقود في الصادرات أكبر بكثير في البلدان النفطية العربية من غيرها من البلدان العربية.

جدول رقم (١٤)
تطور نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ٪
تجمعات دول عربية، والولايات المتحدة، واليابان
١٩٦٠-١٩٧٧

التجمـــع	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
العراق والجزائر	٦,٩	٩,٤	٩,٤	١٠,٦
الدول النفطية الأخرى	٦,٣	٥,٦	٦,١	٦,١
الدول النفطية	٦,٦	٧,١	٧,٤	٧,٧
الدول غير النفطية	١٣,٥	١٢,٩	١٢,١	١٣,١
الوطن العربي	١٠,٣	٩,٩	٩,٤	٩,٩
الولايات المتحدة	٢٩,٠	٢٥,٣		٢٤,٠
اليابان	٣٣,٠	٣٠,٠		٣٠,٠

المصدر: نسب تجمعات الدول العربية محسوبة من:

محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

الولايات المتحدة واليابان من:

The World Bank, **World Development Report 1979;**
The World Bank, **World Tables 1976.**

ويلاحظ أن نسبة المواد الخام ومصادر الوقود من جملة الصادرات قد ارتفعت بأطراد عبر الفترة (١٩٦٠-١٩٧٦) بالنسبة لمجمل بلدان الوطن العربي. وإن كانت قد انخفضت قليلاً خلال الستينات بالنسبة لتجمعي العراق والجزائر والبلدان غير النفطية، فقد عادت إلى الارتفاع، لتصل إلى أعلى من مستوى ١٩٦٠ في ١٩٧٦. أي أن الإتجاه نحو تحسن هيكل الصادرات في مصلحة السلع المصنعة في هذين التجمعين خلال الستينات قد عكس في السبعينات. ويعود ذلك إلى بروز دور النفط أكثر مما سبق في صادرات الدول العربية، لدرجة أنه كان حوالى ٢٢٪ من صادرات الدول العربية غير النفطية من النفط الخام، على الرغم من قلة احتياطاتها منه.

جدول رقم (١٥)

نسبة صادرات المواد الخام والوقود عدا الغذاء، والنفط الخام الى جملة الصادرات ٪ ، تجمعات دول عربية ١٩٦٠-١٩٧٦

التجمـــع	١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٧٦	
	المواد الخام والوقود	منها النفط خام	المواد الخام والوقود	منها نفط خام	المواد الخام والوقود	منها نفط خام
العراق والجزائر	٩٧,٥[١]	٩٦,٤[١]	٨٥,٣	٨١,٣	٩٨,٢	٩٤,٥
الدول النفطية الأخرى	٩٤,٢[٢]	٧٧,٨[٢]	٩٧,٦[٤]	٨٨,١[٤]	٩٧,٩	٩١,٣
الدول النفطية	٩٥,٠[١][٢]	٨٢,٧[١][٢]	٩٤,٨[٤]	٨٦,٥[٤]	٩٧,٩	٩١,٨
الدول غير النفطية	٦٢,٤[٣]	٠,٦[٣]	٥٤,٠	٤,٩	٦٣,٢[٥]	٢٢,١[٥]
الوطن العربي	٨٢,٩[١][٢][٣]	٥٢,٢[١][٢][٣]	٨٦,٣[٤]	٦٩,٦[٤]	٩٥,٢	٨٧,٤

(١) العراق فقط. (٢) السعودية والكويت وليبيا. (٣) لا تشمل اليمن العربية. (٤) لا تشمل الامارات.

(٥) لا تشمل لبنان واليمن الديمقراطية.

المصدر: محسوبة من بيانات مجمعة من أعداد مختلفة من

United Nations, **Yearbook of International Trade Statistics;**
International Monetary Fund, **Direction of Trade.**

بالاضافة الى:

International Monetary Fund, **International Financial Statistics Yearbook, 1979;**
United Nations, **Handbook of International Trade and Development Statistics, 1979.**

ويظهر باقي الصورة في هيكل واردات البلدان العربية، حيث مثلت السلع المصنعة حوالي ٧٠٪ من إجمالي الواردات في ١٩٧٦، قيمة وسطاً بين النسبة المرتفعة في البلدان النفطية والمنخفضة للبلدان غير النفطية. أنظر جدول رقم (١٦). وقد تزايدت هذه النسبة على مستوى الوطن العربي بإطراد بين ١٩٦٠-١٩٧٦، وبمعدل متسارع، فقد كانت الزيادة في النصف الأول من السبعينات أكثر من ضعف الزيادة في الستينات كلها. وإن كانت نسبة السلع المصنعة قد انخفضت قليلاً في الستينات في الدول النفطيـة إلا أنها عادت إلى الارتفاع إلى أعلى من مستوى ١٩٦٠ في منتصف السبعينات.

ولكن الدول العربية أيضاً تستورد الغذاء نتيجة لعدم كفاية إنتاجها الزراعي لحاجات سكانها. فقد كانت المواد الغذائية تشكل نسبة غير قليلة من واردات كل التجمعات العربية المعتبرة، بما في ذلك العراق والجزائر، اللتان تتمتعان بقاعدة زراعية، وبدرجة أكثر حتى من الدول النفطية قليلة السكان، في منتصف السبعينات. ولكن نسبة المواد الغذائية لجملة الواردات تزايدت بشكل واضح في الدول غير النفطية. وإن كانت نسبة واردات الغذاء قد انخفضت في الدول النفطية عموماً في (١٩٦٠-١٩٧٦)، فإن ذلك يرجع إلى الارتفاع الضخم في واردات هذه الدول عبر هذه الفترة.

ويظهر مدى تفاقم اعتماد بلدان الوطن العربي على إستيراد الغذاء من الخارج من متابعة تطور نصيب الفرد من واردات الغذاء. أنظر جدول رقم (١٧). فقد كان هذا المقياس في ١٩٧٦ أكثر من أربعة أمثال قيمته في ١٩٦٠ بالنسبة للعراق والجزائر، وأكثر من تسعة أمثال للدول النفطية كلها. وقد أدى هذا إلى ارتفاع نصيب الفرد من واردات الغذاء في الوطن العربي ككل بأكثر من خمسة أمثال من بداية الستينات إلى منتصف السبعينات. وهذه زيادات خطيرة حتى إذا أخذنا في الاعتبار معدلات التضخم في أسعار المواد الغذائية.

ولكن درجة الاعتماد على إستيراد الغذاء تختلف بين تجمعات البلدان العربية المعتبرة. فقد كانت الدول العربية غير النفطية أقلها في قيمة الغذاء المستورد للفرد، وكانت قيمة نصيب الفرد في العراق والجزائر ضعف ذلك المستوى بينما كان متوسط البلدان العربية النفطية الأخرى أكثر من سبعة

جدول رقم (١٦)

نسبة واردات الغذاء والمشروبات والسلع المصنعة ووسائط النقل لجملة الواردات ٪

تجمعات دول عربية، ١٩٦٠ - ١٩٧٦

التجمع	١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٧٦	
	الغذاء	السلع المصنعة	الغذاء	السلع المصنعة	الغذاء	السلع المصنعة
العراق والجزائر	١٩,٢ (١)	٧٢,٠ (١)	١١,٢	٧٠,٠	١٥,١	٧٤,٤
الدول النفطية الأخرى	٢٣,٥ (٢)	٦٩,٤ (٢)	٢٥,٠ (٤)	٦٤,٩ (٤)	١٢,٠	٧٦,٠
الدول النفطية	٢١,٩ (١)(٢)	٧٠,٣ (١)(٢)	١٩,٠ (٤)	٦٧,١ (٤)	١٢,٩	٧٥,٥
الدول غير النفطية	١٨,٠ (٣)	٤٨,٦ (٣)	٢٢,١	٥١,٣	٢١,٢ (٥)	٥٥,٦ (٥)
الوطن العربي	١٩,٢ (١)(٢)(٣)	٥٥,٣ (١)(٢)(٣)	٢٠,٤ (٤)	٥٩,٨ (٤)	١٥,٣ (٥)	٦٩,٧ (٥)

(١) العراق فقط. (٢) السعودية والكويت وليبيا. (٣) لا تشمل اليمن العربية. (٤) لا تشمل الامارات.

(٥) لا تشمل لبنان واليمن الديموقراطية.

المصدر: محسوبة من بيانات مجمعة من أعداد مختلفة من

United Nations, **Yearbook of International Trade Statistics;**

International Monetary Fund, **Direction of Trade.**

بالاضافة الى:

International Monetary Fund, **International Financial Yearbook, 1979;**

United Nations, **Handbook of International Trade and Development Statistics, 1979.**

أضعاف قيمة البلدان العربية غير النفطية. وإن كان ذلك الحد من إستيراد الغذاء من الخارج يمثل مشكلة أقل من الناحية المالية بالنسبة للدول النفطية، بالمقارنة بالدول غير النفطية التي تعاني من نقص مواردها من العملات الصعبة، فإن ارتفاع درجة الاعتماد على استيراد الغذاء بالصورة المشار إليها في البلدان العربية النفطية يجعلها أقل أماناً في إشباع الحاجات الغذائية لسكانها، وأكثر اعتماداً على مصادر الغذاء الدولية والتي تتركز في مجموعة الدول الغربية المصنعة.

جدول رقم (١٧)

نصيب الفرد من واردات الغذاء بالدولار ، تجمعات دول عربية

١٩٦٠ - ١٩٧٦

التجمع	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦
العراق والجزائر	١١,٠ (١)	٨,٤	٤٥,٩
الدول النفطية الأخرى	٢٠,٢ (٢)	٤٩,٩ (٣)	١٨٦,٧
الدول النفطية	١٥,٩ (١)(٢)	٢١,٧ (٣)	٩٢,٠
الدول غير النفطية	٣,٥ (٤)	٨,٥	٢٦,٠ (٥)
الوطن العربي	٨,١ (١)(٢)(٤)	١٢,١ (٣)	٤٥,٤ (٥)

(١) العراق فقط.

(٢) السعودية والكويت وليبيا.

(٣) لا تشمل الامارات.

(٤) لا تشمل اليمن العربية.

(٥) لا تشمل لبنان.

المصدر: محسوبة من بيانات مجمعة عن الواردات وتركيبها من أعداد مختلفة من

United Nations, **Yearbook of International Trade Statistics.**

بالاضافة إلى

International Monetary Fund, **Direction of Trade;**

International Monetary Fund, **International Financial Statistics Yearbook, 1979;**

United Nations, **Handbook of International Trade and Development Statistics 1979.**

وعن السكان من:

United Nations, **World Population Trends and Policies,** v.I, 1979.

وتوضح المناقشة السابقة ضعف الإنجاز التنموي في بلدان الوطن العربي المختلفة، سواء في مجال تطوير القوى البشرية وتشغيلها أو تحسين البنيان الاقتصادي، مما أدى إلى استمرار التخلف النسبي للاقتصاديات العربية فظلت منتجة ومصدرة للمواد الخام، ومستوردة للسلع المصنعة وحتى الغذاء.

(ب) المشاركة الشعبية

رغم أنه كان يمكن مناقشة المشاركة الشعبية تحت عنوان الإنجاز التنموي، إلا أننا نفرد لها قسماً خاصاً، وإن كان قصيراً، إمعاناً في تأكيد أهميتها. فقد كان لتهميش المشاركة الشعبية دور كبير في وصول الوطن العربي إلى أوضاعه المتردية حالياً من ضعف للإنجاز التنموي، وكما سيظهر في القسمين التاليين، من تدهور التعاون العربي وازدياد التبعية للدول الغربية المصنعة.

إن العامل الحاسم في تعظيم الاستفادة من الطاقات الكامنة في البشر في أي مجتمع هو ما اصطلح على تسميته بالتنظيم الاجتماعي الذي يتم عن طريقة تنظيم الجماهير، وتعبئة طاقاتها، واطلاق قواها الخلاقة بهدف تحقيق غايات المجتمع. ويرى أحد عمد تنمية الموارد البشرية، وبحق، إن تطوير التنظيم الاجتماعي هو أحرج مهام التنمية القومية قاطبة[٤]. ويعود ذلك في المقام الأول إلى أن المضمون الأساسي للتنمية هو تعبئة كل موارد المجتمع واستغلالها أفضل استغلال، وأهم هذه الموارد القوى البشرية. ولكن الأمر يكتسب قيمة مضاعفة في حالة الوطن العربي نظراً لأنه ككل، كما أشرنا، يتميز بوفرة نسبية في السكان، واحتمالات نمو مستقبلي كبيرة في هذا الصدد، مع تدني الخصائص النوعية للسكان من منظور الإنتاجية الاجتماعية - الاقتصادية.

ويمكن أن ندخل تحت مضمون التنظيم الاجتماعي عناصر القيادة، والعقيدة، ووسائل تعبئة الجماهير ودرجة مشاركتها في اتخاذ القرارات في

---

(٤) F. Harbison, **Human Resources as the Wealth of Nations**; (New York: Oxford University Press, 1973).

المجتمع. وتوجد كل هذه العناصر في أي مجتمع بشكل أو بآخر، ويحدد مزيجها وتفاعلها النهائي إمكانية تحرك المجتمع نحو أهداف تاريخية.

ويحق القول بأن التنظيم الاجتماعي للبلدان العربية، على تباين توجهاتها الاجتماعية - السياسية، يتسم بضعف المشاركة الشعبية في تسيير شؤون المجتمع، ويتمثل ذلك في المقام الأول في عزوف الجماهير عن العمل السياسي وأشكال النشاط العام الأخرى.

ويمكن ارجاع هذه الظاهرة إلى فقدان الجماهير العربية للثقة في معظم العقائد السياسية - الاجتماعية التي تبنتها الأنظمة العربية السياسية خلال العقود الثلاثة الماضية، نظراً للتفاوت الكبير بين المعلن والواقع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عانت القطاعات النشطة من الجماهير العربية في نفس الفترة من معاقبة السلطات في بلدان عربية كثيرة حين تجرأت على المعارضة. وقد ساعد على تدعيم هذه الأسباب تفاعل زيادة ضغط الظروف الاقتصادية على السكان، مع سيطرة أنماط استهلاكية مستوردة من خارج المنطقة لا تمثل حاجات أساسية في بلدان الوطن العربي، مما أدى إلى انصراف الأفراد لتدبير شؤونهم المعاشية في إطار نسق قيم فردية يقوم على تعظيم الممتلكات المادية الخاصة.

ولا ريب أن ضعف المشاركة ينعكس على تدني الإحساس بالانتماء ومعاناة الاغتراب داخل الوطن، مما يعني غياب الحافز الأهم للإنتاجية الاجتماعية - الاقتصادية في دفع مشروع قومي للتنمية، إنْ وُجد.

ويتضمن الشكل رقم (١) تمثيلاً بيانياً مشتقاً من تحليل للأحداث السياسية يكاد يثير الفزع عن تطور، أو ربما أفضل تدهور، الديمقراطية في بلدان الوطن العربي في السبعينات[٥]. فالخط البياني هابط باطراد وكأنما بلا قرار. ففي بداية السبعينات حسمت الخلافات الاردنية - الفلسطينية في الأردن بالقتال. واستمرت محاولات الانقلاب على السلطات القائمة بحثاً عن طريق للمشاركة في الحكم في بعض البلدان العربية، واستمرت بالتالي ردود فعل

(٥) راجع الملحق رقم (١) للتفاصيل.

شكل رقم (١)

مؤشر تجميعي لتطور الديمقراطية في البلدان العربية في السبعينات

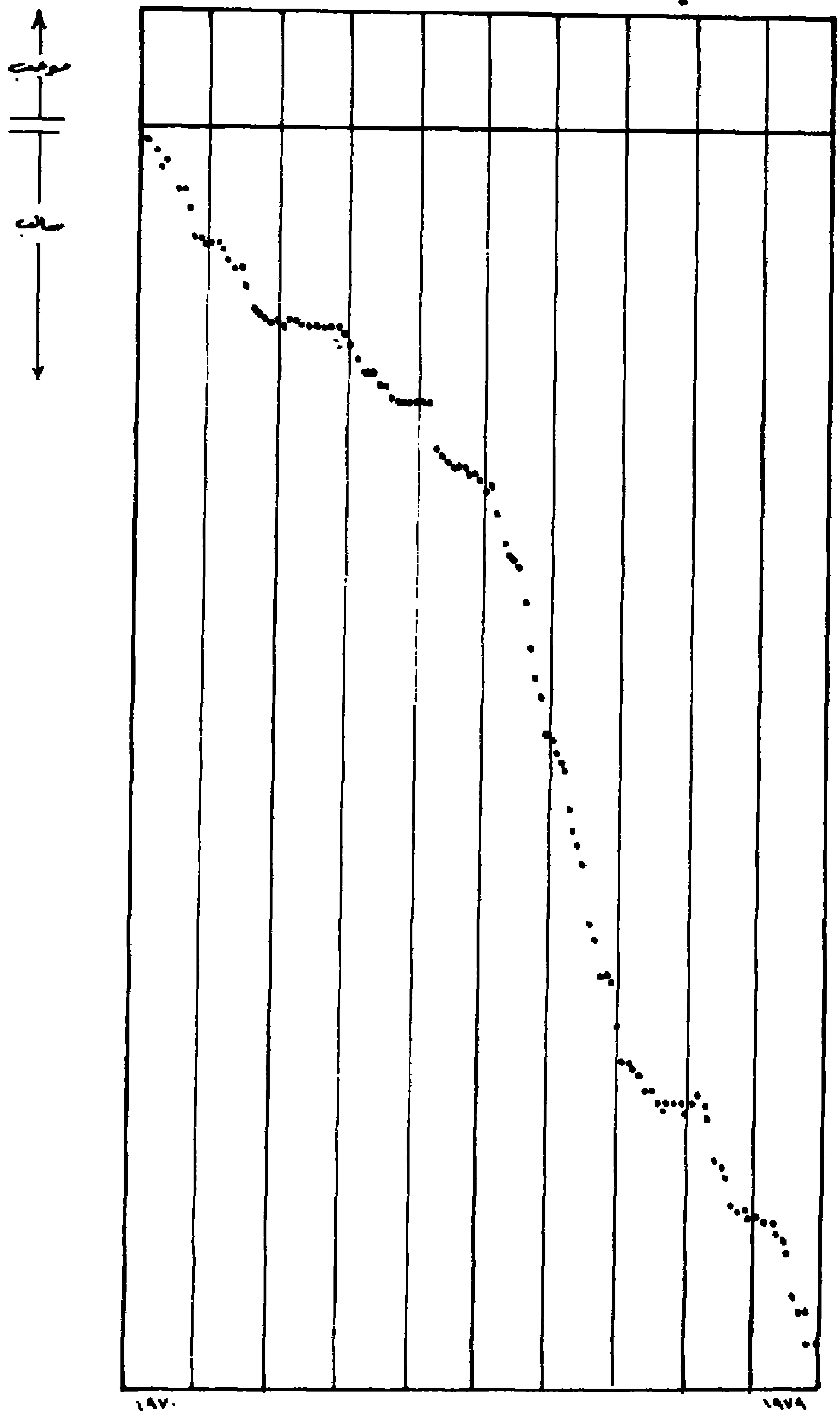

يعبر الخط البياني عن تراكم التأشير الصافي للأحداث السياسية التي وقعت في الوطن العربي على الديمقراطية عبر شهور عقد السبعينات، بناء على الوضع الابتدائي للديمقراطية في الوطن العربي عند مطلع العقد. ونقصد بالتأشير الصافي خلال شهر معين الفرق بين عدد الأحداث ذات التأشير الموجب وعدد الأحداث ذات التأشير السالب على الديمقراطية خلال الشهر.

الحكومات بتصفية القائمين على هذه المحاولات ، وترتيب « البيت » بإجراءات وقائية ضد المعارضين تهدف لمنع مثل هذه المحاولات. وتصادمت السلطة مع الشباب المنادي بإصلاح الأوضاع الداخلية وحرب العدو الذي كان يحتل أرض الوطن في بلدان عربية. وقرب منتصف السبعينات اشتعلت الحرب بين السلطة وأقليات ثائرة في أكثر من قطر عربي.

ولكن الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦ تبدو من الشكل البياني وكأنها حد فاصل بين الارهاصات الديمقراطية التي كانت تلوح في سماء بعض بلدان المنطقة وما تلاها من حقبة قاتمة. فحطم النموذج اللبناني بالعنف المجنون والخسة. وبدأ إمساك السلطة بخناق المعارضة والتضييق عليها، في أكثر من قطر عربي، وحل أكثر من مجلس نيابي وأوقفت دساتير، وتواصلت الممارسات السلطوية ضد الأقليات، ونزل الجيش للشارع لمواجهة السخط الشعبي في بلدان عربية متفرقة.

ثم تتالت الأحداث بعد ذلك فأصدر القانون تلو القانون لتكبيل المعارضة. وتواترت الأخبار عن تصفيات في صفوف الأحزاب العربية، وعن حوادث عنف جماعية. وأقفل العقد بحادث الاعتصام والقتال داخل الحرم الشريف، ثم إعدام عدد كبير ممن شاركوا فيه.

إنه لسجل يصيب بالدوار، ولكنه أضر أكثر من ذلك، فقد أصاب الطاقات البشرية للأمة العربية، أرضها الخصبة المعطاء ، بالبوار إلى حين.

ويترتب على إستمرار الإتجاهات التاريخية للعلاقة بين السلطة والجماهير في البلدان العربية تصاعد التناقض بين مصالح الأولى والثانية، وسعي السلطة إلى تهميش دور الجماهير في إدارة شؤون المجتمع. ولكن هذا سيوقع الإدارات العربية في محظور غياب الحس الوطني اللازم لتطوير المجتمع بشكل حقيقي، ومن ثم تدهور الظروف المعيشية لمجمل الناس، خاصة في البلدان العربية كثيرة السكان التي لا تمكنها موارد نفطية من تثليم حدة مشاكل الجماهير. ومن المحتمل أن يؤدي هذا إلى تزايد عدم الاستقرار الداخلي في كثير من البلدان العربية، مما ينعكس مرة ثانية على إجهاض جهود التنمية المشوهة القائمة فيها.

ويبقى التحدي المستقبلي الأول لبلدان الوطن العربي في الوصول إلى شكل كفء من التنظيم الاجتماعي، يجمع الناس حول قيادات جماهيرية حقة، على عقيدة يتبنونها عن اقتناع، وينظم العرب في تنظيمات جماهيرية فاعلة يشاركون فيها بفاعلية في تحديد مصير مجتمعاتهم القطرية والوطن العربي ككل. مثل هذا التنظيم الاجتماعي هو الأداة التاريخية الوحيدة، التي يمكن أن تتصدى لتحقيق المهام التنموية الأساسية، مثل القضاء على الأمية والأمراض المستوطنة، ورفع الإنتاجية الاجتماعية - الاقتصادية وغيرها.

ولكن، من أسف، إن السجل التاريخي يشهد بجهود دؤوبة لإجهاض إمكانيات المشاركة الشعبية في بلدان الوطن العربي.

(ج) التعاون العربي

نعرض في هذا القسم لتطور التعاون بين البلدان العربية في المجالين السياسي والاقتصادي. ونبدأ بالجانب السياسي القائم على تحليل للأحداث السياسية الهامة في الوطن العربي خلال عقد السبعينات من حيث ما تعبر عنه بالنسبة للتعاون بين البلدان العربية سالباً أو موجباً[٦].

ويقدم الشكل رقم (٢) تمثيلاً بيانياً لمؤشر تجميعي للتعاون بين البلدان العربية. والاستخلاص الأول من هذا الشكل هو التدهور المستمر لرصيد التعاون العربي في حصيلة الأفعال السياسية التي جرت في بلدان الوطن العربي خلال السبعينات. ولكن نظرة أخرى توضح فرقاً جوهرياً في تطور التعاون، على هذا المؤشر، بين نصفي العقد. فمستوى الخط البياني يكاد يكون ثابتاً في السنوات (١٩٧١-١٩٧٤)، ولكن انهياراً واضحاً يبدأ في ١٩٧٥ ويستمر لسنوات خمس قاصمة.

والواقع أن ما جرى بين البلدان العربية في السبعينات من نزاعات وأساليب حلها لا يمكن تصوره، كمّا ولا نوعاً، بين مجموعة من عشرين بلداً متقاربة جغرافياً فقط في أي بقعة في العالم، ناهيك عن مجموعة بلدان المفروض أنها تجمعها روابط حضارية واجتماعية - اقتصادية وسياسية، وأمل

---

(٦) راجع الملحق رقم (١) للتفاصيل.

شكل رقم (٢)

مؤشر تجميعي لتطور التعاون بين البلدان العربية في السبعينات

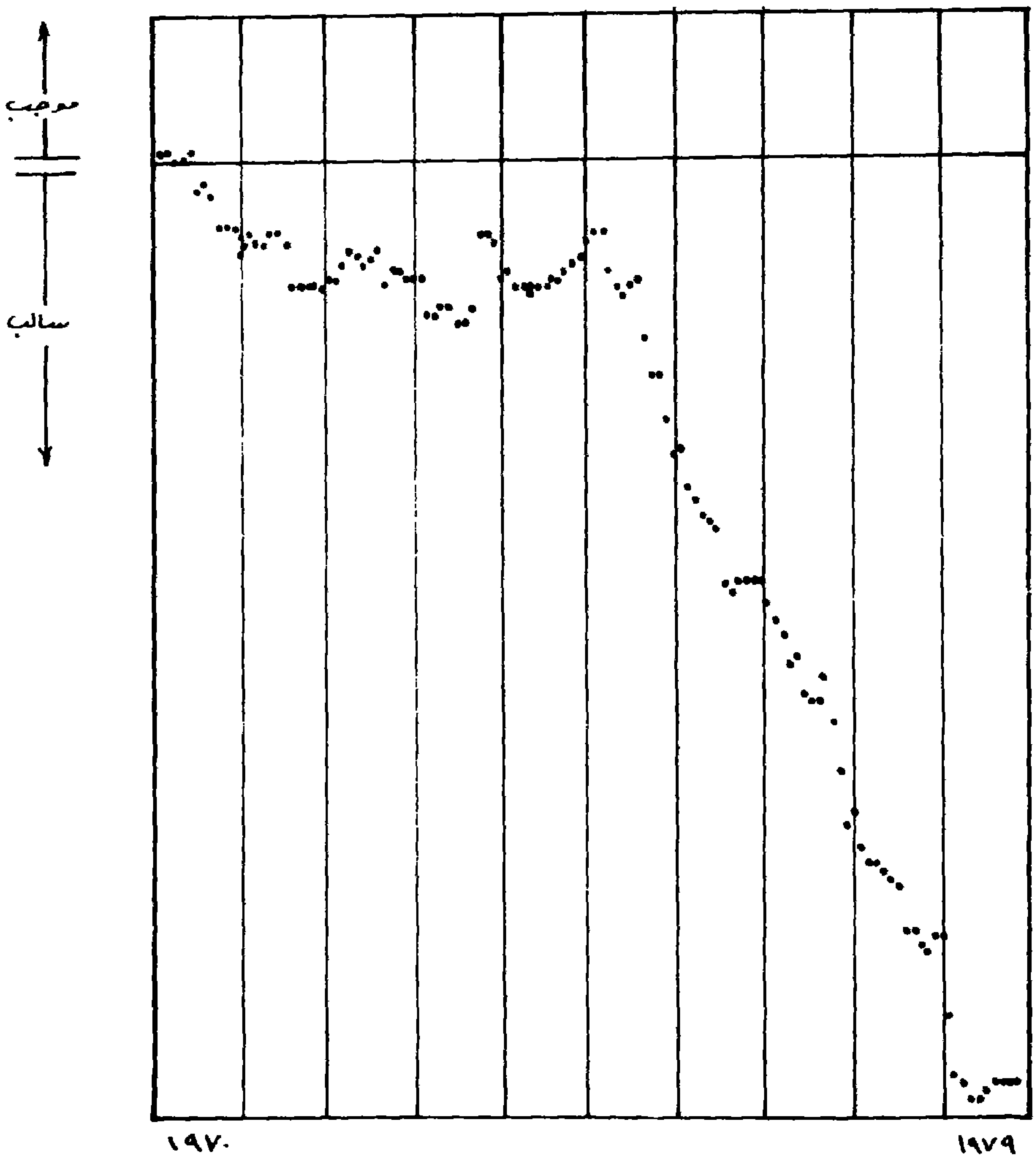

يعبر الخط البياني عن تراكم التأشير الصافي للأحداث السياسية التي وقعت في الوطن العربي على التعاون بين البلدان العربية عبر شهور عقد السبعينات، بناء على الوضع الابتدائي للتعاون في مطلع العقد. ونقصد بالتأشير الصافي خلال شهر معين الفرق بين عدد الأحداث ذات التأشير الموجب وعدد الأحداث ذات التأشير السالب على التعاون خلال الشهر.

في مستقبل واحد أفضل. فقد توترت العلاقات بين البلدان العربية، بصور ثنائية ومتعددة الأطراف، في السبعينات إلى مستوى تبادل الحملات الإعلامية المضادة مرات عديدة، ولدرجة ارتأت معها الحكومات المعنية تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية بصورة ثنائية إحدى عشرة مرة خلال عشر سنوات(٧)، هذا بالإضافة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية جماعياً بين مصر وكل من العراق والجزائر وسوريا واليمن الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، ومع باقي الدول العربية، ما عدا عمان والسودان والصومال، في نيسان/أبريل ١٩٧٩.

بل إن بعض الأنظمة العربية قد لجأ إلى استعمال القوة المسلحة ضد شقيقة عربية أخرى، فاندلعت نيران القتال بين شقيقتين عربيتين، أو أكثر، تسع مرات خلال السبعينات(٨). وقد كان بعضها لفترات طويلة نزيفاً لطاقات الوطن العربي (لبنان منذ ١٩٧٥) وأسفرت إثنتان منها عن خسائر جسيمة في الأرواح (الأردن ولبنان).

وليس التاريخ الحديث للتعاون الاقتصادي العربي بأفضل من هذا السجل. وإذا أخذنا نسبة التجارة بين تجمعات البلدان العربية وباقي البلدان العربية الأخرى كمؤشر إجمالي للتعاون الاقتصادي لوجدنا أنها كانت في منتصف السبعينات أقل من مستواها في بداية السبعينات. ويقابل هذا، كما سنرى في القسم التالي، زيادة في تعامل بلدان الوطن العربي ككل مع مجموعة الدول الغربية المصنعة. ويعود تفسير هذا التدهور في مستوى التبادل التجاري بين العرب إلى مجموعة الدول النفطية التي زادت تجارتها الخارجية زيادة كبيرة خلال منتصف السبعينات، بينما لم ترتفع تجارتها مع البلدان العربية بالدرجة نفسها.

---

(٧) الجزائر الأردن (١٩٧١)، المغرب ليبيا (١٩٧١)، السودان - العراق (١٩٧١)، سوريا الأردن (١٩٧١)، مصر الأردن (١٩٧٢)، تونس الأردن (١٩٧٣)، مصر - سوريا (١٩٧٦)، السودان ليبيا (١٩٧٦)، مصر - ليبيا (١٩٧٧)، السودان العراق (١٩٧٩).

(٨) الأردن المقاومة الفلسطينية (١٩٧٠)، عمان اليمن الديمقراطية (١٩٧٢)، اليمنين (١٩٧٢ و١٩٧٩)، الكويت العراق (١٩٧٣)، المقاومة الفلسطينية وأطراف متعددة في لبنان (١٩٧٥ فصاعدا)، المغرب الجزائر (١٩٧٦)، مصر - ليبيا (١٩٧٧)، السعودية واليمن الجنوبية (١٩٧٨).

إلا أن الشيء الجدير بالملاحظة، والأسف أيضاً، أن أرقام ١٩٧٨ تعبر عن تدهور المستوى المتدني الذي كان عليه التبادل التجاري بين البلدان العربية في النصف الأول من السبعينات، وبدرجة جوهرية بالنسبة للواردات. ويعود هذا في المقام الأول إلى مجموعة الدول النفطية، خاصة قليلة السكان، التي انخفضت نسبة وارداتها من البلدان العربية إلى حوالي النصف بين ١٩٧٥ و١٩٧٨. أما تجمع العراق والجزائر فقد انخفضت نسبة وارداته من البلدان العربية الأخرى لجملة وارداته بنفس النسبة، ولكن لتصل إلى أقل من ١٪ قرب نهاية السبعينات. أما النقص الطفيف في صادرات البلدان العربية إلى باقي الوطن العربي فمرجعه إلى الدول غير النفطية. أنظر جدول رقم (١٨).

وباختصار فإن الصورة العامة لتطور التجارة بين بلدان الوطن العربي أنها كانت قرب نهاية السبعينات أقل منها منذ عشرين عاماً خلت، وأن النصف الثاني من السبعينات شهد انكساراً واضحاً في هذا الصدد. ويعود هذا، في تقديرنا، إلى تخلف البنى الاقتصادية لبلدان الوطن العربي، من ناحية، وضعف التعاون الاقتصادي بينها، وزيادة تكامل البلدان العربية في السوق الرأسمالية العالمية، خاصة في النصف الثاني من السبعينات، من ناحية أخرى.

ومما لا شك فيه أن البلدان العربية قد شهدت في السنوات الأخيرة حركة تبادل واسعة في قوة العمل بين بلدانه النفطية وغير النفطية، وكذلك قدر من انتقال رؤوس الأموال بين المجموعتين، في اتجاه عكسي لانتقال العمالة. وقد كانت حركة عناصر الإنتاج بهذه الصورة، خاصة بالنسبة للعمالة، على مستوى أعلى بكثير من مستوى التبادل التجاري بين البلدان العربية. ولكننا نرى أن تحرك عناصر الإنتاج بهذا الشكل لم يثمر كثيراً في مضمار التكامل العربي(٩).

---

(٩) انظر في رصد وتقييم هذه التحركات، عادل حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» المستقبل العربي، (كانون الأول / يناير ١٩٧٩)، العدد ٥؛ يوسف صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية،» المستقبل العربي، (آذار /مارس ١٩٧٩)، العدد ٦، ومحمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

جدول رقم (١٨)

نسبة التجارة بين دول تجمعات البلدان العربية
وباقي الدول العربية الى جملة تجارتها الخارجية ٪
١٩٦٠-١٩٧٨

التجمع	١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٧٨	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
العراق والجزائر	١,١	١,٤	٥,٢	٣,٦	٣,٤	١,٦	٣,٤	٠,٨
الدول النفطية الأخرى	٥,٩	٧,٦	٢,٥	١٤,٨	٣,٩	١٥,٤	٤,٠	٧,٩
الدول النفطية	٤,٩	٣,٢	٣,١	١٠,٤	٣,٨	٩,٨	٣,٩	٦,٢
الدول غير النفطية	١٣,٦	١٢,٣	١٤,٥	٩,٣	١٩,٣	٨,٤	١٥,٦	٨,٧
الوطن العربي	٧,٢	٧,٨	٥,٣	٩,٩	٥,٣	٩,٣	٥,٠	٦,٩

المصدر: محسوبة من بيانات من أعداد مختلفة من:

International Monetary Fund. **Direction of Trade.**

(د) التبعية

بعد حصول غالبية الدول العربية على استقلالها من ألوان التبعية السياسية المباشرة، سعت الدول الغربية المصنعة لتطوير أشكال جديدة من التبعية تبقي على الاستقلال السياسي صورياً مفرغاً من مضمونه الحقيقي، وتقوم أساساً على آليات للتبعية الاقتصادية. وبالتالي أصبح مدى التبعية الحقيقي كجسم جبل الجليد الطافي، لا يظهر منه في الأفعال الإرادية الظاهرة في الحلبة الدولية إلا النذر اليسير.

ولذلك فمن الصعب الاستدلال على تطور تبعية الوطن العربي من تحليل الأحداث السياسية الهامة التي جرت في العقد الماضي، كما أسلفنا، بالنسبة للديمقراطية والتعاون العربي. إذ أن الأحداث ذات العلاقة بالتحرر قليلة العدد[١٠] ولا تصل لجسم الظاهرة. ومع ذلك، فإنه في حدود التحفظات الواجبة على هذا الأساس، لا يظهر تطور الأحداث السياسية في الوطن العربي في السبعينات إتجاهاً تحررياً صاعداً طوال فترة الدراسة. أنظر الشكل رقم (٣).

وإن كانت السبعينات تبدأ بصحوة تحررية راجعة لاستملاك نسب تحكم في شركات النفط وتأميم بعضها من قبل الدول العربية المنتجة للنفط، واستقلال دولتي البحرين وقطر، والأثر الموجب لحرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ في تعضيد الموقف التحرري للدول العربية، خاصة تلك المنتجة للنفط، إلا أن عام ١٩٧٤ يمثل منعطفاً حاسماً في تاريخ التبعية العربية، إذ شهد هذا العام عودة النفوذ الامريكي إلى المنطقة من أوسع أبوابها. فعادت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا، واستبعد الاتحاد السوفياتي من حل مشكلة الشرق الأوسط، ثم دشنت سياسة الانفتاح الاقتصادي استيعاب مصر مرة أخرى في النظام الاقتصادي العالمي، في منتصف السبعينات. وفي النهاية تأكد إرتباط مصر، وربما الوطن العربي ككل، بالولايات المتحدة بتوقيع اتفاقيات السلام بين مصر واسرائيل قرب نهاية عقد السبعينات.

---

(١٠) راجع الملحق رقم (١) للتفاصيل.

شكل رقم (٣)

مؤشر تجميعي لتطور تحرر البلدان العربية في السبعينات

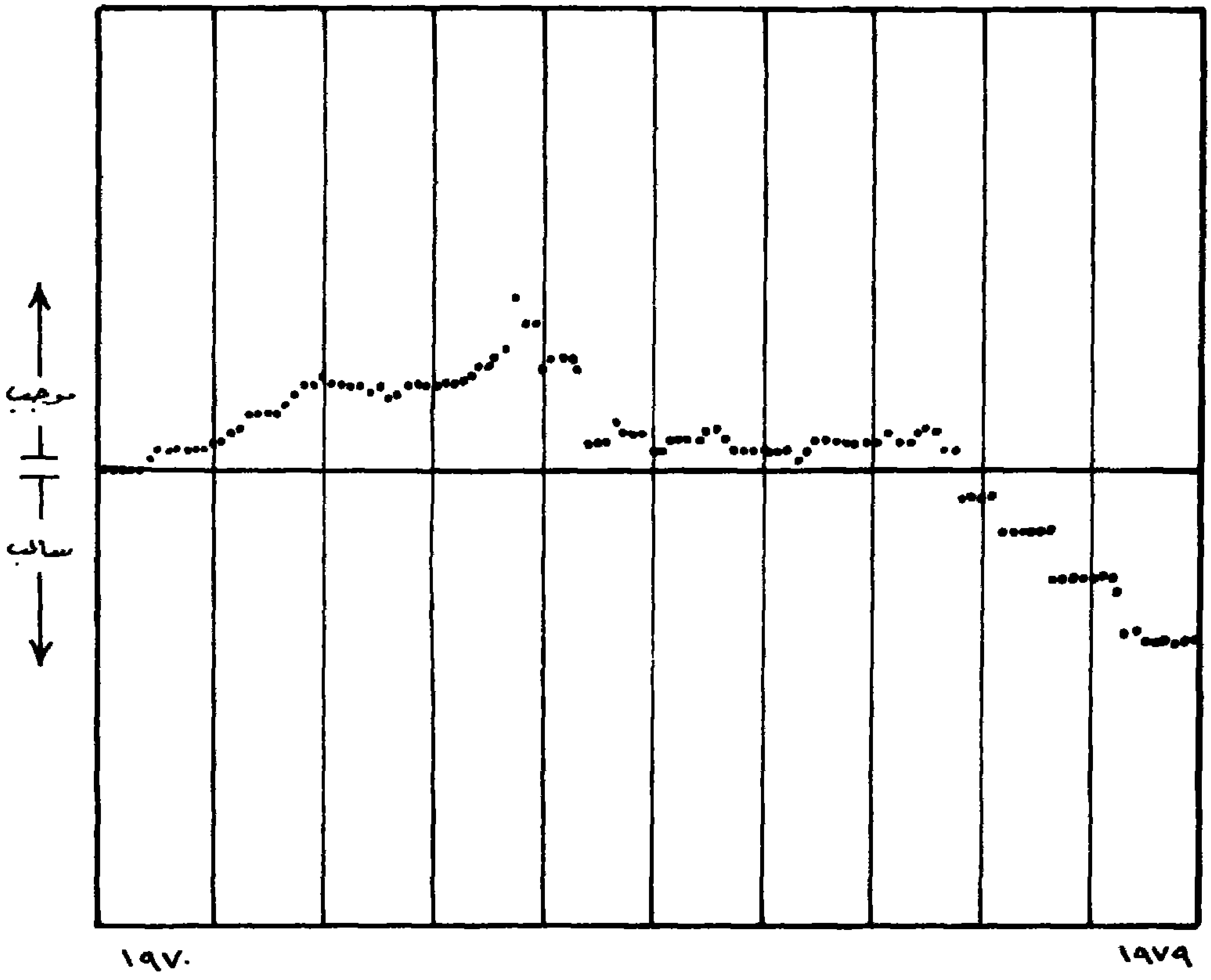

يعبر الخط البياني عن تراكم التأشير الصافي للأحداث السياسية التي وقعت في الوطن العربي على التحرر عبر شهور عقد السبعينات، بناء على الوضع الابتدائي للتحرر في الوطن العربي في مطلع العقد. ونقصد بالتأشير الصافي خلال شهر معين الفرق بين عدد الأحداث ذات التأشير الموجب وعدد الأحداث ذات التأشير السالب على التحرر خلال الشهر.

ونتتقل الآن لدراسة جوهر التبعية العربية للدول الغربية المصنعة في المجال الاقتصادي. ولحسن الحظ أنه يمكننا هنا مد التوثيق الاحصائي إلى قرابة عقدين من الزمان.

وبداية نلاحظ أن درجة انكشاف الاقتصاديات العربية نتيجة للتعامل الخارجي[11] كانت مرتفعة دائمًا، نتيجة للصورة التي أوردناها عند التعرض للبنيان الاقتصادي العربي. والذي يقوم أساساً على تصدير المواد الخام واستيراد حاجاته المصنعة من الخارج.

إلا أن عقد الستينات قد شهد تحسناً في هذا الصدد بإنخفاض، ولو بسيط، في درجة إنكشاف الاقتصاديات العربية، في كل تجمعات البلدان المعتبرة، وخاصة بالنسبة للعراق والجزائر تليهما مجموعة البلدان العربية غير النفطية. ولكن منتصف السبعينات جلب انتكاسة شديدة لهذا التحسن الطفيف، فارتفعت مؤشرات انكشاف الاقتصاديات العربية للضغوط الخارجية بحوالي ٥٠٪ في خمس سنوات فقط، وإلى مستويات أعلى كثيراً، بالطبع عن مستوى بداية الستينات. أنظر جدول رقم (١٩).

ولا تدل زيادة انكشاف الاقتصاد في حد ذاتها على التبعية الاقتصادية، لو لم تكن هناك ظاهرتان أخريان. الأولى هيكل الواردات والصادرات، حيث يسود الأخيرة المواد الخام وتشكل المواد المصنعة غالبية الأولى كما أشرنا سابقاً. أما الظاهرة الثانية، التي تؤكد تبعية الاقتصاديات العربية، فهي تركز التبادل التجاري مع الخارج في مجموعة الدول الغربية المصنعة. أنظر جدول رقم (٢٠).

ويتضح من الجدول رقم (٢٠) أن نسبة التجارة مع الدول الغربية المصنعة إلى جملة التجارة الخارجية لبلدان الوطن العربي كانت حوالى الثلثين طوال العقدين السابقين. ومرة أخرى نجد أن التجارة الخارجية للبلدان العربية كانت أكثر تركزاً في مجموعة الدول الغربية المصنعة في ١٩٧٨ عن ١٩٧٥،

---

(١١) مقيسة بنسبة كل من الصادرات، والواردات، ومجموعهما الى الناتج المحلي الاجمالي.

جدول رقم (١٩)

نسبة كل من الصادرات والواردات ومجموعهما الى الناتج المحلي الاجمالي ٪

تجمعات دول عربية (١٩٦٠-١٩٧٥)

التجمـــع	١٩٦٠			١٩٧٠			١٩٧٥		
	الصادرات	الواردات	المجموع	الصادرات	الواردات	المجموع	الصادرات	الواردات	المجموع
العراق والجزائر	٢٤	٣٨	٧٢	٢٦	٢٠	٤٦	٤٧	٣٤	٨١
الدول النفطية الأخرى[1]	٧١	١٦	٨٧	٦٥	١٨	٨٣	٧٠	١٧	٨٧
الدول النفطية[1]	٤٥	٢٨	٧٣	٤٩	١٩	٦٨	٦٤	٢٢	٨٦
الدول غير النفطية[2]	١٥	٢٣	٣٨	١٤	١٨	٣٢	١٦	٢٦	٤٢
الوطن العربي [1][2]	٢٩	٢٥	٥٤	٣٣	١٩	٥٢	٥٠	٢٣	٧٣

(١) لا تشمل البحرين وعمان وقطر والامارات في ١٩٦٠.

(٢) لا تشمل اليمنين في ١٩٦٠ ولبنان في ١٩٧٥.

المصدر: محسوبة من بيانات مجمعة عن الواردات وتركيبها من أعداد مختلفة من:

United Nations, **Yearbook of International Trade Statistics;**

International Monetary Fund, **Direction of Trade.**

بالاضافة إلى:

United Nations, **Handbook of International Trade and Development Statistics, 1979;**

International Monetary Fund, **International Financial Statistics Yearbook, 1979.**

جدول رقم (٢٠)
نسبة التجارة بين تجمعات البلدان العربية والدول الغربية المصنعة الى جملة تجارتها الخارجية ٪
١٩٦٠-١٩٧٨

التجمع	١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٧٨	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
العراق والجزائر	٧٨,٩	٨٥,٥	٧٠,٤	٧١,٠	٦٤,٠	٧٩,٦	٧١,٣	٨٢,٤
الدول النفطية الأخرى	٨٦,٩	٨٠,٩	٧٧,٧	٦٤,٩	٦٦,٠	٦٤,٧	٧٠,٤	٧٥,٤
الدول النفطية	٧٩,٨	٨٤,٢	٧٦,١	٦٧,٣	٦٦,٠	٧٠,٧	٧٠,٦	٧٧,١
الدول غير النفطية	٤٣,٩	٦٢,٤	٤٠,٩	٥٦,٢	٣٩,٨	٦٢,١	٥٢,١	٦٤,٤
الوطن العربي	٦٩,٥	٧٣,٢	٦٩,٢	٦٢,٥	٦٣,٤	٧٦,٦	٦٨,٩	٧٣,٥

المصدر: محسوبة من أعداد مختلفة من:
International Monetary Fund, Direction of Trade.

وعلى مستوى قريب من أوضاع ١٩٦٠. أي أن الإتجاه التحرري من الارتباط بالتجارة مع الدول الغربية المصنعة، الذي ظهر في الستينات وفي بداية السبعينات، انتكس هو الآخر في النصف الثاني من السبعينات. وقد ساهمت كل البلدان العربية في هذا الاتجاه، ولكن قرب نهاية السبعينات كان العراق والجزائر أكثر تجمعات الدول العربية تركزاً في تجارتها مع الدول الغربية المصنعة، يليها تجمع الدول النفطية الأخرى. ثم، وبفارق كبير، تجمع البلدان العربية غير النفطية.

وبالإضافة إلى المؤشرات السابقة فإننا لا نرى أن الدور الذي تقوم به منظمة الأقطار المصدرة للبترول يعبر عن تحرر حقيقي وامساك للبلدان المصدرة للنفط بمقود التحكم في ثرواتها الطبيعية. فهذه المنظمة ليست إلا جهازاً لإدارة أسعار النفط، وبالقطع ليس كمياته المصدرة، في إطار النظام الاقتصادي العالمي وفي حدود موازين القوى الاقتصادية والعسكرية التي تحكم العالم، والتي يحدد الوضع النسبي لأي تجمع من الدول فيها إمكانية تحررها بشكل حقيقي.

ومما يدعو للألم في أن زيادة العوائد المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة قد أدى إلى زيادة تبعية الدول النفطية للدول الغربية المصنعة نتيجة لزيادة استيراد الأولى من الثانية، بل ونشأ شكل جديد من أشكال التبعية بسبب توظيف الجزء الأكبر من الفوائض النفطية في الدول الغربية المصنعة عن طريق إعادة تدويرها في اقتصاديات تلك الدول، وأحياناً في صورة استثمارات قليلة الجدوى.

وبإيجاز شديد يبدو أن البلدان العربية تحولت في النصف الثاني من السبعينات إلى تبعية اقتصادية أقوى للدول الغربية المصنعة. وليست التبعية اقتصادية فقط، ولكنها تمتد في مجالاتها الأخطر إلى التقنية والحضارة.

وتتجسد التبعية التقنية في الاعتماد على إستيراد السلع الاستهلاكية وأدوات ومستلزمات الأنتاج السلعي والخدمي من الدول الغربية المصنعة، وتتعدى ذلك إلى التقنية الناعمة، مثل الخدمات الاستشارية والتنظيمية

والتسويقية. كذلك تبدو التبعية الحضارية أشد ما تبدو، في النمط الاستهلاكي الغربي، الذي يجتاح البلدان العربية على تباين توجهاتها الاجتماعية - السياسية. والشواهد أن تبعية البلدان العربية قد تأكدت في هذين المجالين في النصف الثاني من السبعينات، ربما أكثر من التبعية الاقتصادية البحتة(١٢).

ولا يسعنا في نهاية هذا الجزء من الدراسة، المتعلق بتقييم السجل التاريخي للعمل العربي، إلا توكيد مضمون عنوانه، إهدار الإمكانية، نتيجة لتراخي العمل العربي. كذلك نود لفت الانتباه إلى ذلك التوافق الوثيق الذي أظهره التحليل السابق بين ظواهر ثلاث انتظمت حولها علاقة الوطن العربي بالعالم الخارجي في عقد السبعينات، خاصة نصفه الثاني، وهي تدهور الديمقراطية، تردي التعاون بين البلدان العربية، وتدعيم التبعية للدول الغربية المصنعة.

ويثير هذا التوافق ثلاثة أمور. أولها توكيد الارتباط بين المحاور القطرية والقومية والدولية للعمل العربي، فتدهور على أحدها يضر حتمًا بالآخرين. وثانيها مغبة استمرار الخبرة المريرة للنصف الثاني من السبعينات، وتأثيرها السام على المستقبل العربي. أما ثالثها، فالتساؤل عمن المسؤول؟ وما العمل؟

(١٢) انظر: محمد محمود الامام، مرجع سابق، القسمين السادس والسابع عن الشركات الدولية وانماط الاستهلاك على الترتيب.

الفصل الرابع

إطلالة على المستقبل

(أ) عاقبة إستمرار الأوضاع الحالية

نحاول في هذا القسم عرض ما يمكن أن ينطوي عليه إستمرار اتجاهات النمو الاقتصادي التي سادت في البلدان العربية حتى مطلع القرن القادم، مع التفرقة بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية، وإجمالها في الوطن العربي، ومع المقارنة بالتطورات المتوقعة بالاتحاد السوفياتي وأمريكا الشمالية.

وقد بنينا العرض هنا على تحليل ثانوي لنتائج أحد النماذج العالمية الذي أعده ليونتييف وآخرون للأمم المتحدة لمناقشة مستقبل الاقتصاد العالمي[١]. وقد قسم العالم في هذا النموذج إلى خمس عشرة منطقة تقاطعت اثنتان منها مع البلدان العربية، كما ضمت كل من هاتين المنطقتين دولاً أخرى غير عربية. وقد قمنا، باستعمال بعض الفروض التقريبية، باستخلاص مؤشرات لكل من مجموعتي الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية، والوطن العربي ككل، من نتائج النموذج المعطاة. ويتضمن الملحق رقم (٢) وصفاً لطريقة التقدير والقيم التي توصلنا إليها، مقارنة بالمعلومات المناظرة لكل من الاتحاد السوفياتي وأمريكا الشمالية.

وقبل أن نتعرض لمناقشة اسقاطات المؤشرات المستقاة من هذا النموذج، نود أن نبين بعض خصائصه الجوهرية ذات العلاقة بموضوعنا هنا:

---

(١) W. Leontief et al, **The Future of the World Economy** (New York: Oxford University Press, 1977).

١ - تبنى بناة النموذج وجهة نظر إصلاحية في حدود هيكل النظام الاقتصادي - السياسي العالمي، وحاولوا استكشاف مستقبل الاقتصاد العالمي من منظور بعض مشاكله الأساسية، التي تهم الدول المتقدمة أساساً، وتشمل الغذاء، التلوث ومكافحته، الطاقة، المواد الخام، إذا ما اتخذت سياسات تهدف لتقريب الشقة في متوسط الدخل بين الدول الغربية المصنعة ودول العالم الثالث، لتصل الفجوة إلى ٧: ١ فقط في عام ٢٠٠٠.

٢ - انه في حدود هذا التصور الاقتصادي - السياسي العام، كان بنيان النموذج اقتصادياً بحتاً، ونكاد نقول تقنياً ميكانيكياً. فقد كان النموذج عبارة عن تمرين ضخم في تحليل المدخلات - المخرجات، يضم ثمانية وأربعين قطاعاً لكل منطقة من مناطق العالم المعتبرة، ويربط كل منطقة بباقي مناطق العالم من خلال التجارة في أكثر من أربعين صنفاً من السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية. ولم يتضمن النموذج أية محاولة لادخال العوامل الاجتماعية - السياسية في التطور الاقتصادي لمناطق العالم، كما حاول فريق دراسة «ثنايا المستقبل»، التي تمت في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[٢] مثلاً، بدراسة أثر التماسك الاجتماعي، وإن كان فقط داخل البلدان المصنعة، ومدى التعاون بينها. ولهذه النقطة أهمية جوهرية بالنسبة لبلدان العالم الثالث، غنية كانت أو فقيرة. إذ أن مستقبل التنمية في هذه البلاد ليس رهناً بتوفر الإمكانيات الاقتصادية البحتة بالمعنى الضيق، وإنما تعتمد عملية التنمية فيها أساساً على إحداث تغيرات إجتماعية - سياسية هيكلية. وهذا على خلاف الدول المصنعة حيث استقرت أنظمة اجتماعية - سياسية ومن الممكن مناقشة مستقبل هذه الدول في حدود التركيب الهيكلي لها الذي لا ينتظر أن يتغير كثيراً، وربما ليس مطلوباً أن يتغير.

٣ - بالإضافة إلى النقطتين السابقتين، قسمت الدول العربية في توزيع دول العالم على المناطق المعتبرة في النموذج بين منطقتين: الأولى تضم أساساً الدول العربية النفطية مع باقي الدول أعضاء «الأوبك» في أفريقيا

(٢) Organization for Economic Cooperation and Development, **Interfutures: Facing the Future** (Paris: OECD, 1979).

والشرق الأوسط، والثانية تضم باقي الدول العربية مع دول أخرى في شمال ووسط أفريقيا. ووراء هذا التقسيم لبلدان الوطن العربي افتراض تشابه الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية، حالياً ومستقبلاً، في دول العالم الثالث النفطية، عربية أو غيرها، واختلاف هذه الظروف ذاتها جذرياً عن مثيلاتها في الدول غير النفطية، عربية كانت أم لا. وواضح أن هذا التقسيم يستبعد، وبالتالي يهدر، استكشاف إمكانيات تكامل الوطن العربي، التي يمكن أن يكون لها دور حاسم في تحديد مستقبل هذا الجزء من العالم.

ولنلق الآن نظرة على بعض الاستخلاصات من نتائج النموذج عن التطور المستقبلي المتوقع للأوضاع الاقتصادية في بلدان الوطن العربي، فقيرة وغنية، مقارناً بالمتوقع في قيادة الكتلتين العظميين على أساس ثلاث مجموعات من المؤشرات. الأولى تتعلق بإشباع الحاجات الأساسية، وتضم السعرات الحرارية للفرد والبروتينات للفرد،كمؤشرات إجمالية للغذاء والصحة، ومستوى التشغيل[٣]، مؤشراً إجمالياً لمدى المشاركة في النشاط الاقتصادي. وتضم المجموعة الثانية مؤشرات للقوة الاقتصادية البحتة: الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الأصول الرأسمالية، وميزان المدفوعات. أما المجموعة الثالثة من المؤشرات فتسعى لوصف الأداء الاقتصادي، وتتضمن قيم الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والأصول الرأسمالية للفرد، والاستهلاك للفرد. أنظر الأشكال أرقام (٤) و(٥) و(٦).

ويظهر من هذه الأشكال أن البلدان العربية النفطية يتوقع لها، طبقاً لنتائج النموذج، أن تستطيع تحقيق معدلات نمو اقتصادي هائلة في الفترة الباقية حتى نهاية القرن الحالي. وينعكس هذا في إمكانية إشباع الحاجات الأساسية لسكانها، ممثلة في الغذاء، على مستويات الدولتين العظميين بحلول القرن القادم. وبالنسبة لمستوى تشغيل القوى البشرية فإن هذه البلدان يمكن أن تحقق مستويات أعلى من تلك المتوقع أن تسود في الاتحاد السوفياتي وأمريكا الشمالية. وليس بمستبعد أن يتم هذا عن طريق جلب أيد عاملة من الخارج،

(٣) مقاسا بعدد وحدات (شخص / سنة) عمل للفرد من السكان.

شكل رقم (٤)

مؤشرات اشباع الحاجات الأساسية (١٩٧٠-٢٠٠٠)

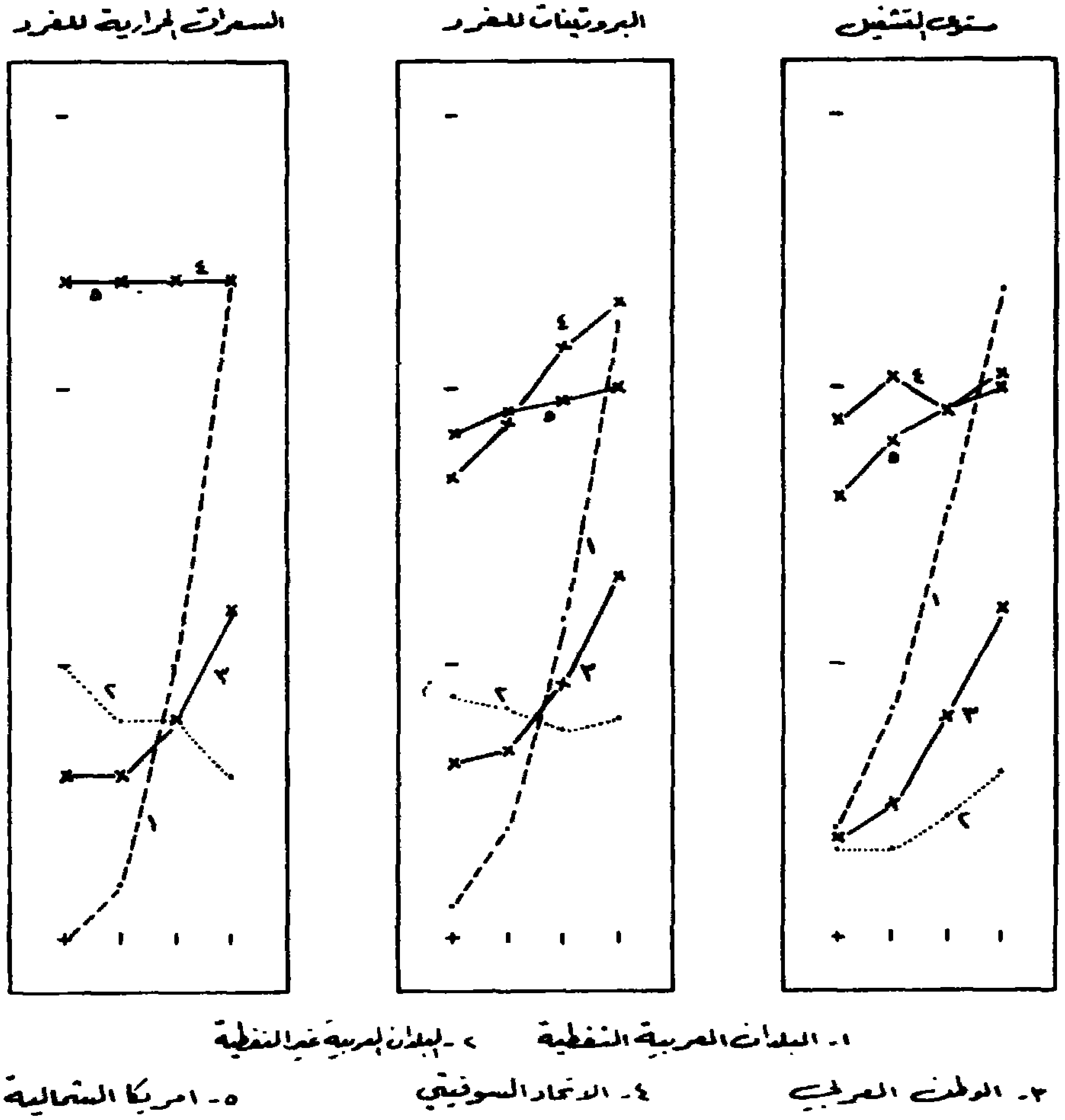

شكل رقم (٥)

مؤشرات القوة الاقتصادية (١٩٧٠-٢٠٠٠)

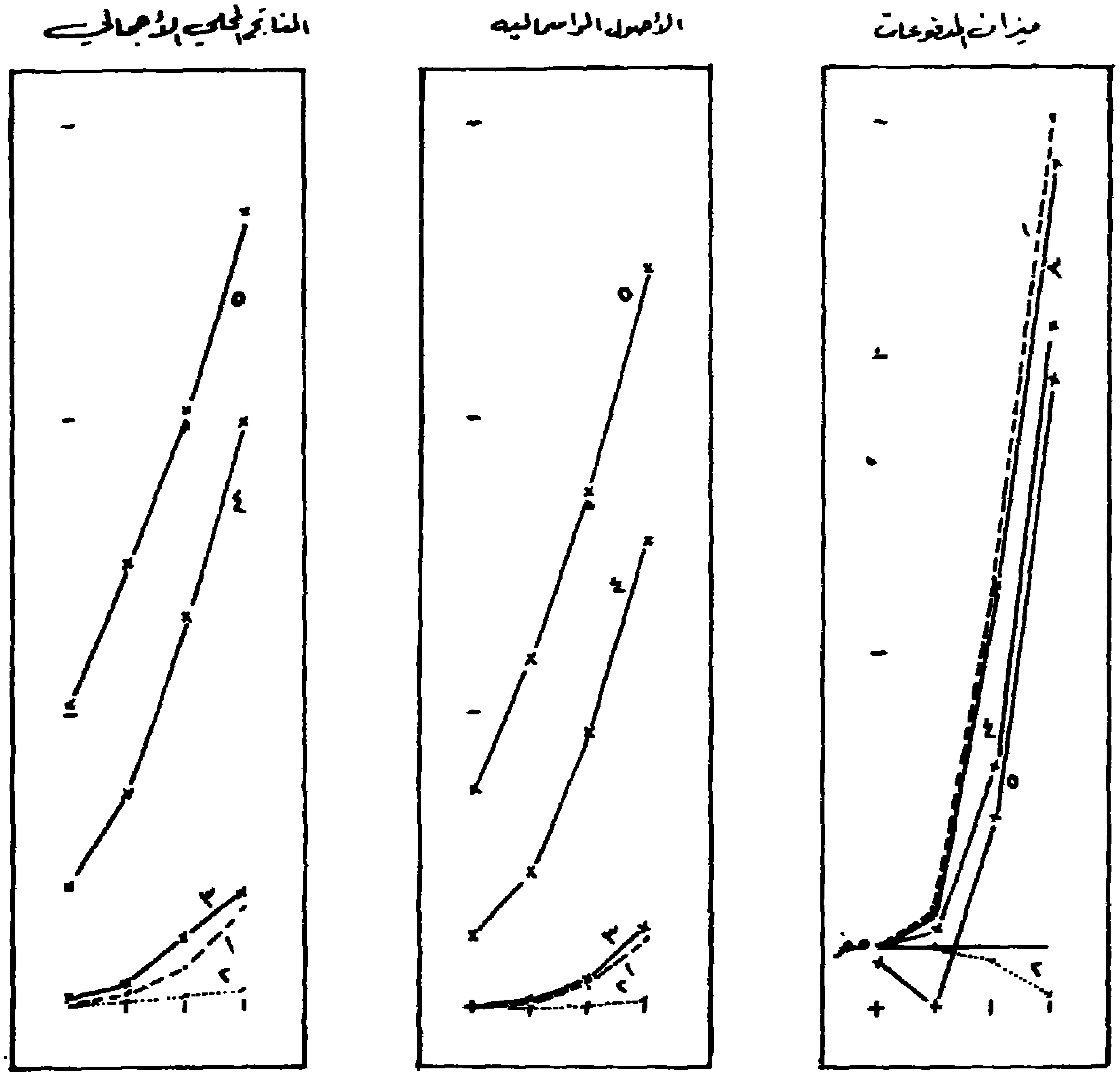

١- البلدان العربية النفطية ٢- البلدان العربية غير النفطية

٣- الوطن العربي ٤- الاتحاد السوفيتي ٥- امريكا الشمالية

شكل رقم (٦)

مؤشرات الاداء الاقتصادي (١٩٧٠-٢٠٠٠)

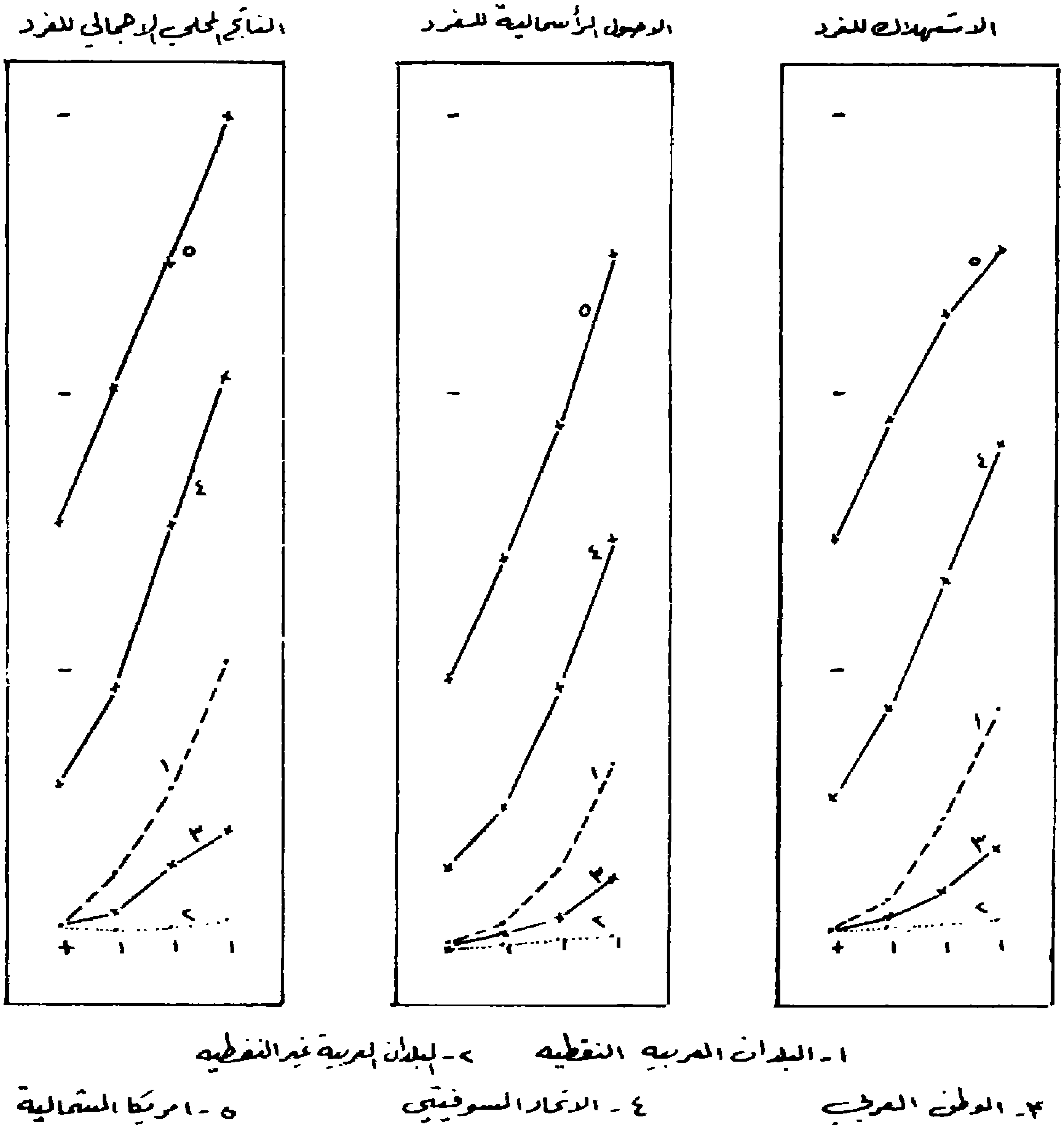

كما هو حادث الآن في البلدان العربية النفطية، حيث تسود في بعضها قليلة السكان معدلات مساهمة في النشاط الاقتصادي مرتفعة نظراً لاستيراد قوة عمل مؤقتة من الخارج ترتفع فيها معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي.

وليست هذه النتائج إلا إعمالاً لميكانيكيات النموالاقتصادي المبنية في النموذج. فهذه البلدان تمتلك أموالاً ناتجة عن إنضاب أصولها النفطية، وبالتالي يظهر من النموذج أنه تتوفر لها إمكانية شراء كل شيء يستخدم لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، ويظهر في صورة معدلات نمو إقتصادي مرتفعة.

إلا أن نتائج النموذج تبين أيضاً أن مستوى الاداء الاقتصادي في البلدان العربية النفطية سيبقى منخفضاً جداً بالنسبة للدول المتقدمة. فلا يتوقع أن يتعدى الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان العربية النفطية في عام ٢٠٠٠ نصف قيمته في الاتحاد السوفياتي وحوالى ثلث القيمة في أمريكا الشمالية. وتتدنى هذه النسب إلى حوالى ٤٧٪، ٣١٪ من قيمة الاستهلاك للفرد، وإلى حوالي ٤٥٪ و٢٧٪ فقط من قيمة الأصول الرأسمالية للفرد في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على الترتيب.

وإن كنا لا نقارن البلدان العربية النفطية وقيادة الكتلتين العظميين على محور القوة الاقتصادية البحتة، فلأننا نحجز هذه المقارنة للوطن العربي ككل، نظراً لتقارب عدد السكان بينه وبين الاتحاد السوفياتي وأمريكا الشمالية. إلا أننا نرى واجباً الإشارة إلى فائض ميزان المدفوعات الهائل للمجموعة العربية النفطية، والذي يتوقع له أن يتزايد ليكون باستمرار أكبر من الفوائض التي تحققها الدولتان العظمتان . وتجب الإشارة كذلك إلى أن هذه الفوائض ليست بالضرورة نعمة صافية، كما تدل خبرات الحاضر والماضي القريب.

والملحوظة الهامة الثانية تتعلق بالتفاوت الشديد في القوة الاقتصادية البحتة ومستوى الأداء الاقتصادي المتوقع بين البلدان العربية غير النفطية والبلدان العربية التي أسعدها الحظ بالثروة النفطية. فيبدو من الشكل رقم (٥) تدني الناتج المحلي الإجمالي والأصول الرأسمالية في المجموعة العربية غير

النفطية، بالمقارنة بالبلدان العربية النفطية. كذلك يـظهر العجـز في ميزان مدفوعات الأولى، بالمقارنة بالفائض المتزايد للثانية، والذي يقدر له أن يبلغ في عام ٢٠٠٠ أكثر من ١٤٠ بليون دولار (بأسعار ١٩٧٠).

ونظراً لارتفاع عدد سكان البلدان العربية غير النفطية عن عدد سكان شقيقاتها النفطيات، فإن التردي النسبي للأوضاع الاقتصادية في الأولى بالنسبة للثانية ينعكس بـدرجة أشـد في معايـير الأداء الاقتصادي. راجـع الشكل رقم(٦). فتكون قيمة الناتج المحلي الاجمالي للمجموعة الأولى أقل من ١٠٪ من الثانية في عام ٢٠٠٠، ويكون الرقم المقابل بالنسبة للأصول الرأسمالية للفرد حوالي ٦٪ فقط.

ويظهر هذا التناقض الكبير في الإنجاز الاقتصادي المتوقع بين البلدان العربية الغنية وغير النفطية في إشباع الحاجات الأساسية. فعلى خلاف الصورة الزاهية التي رسمناها قبلاً لتطور إشباع الحاجات الأساسية في البلدان العربية النفطية، يتوقع أن تتدهور مستويات إشباع الحاجات الغذائية في بلدان الوطن العربي غير النفطية خلال العقدين القادمين. وعلى الرغم من ارتفاع بسيط في مستوى تشغيل القوى البشرية في البلدان العربية غير النفطية، فلا يتوقع أن يزيد في عام ٢٠٠٠ عن ٣٠٪ من الدول المتقدمة، وحوالي ربع المستوى المتوقع أن يسود في البلدان العربية النفطية. أنظر الشكل رقم (٤).

ومرة أخرى نلفت النظر إلى أن هذه الظاهرة تعود إلى ميكانيكية النمو الاقتصادي في النموذج، وإلى فصل الإمكانات العربية عن بعضها في منطقتين لا ترتبطان إلا بالتجارة، وقد رأينا سابقاً أن حدودها حالياً محـدودة جداً. فلا شك أن تكاملاً فعالاً بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية يمكن أن يرفع من مستوى الإنجاز الاقتصادي في المجموعة الثانية، بما يمنـع تردي مستوى إشباع الحاجات الأساسية أولاً، ويساعد على تحقيق منافع أكبر بالنسبة للمجموعتين. وإن كانت المنافع التي يمكن أن تتحقق للمجموعة النفطية قد لا تظهر بالضرورة في مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وإنمـا تظهـر في جوانب أخرى للوجـود المجتمعي في العالم، أهم في الأجـل الطويـل من معدلات حسابية صماء، مثل إمكانية تطوير قدرة تقنية عربيـة تبني دعائم

التحرر في المعترك الدولي، ولا يمكن الوصول إليها إلا في إطار تكامل عربي صادق.

ولا يخفي أيضاً أن وجود تفاوتات ضخمة في مستوى الرفاه، خاصة إذا انعكست على تدهور في إشباع الحاجات الأساسية الحرجة كالغذاء، في تناقض مع جيرة متخمة يمكن أن يكون عنصر عدم استقرار كبير في المنطقة العربية.

وبطبيعة الحال فإن الأوضاع المتوقعة على مستوى الوطن العربي ككل، في إطار ابقاء هيكلية الوطن العربي والعالم كما هي عليه، هي محصلة حسابية لما عرضناه بالنسبة للمجموعتين العربيتين، النفطية وغير النفطية، وموقعهما من العالم. فيتحسن المتوسط الحسابي لإشباع الحاجات الأساسية في الوطن العربي متوسطاً القيم بين المتوقع للبلدان العربية النفطية وغير النفطية، وإن ظلت أقل بكثير من القيم المتوقعة للدولتين العظميين. فيتوقع أن يكون إشباع السعرات الحرارية في الوطن العربي حوالى أربعة أخماس قيمته، ومستوى تشغيل القوى البشرية ٦٠٪ فقط من قيمته، في الاتحاد السوفياتي وأمريكا الشمالية.

أما بالنسبة لمؤشرات القوة الاقتصادية المعطاة هنا فلا تزيد بالنسبة للوطن العربي كثيراً عن قيمها بالنسبة لمجموعة البلدان العربية النفطية، نظراً للضعف الاقتصادي المتوقع للمجموعة العربية غير النفطية على المؤشرات المعتبرة. وبالتالي يتوقع أن يظل الوطن العربي على نفس حالة الضعف النسبي التي أشرنا إليها عند مقارنة الأوضاع المتوقعة للبلدان العربية النفطية وقيادتي الكتلتين الكبار. إلا أن حجم الفاجعة المتوقع يكون أكبر طبعاً، نظراً للحجم الكبير نسبياً لسكان البلدان العربية غير النفطية. وإعمالاً لنفس الآلية، يزداد مستوى الأداء الاقتصادي المتوقع للوطن العربي ككل، بالمقارنة بالدول المتقدمة، تردياً عن ما هو متوقع بالنسبة للبلدان العربية النفطية وحدها. أنظر الشكل رقم (٦).

وهكذا تتجمع تحفظاتنا التي أوردناها على النموذج قبلاً في أنه يهدر إمكانات التكامل العربي حتى على المستوى الاقتصادي البحت. أما إذا تعدت المناقشة هذا المستوى إلى المستوى التنموي، وهو الملائم لموضوع أبعاد المستقبل العربي، فيجب ادخال إمكانية إعادة هيكلة الأوضاع الاجتماعية

- الاقتصادية - السياسية على صعيد الوطن العربي، بما في ذلك من قيام توجه تنموي وحدوي تحرري. وهو ما يمكن أن ينتج واقعاً يتعدى نوعياً ما يتوقع من استمرار الأوضاع الحالية. وعلى وجه التحديد نتوقع تحت التصور التنموي الوحدوي التحرري أن مستوى إشباع الحاجات الأساسية، والقوة الاقتصادية النسبية للوطن العربي، ومستوى الاداء الاقتصادي تزيد زيادات ضخمة عن المستويات التي تعرضنا لها. وعلى هذا فإن الفائدة الأساسية للتحليل السابق تكمن في تبيان مغبة استمرار الأوضاع الحالية في الوطن العربي، وهي ما توخيناه من هذا القسم. أما استشراف أبعاد المستقبل العربي من آفاق للتغيير الهيكلي ونتائجه فيتعدى الاسقاطات المبنية على استمرار الوضع الراهن وهذه مهمة صارت ملحة تاريخياً، لا نتطرق لها هنا(٤)، وإنما نقدم لمحة خاطفة لطرف منها في القسم التالي.

(ب) حدود المستقبل

نقدم الآن محاولة للتوصل لتصور اولي، وسريع، عن حدود مستقبل الوطن العربي تبعاً للإطار المفهومي لهذه الدراسة. وقد تم تقدير الحدود العليا والدنيا لمدى تحقق الغايات النهائية للشعب العربي، التي فصلناها في المقدمة، عن طريق سؤال مجموعة من الخبراء العرب المهتمين بمستقبل الوطن العربي عن تقديراتهم الذاتية لمدى تحقق كل من الغايات المعينة في حال تحقق واحد من تصورين افتراضيين، مبسطين وبديلين، لمستقبل الأوضاع السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في البلاد العربية، في الفترة من الآن وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين. وقد فصِّل التصوران على الوجه التالي:

التصور الأول: **تبقى الأوضاع السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الهيكلية في الوطن العربي تقريباً على ما هي عليه في بداية ١٩٨٠. ونرمز له بالتصور ٢٠٠٠ (صفر).**

ويعني هذا، أساساً،

(٤) انظر: محمد لبيب شقير، «حاجة الفكر العربي الوحدوي الى انواع جديدة من الدراسات،» المستقبل العربي، السنة ٢، (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩، العدد ١٠، ص ١٤٧ - ١٥٠، ونادر فرجاني، حول استشراف ابعاد مستقبل الوطن العربي، رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠).

(-) استمرار الفرقة بين الدول العربية عموماً. وعلى وجه الخصوص، يقوي تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل، ويظل العمل العربي المشترك ضعيفاً، ويقتصر التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية على تبادل ضعيف ومشتت لبعض عناصر الإنتاج وقليل من السلع والخدمات.

(-) تبقى المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار في البلاد العربية، على اختلاف توجهاتها الاجتماعية - السياسية، ضعيفة، والعلاقة بين السلطة والجماهير محصورة عموماً، في تحكم الأولى في الأخيرة.

(-) تظل الجهود في مجال التنمية في إطار النمو الاقتصادي البحت ومظاهر التحديث الممكن تحقيقهما في حدود التنظيم الاجتماعي المتخلف وضعف الهوية الحضارية السائدين، ويكون النمو الاقتصادي وأولويات التحديث موجهين أساساً لخدمة الفئات الاجتماعية المسيطرة حالياً، وفي فلك النسق الاقتصادي للدول المصنعة.

التصور الثاني: **تتغير الأوضاع السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الهيكلية في الوطن العربي نحو تحقيق تنمية شاملة في إطار وحدوي، ونرمز له بالتصور ٢٠٠٠ (١).**

ويعني هذا، أساساً،

(-) تضافر التغيرات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في بلاد الوطن العربي في توليد إرادة وحدة عربية، وإنشاء أشكال تنظيمية للعمل الفعال من أجلها. وعلى وجه الخصوص، يتم، تدريجياً ولكن بكفاءة، إنهاء التقارب المصري - الاسرائيلي ولمّ شمل الأسرة العربية، ويتقدم العمل العربي المشترك بشكل منظم وموجه تنموياً في مجالات تبادل عناصر الانتاج، التجارة، تقسيم العمل، والتفاوض الجماعي مع

العالم الخارجي، إستثماراً للإمكانيات التكاملية الهائلة للوطن العربي.

(-) تنشأ مشاركة جماهيرية فعالة في اتخاذ القرار في كافة مناحي المجتمع في البلاد العربية، بحيث تصبح الجماهير الموجه الأول لحركة هذه المجتمعات.

(-) يتولد توجه تنموي شامل وينشأ تنظيم اجتماعي كفء يؤديان إلى استغلال رشيد لموارد المجتمعات العربية، خاصة البشرية، وإحداث تغيرات اجتماعية - اقتصادية هيكلية تؤدي إلى بناء نسق إنتاجي قوي وحركي موجه لخدمة حاجات الجماهير العريضة، وذلك في إطار حضاري عربي متميز ولكن منفتح على الحضارة الإنسانية الحديثة، وعلى أساس الاستقلال العربي والاعتماد الجماعي على الذات.

وكان التقدير أن هذين التصورين يمثلان حدود العمل العربي خلال العقدين القادمين. الأول يمثل الحد الأدنى، باستبعاد تصورات الكارثة، (وإن كان يمكن اعتبار حتى إستمرار الأوضاع الحالية كارثة من نوع ما). بينما اعتبر الثاني حداً أقصى، في حدود الرؤية المرتهنة بالأوضاع المريرة الحالية، لما يمكن أن يبلغه العمل العربي، قومياً وقطرياً، بأبعاده الدولية والقومية والقطرية.

وقد طلب من كل خبير شارك في الاستطلاع أن يضع تقديراً رقمياً لمدى تحقق كل من الغايات النهائية في بداية عام ١٩٨٠، وكذلك لمدى تحقق كل منها في بداية القرن القادم، بفرض وقوع كل من التصورين البديلين المعروضين سابقاً - كل على حدة - وباستبعاد أي تصورات أخرى. وذلك على أن تعبر التقديرات الرقمية عن الوضع الحالي، أو المتوقع، لمجمل الوطن العربي.

وقد شملت الغايات العناصر التالية:

- إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين العرب:

الغذاء

الصحة

الملبس

التعليم

العمل المنتج المحقق للذات

- المساواة في التمتع بالرفاهية المادية والمعنوية:

داخل كل بلد عربي

بين البلاد العربية

- التحرر من التبعية للدول المصنعة:

اقتصادياً

تقنياً

حضارياً

- الاستقرار الداخلي للبلاد العربية.

- الأمن الجماعي للبلاد العربية.

كذلك طلب من كل خبير شارك في الاستبيان وضع تقدير رقمي للتعبير عن اعتقاده بمدى إمكانية وقوع التصورين المقدمين للعمل العربي بين الآن وحلول القرن الواحد والعشرين، كل على حدة وباستبعاد أي تصورات أخرى بديلة لهما.

وقبل أن نتعرض لنتائج الاستبيان نود أن نؤكد بما لا يقبل الشك على **الطبيعة الاستكشافية البحتة** لعملية الاستبيان ونتائجه. أولاً من حيث أن المطلوب كان تقديرات ذاتية، وإن كانت عملية أخذ المتوسطات لآراء الخبراء معترف بها كوسيلة لضبط مدى الذاتية في الاستجابات، وثانياً من حيث صغر عدد الاستجابات(٥). ولكن على الرغم من هذه التحفظات، فإن النتائج كافية

(٥) بلغ عدد الخبراء الذين استخدمت استجاباتهم في الاستخلاصات التالية خمسة وعشرين. انظر الملحق رقم(٣) لعرض خلفيات الخبراء والنتائج التفصيلية.

لتوضيح ما نبتغيه، وهو وضع حدود مبدئية لمدى تحقق الغايات العربية على أساس حدين، أدنى وأقصى، للعمل العربي خلال العقدين التاليين.

ويلخص الشكل رقم (٧) النتائج في صورة متوسطات تقديرات الخبراء لمدى تحقق كل من الغايات النهائية في ١٩٨٠، وفي بداية القرن القادم بفرض وقوع كل من التصورين البديلين المطروحين. ومن الشكل يمكن ملاحظة:

١ - المستوى المتدني لمدى تحقق الغايات المبتغاة حالياً، وإن كان الوضع أفضل بالنسبة لاشباع الحاجات الأساسية، فيما عدا العمل، بالمقارنة بباقي الغايات النهائية المتعلقة بالمساواة والتحرر والاستقرار والأمن.

٢ - إن استمرار الأوضاع الراهنة للعمل العربي يتوقع أن يؤدي لدوام تردي مستوى تحقق الغايات. فلا يتوقع أن يتحقق بنهاية القرن الحالي تحسن ملموس في تحقق الغايات تحت التصور ٢٠٠٠ (صفر). بل على العكس يتوقع حدوث تدهور في مدى تحقق بعض الغايات، مثل التحرر الاقتصادي والمساواة داخل البلدان العربية.

٣ - إن تحقق التصور ٢٠٠٠(١) للعمل العربي يتوقع أن يؤدي إلى تحسن جوهري في مدى تحقق الغايات النهائية للشعب العربي بنهاية القرن الحالي، وإن كان من المتوقع، هنا أيضاً، أن يكون تحقيق التقدم في إشباع الحاجات الأساسية أسهل منه بالنسبة لغايات المساواة والتحرر والأمن الجماعي، وذلك باستثناء السكن والعمل اللذين يتوقع صعوبات في إشباعهما. وليس هذا بغريب، إذ أن الفترة محل الدراسة لا تتعدى عقدين زمان، والمساواة والتحرر قضايا تقتضي عملاً طويل الأجل.

إلا أن مجموعة الخبراء التي شاركت في الاستبيان لا تقدر أن هناك فرصة كبيرة لوقوع التصور ٢٠٠٠(١). ولكن، على العكس، قدرت أن **استمرار الاوضاع الراهنة ، على مغبتها ، هو الاحتمال الاقوى بين الاثنين** . فقد كان متوسط الاحتمال المقدر للأول حوالى ٠,٧٠ وللثاني حوالى ٠,٢٥، وإن تباينت التقديرات حول هذين الرقمين. أنظر الشكل رقم (٨).

شكل رقم (٧)

مقارنة الوضع الحالي بنتائج التصورين

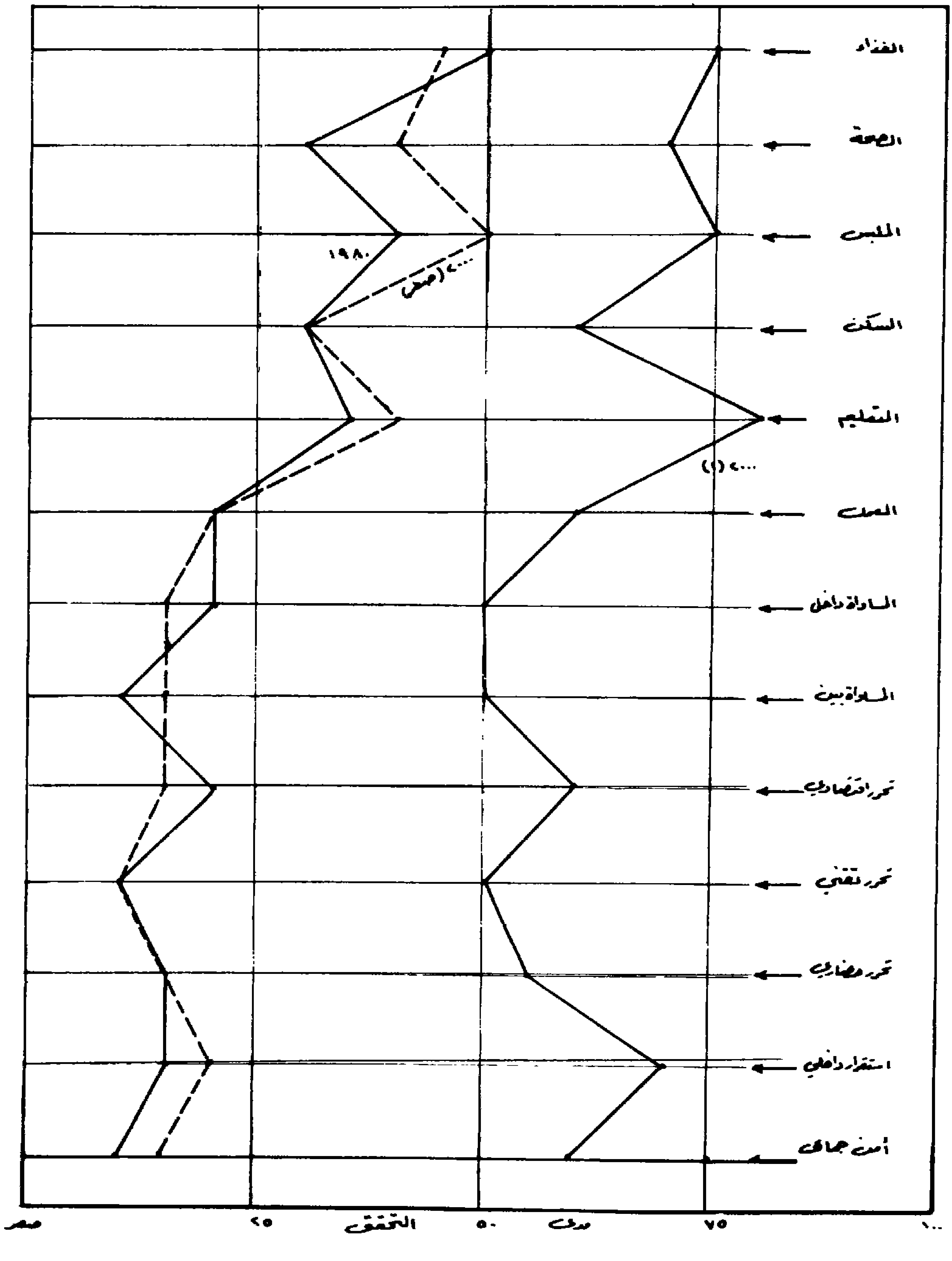

شكل رقم (٨)

تقدير احتمالات تحقق التصورين

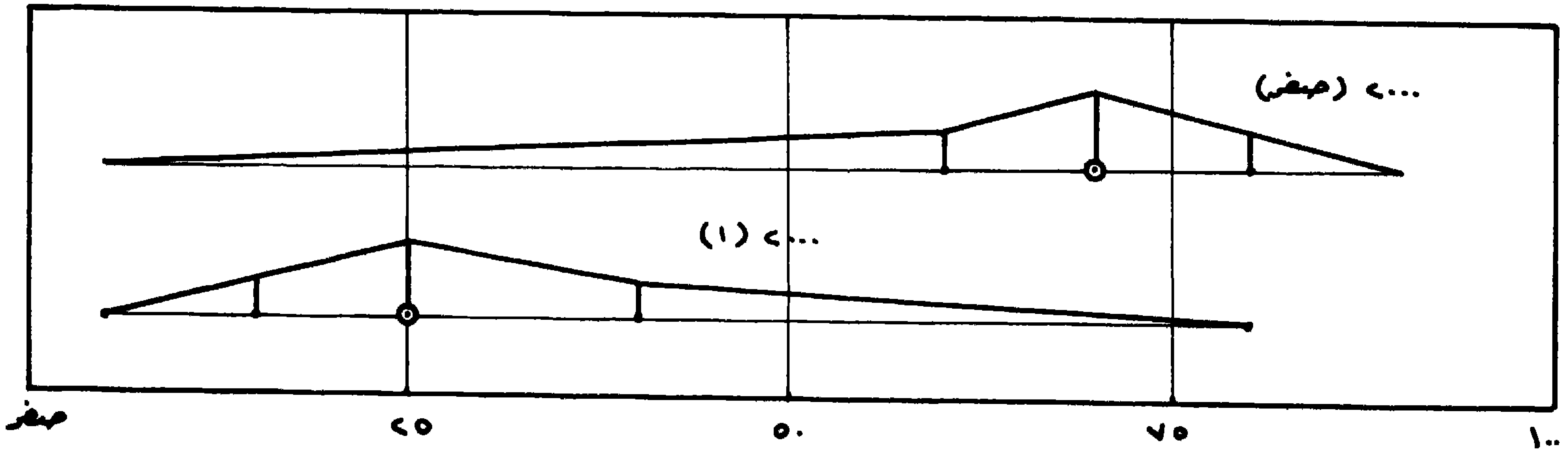

احتمال التحقق

وفي هذا التباين الصارخ بين ما يتوقع أن يحدث وعواقبه الوخيمة من ناحية، وبين الإنجاز الممكن، والذي لا يتعدى الحد الأدنى المقبول لمدى تحقق الغايات العربية، إذا اتضحت الرؤية وصدقت النوايا وجدّ العزم من ناحية أخرى ، تتمثل إشكالية تقدم ، أو لنقل وجود ، الوطن العربي . **وأي مواجهة عقلانية لمستقبل الوطن العربي ترقى لمستوى المسؤولية التاريخية لا بد من أن تحتسب الفارق الحاسم في نتائج خيارات الحاضر والمستقبل القريب** ، بين الفرقة والتبعية والتخلف ، من ناحية ، والعمل الجدي صوب الوحدة العربية والتحرر وتنمية شاملة ، بمشاركة فاعلة من الجماهير العربية ، من ناحية أخرى ، في تعيين مسارات العمل الحالية والمستقبلية ، **بحيث تعظم فرصة تحقق التصور التنموي الوحدوي التحرري** .

المـلاحِق

الملحق رقم (١)
مؤشرات للتطورات السياسية في البلدان العربية
في السبعينات على محاور التحرر،
والتعاون العربي، والديمقراطية

لا شك أن العقد السابق قد شهد أحداثاً سياسية جساماً أثرت على مجرى العمل العربي، قومياً وقطرياً، وستكون لها إنعكاسات مستقبلية هامة. وقد تسارع تطور الأحداث في السنوات الأخيرة من هذا العقد، بما يوجب الالتفات، من ناحية، ويثير الريبة، من ناحية أخرى. ولذا نبتت لدينا فكرة تصنيف الأحداث السياسية التي جرت في بلدان الوطن العربي خلال السنوات العشر (١٩٧٠-١٩٧٩) من حيث تأثيرها، سالباً أو موجباً، للتطورات على محاور العمل العربي الثلاثة، الدولي والقومي والقطري، في المجال السياسي، أي بالنسبة للتحرر من التبعية للدول الغربية المصنعة، ومدى التعاون بين البلدان العربية، والتطور الديمقراطي داخل البلدان العربية.

وقد تم حصر الأحداث التي شكلت المادة الخام للدراسة من مصدر واحد، وهو دورية (Arab Report and Record)، حتى توقفها عن الصدور في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩[١]، واستكملت بيانات الشهور الأخيرة من ١٩٧٩ من دورية (Middle East Economic Digest) ذات العلاقة بالمصدر الأصلي.

وقد كان المعيار الأساسي، الذي استخدم في إدخال حدث ما في قائمة الأحداث التي درست، هو مدى التغطية الذي أفرده له المصدر، بالإضافة إلى الحكم الشخصي للباحث وزميلين اخرين[٢]. وقد صنفنا كلا من الأحداث

---

(١) وإن كان عنوانها قد تغير خلال التسعة شهور الأولى من عام ١٩٧٩ الى:
MEED Arab Report

(٢) يسعدني إزجاء الشكر للدكتور عبد الباسط عبد المعطي من المعهد العربي للتخطيط بالكويت، والدكتور سعد حافظ من المعهد القومي للتخطيط بالقاهرة، لاشتراكهما في عملية تكوين قائمة الاحداث وتصنيفها.

المختارة بحسب تأشيره، سالباً أو موجباً، على واحد، أو أكثر، من الظواهر الثلاث محل الدراسة.

وقد استبعدنا الأحداث التي لم يتفق على تصنيفها المحكمين الثلاثة، أو التي اتفق على اعتبارها خلافية. كما فرقنا بين نوعين من الأحداث، أحداث ذات أهمية عادية وأخرى جسيمة. وأعطينا كل حدث من النوع الأول الرقم +١ إذا صنف موجباً، والرقم -١ إذا صنف سالباً على محور ما. أما الأحداث الجسام فقد أعطيت وزناً خمسة أمثال الأحداث من النوع الأول. (ويمكن القول أيضاً أن هذا الفرق في القيمة الرقمية المعطاة للنوعين من الأحداث قد استخدم بطريق غير مباشر في التفرقة بينها من قبل المحكمين).

وفيما يلي إحصاء لعدد الأحداث التي اتفق على إدخالها في الدراسة وتصنيفها حسب السنوات ومحاور العمل العربي ومدى أهميتها.

السنة	التحرر		التعاون		الديمقراطية		الجملة [1]	
	عادي	جسيم	عادي	جسيم	عادي	جسيم	عادي	جسيم
١٩٧٠	٥	-	١٤	٢	٢٠	٢	٣٥	٣
١٩٧١	٦	-	١٦	-	١٩	-	٣٨	-
١٩٧٢	٤	-	١٢	١	٨	-	٢٤	١
١٩٧٣	٧	٤	١٥	٥	٢١	-	٤٠	٦
١٩٧٤	٦	٢	١٧	١	١٢	١	٣٧	٣
١٩٧٥	٦	-	٣٤	٤	٢٢	٥	٦١	٥
١٩٧٦	٣	-	٣١	٣	٣١	٤	٥٦	٥
١٩٧٧	٤	١	٢٥	٣	٢٦	١	٥٠	٣
١٩٧٨	٣	-	١٧	٣	٢٢	٢	٣٦	٥
١٩٧٩	٤	-	١٥	٣	١٨	٢	٣٤	٥
المجموع	٤٨	٧	١٩٦	٢٥	١٩٩	١٧	٤١١	٣٦

(١) الجملة لا تساوي مجموع الأحداث على المحاور الثلاثة نظراً لإمكانية تصنيف الحدث على أكثر من محور.

ومن الواضح أن عدد الأحداث ذات العلاقة بالتحرر أقل بكثير من تلك المتصلة بالتعاون بين البلدان العربية والديمقراطية. ويعود هذا أساساً إلى أن آليات التبعية تحولت في العصر الحالي - عصر الدول النامية المستقلة شكلاً والتابعة مضموناً - إلى المجال الاقتصادي بمعناه الواسع. وحتى الأحداث المتضمنة في الجدول مصنفة على محور التحرر فغالبيتها ذات طابع اقتصادي، مثل تأميمات النفط في بداية السبعينات وانفتاح مصر الاقتصادي في منتصف العقد.

ولا يسع المرء أيضاً إلا أن يلاحظ من الاحصاء السابق تسارع وتائر الأحداث السياسية المتعلقة بجانبي التعاون العربي والديمقراطية في النصف الأخير من السبعينات، وخاصة في الفترة (١٩٧٥-١٩٧٧) التي شهدت تعاظم النفوذ الأمريكي في المنطقة. ولا يخفى في أي اتجاه دارت الدوائر. ففي هذه الفترة ارتبطت مصر بأحكام مرة أخرى بالدوائر الاقتصادية والسياسية الغربية، وقطعت أوصال لبنان وحارب العرب، وغيرهم، معاركهم على أرضه وأحكمت السيطرة السلطوية في بعض بلدان عربية بعد أن لاحت في أفق هذه البلاد معالم تطور ديمقراطي في منتصف السبعينات، ووقعت اتفاقية الصلح المصري الاسرائيلي، فتبعثرت الجهود العربية المتواضعة أصلاً، في المجالات المختلفة إلى ما غير إلتئام باد. أيمكن أن يكون كل ذلك صدفة تاريخية؟

ونود هنا أن نوضح أن عمليتي إختيار الأحداث، وتصنيفها، والأخيرة بدرجة أكبر، هما في النهاية ممارسات ذاتية، وإن كنا قد حاولنا تقليل مدى الذاتية بتوسيع دائرة الحكم على الأهمية والتصنيف قليلاً. ولذلك فإننا لم نسع لإعطاء وزن رقمي لكل حدث يتناسب مع أهميته في تدرج رقمي. وإنما فقط فرقنا بين الأحداث ذات الأهمية العادية والأحداث التي اعتبرت ذات دلالة سياسية وتاريخية استثنائية. ولذلك أيضاً لم نعامل الأرقام الناتجة على أن لها مضموناً قياسياً كاملاً، ولم نبين أي أرقام على محاور الرسوم البيانية التي لخصنا بها نتائج التحليل.

ويبقى أن الأسلوب الذي اتبعناه كان الوحيد المتاح تقريباً لإعطاء توثيق شبه موضوعي عن تطور الديمقراطية في البلدان العربية، كما أن له إضافة

إيجابية واضحة لدراسة التعاون بين هذه الدول. ويتضمن الشكل التالي تمثيلاً بيانياً لتصنيف الأحداث السياسية التي دخلت في الدراسة على كل من محاور التحليل المعتمدة: التحرر، والتعاون، والديمقراطية. وقد توصلنا لأساس هذا التمثيل البياني، بجمع القيم الرقمية المعطاة للأحداث داخل كل شهر، الموجبة والسالبة كل على حدة، للتوصل لمقارنة بين مجمل التطورات الموجبة والسالبة خلال الشهر. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الشكل يعبر عن التطورات التي جرت تأسيساً على ظروف ابتدائية متردية على كل من محاور التحليل الثلاثة.

أما بالنسبة للأشكال المقدمة في المتن، فقد تقدمنا في المعالجة الكمية خطوة صغيرة، بالجمع الجبري للقيم الرقمية المعطاة لأحداث كل شهر، وإضافتها من شهر لآخر، وصولاً لمؤشر تراكمي لتطور التحرر، والتعاون، والديمقراطية، في الوطن العربي عبر السنوات العشر المدروسة. ونحن لا نرى في هذه المعالجة ضيراً كبيراً.

وهناك تحفظ آخر يمكن أن يثار على طريقة عرض نتائج هذه الدراسة، ويتعلق بمدى شرعية إجمال المؤشرات المستخلصة من التطورات السياسية للبلدان العربية المختلفة تحت عنوان الوطن العربي. والرد على هذا في أن الأمر لا يختلف كثيراً عن إجمال النواتج المحلية الإجمالية في قيمة تصورية تعبر عن الناتج الإجمالي للوطن العربي. بل ربما يكون هناك تأثير موجب لازدهار الديمقراطية في بلد عربي معين على الديمقراطية في بلدان عربية أخرى مثلاً، أكثر من تأثير موجب لزيادة الناتج المحلي الإجمالي في بلد عربي ما، على النواتج المحلية الإجمالية في بلدان عربية أخرى.

مؤشرات التطورات السياسية في البلدان العربية في السبعينات

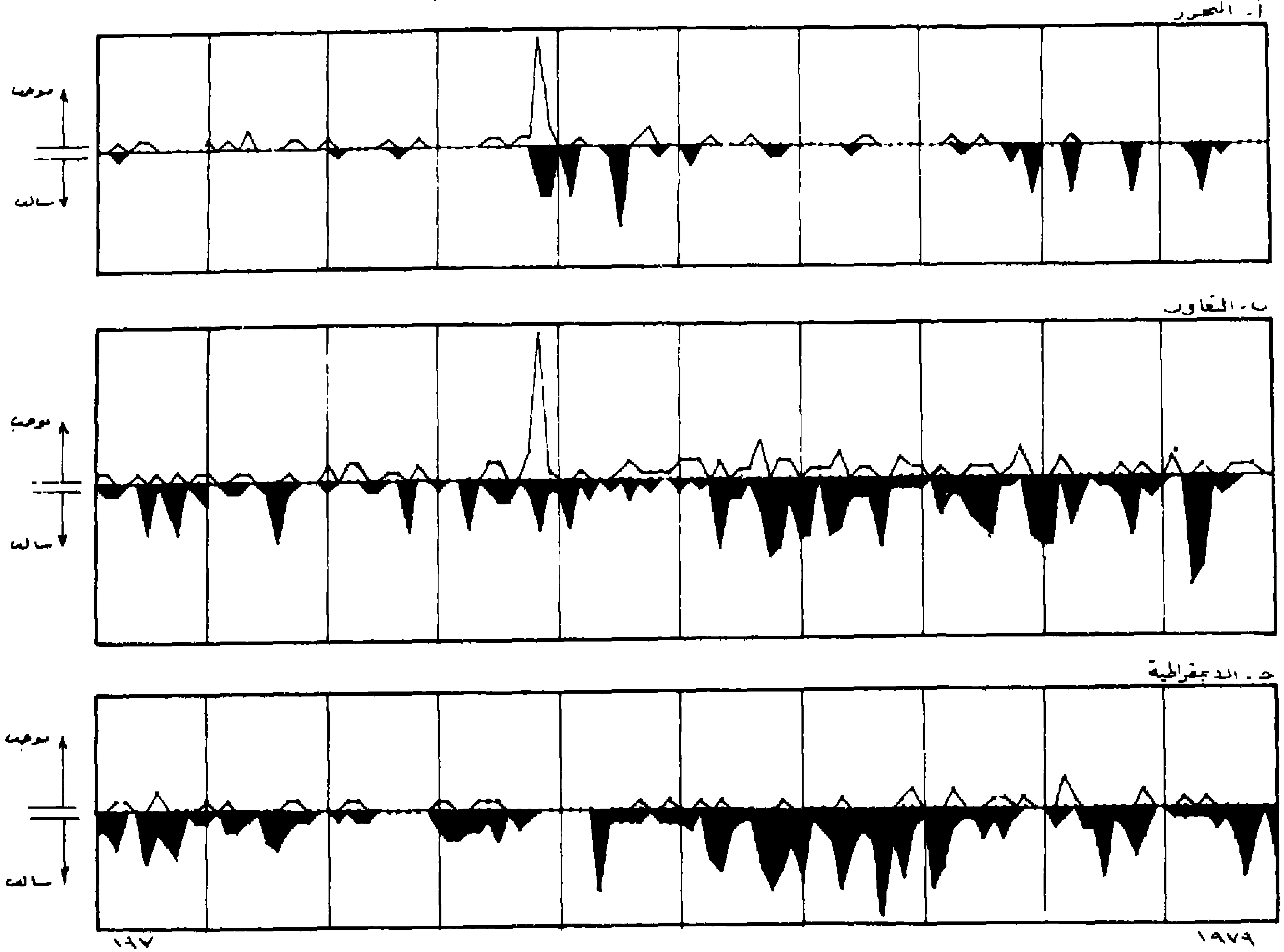

الملحق رقم (٢)
تقدير بعض المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية لبلدان الوطن العربي من نتائج نموذج ليونتيف لمستقبل الاقتصاد العالمي

لم تتضمن المناطق المعتمدة في النموذج المعني منطقة خاصة ببلدان الوطن العربي وإنما توزعت هذه بين منطقتين:

(أ) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النفطي، وتضم الدول العربية المنتجة للنفط بوفرة، بالإضافة إلى اليمنين وإيران ونيجيريا والغابون.

(ب) أفريقيا الجافة، وتشمل باقي البلدان العربية، بالإضافة إلى سبع دول أفريقية وإسرائيل[١].

وقد كانت نسبة سكان البلدان العربية في المنطقة الأولى ٣٣,٩٪، بينما كان ٦٤,٨٪ من سكان المنطقة التالية يقطنون بلدانا عربية في ١٩٧٠. كما كانت نسبة سكان البلدان العربية النفطية إلى جملة سكان الوطن العربي في ١٩٧٠ حوالي ٣٣,٧٪. ومن المقبول افتراض ثبات هذه النسب حيث ينمو سكان بلدان هذه المناطق بمعدلات متقاربة.

وللتوصل لتقديرات المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المطلوبة للبلدان العربية النفطية، وغير النفطية، كل على حدة، وللوطن العربي ككل، فرقنا بين نوعين من المؤشرات:

(أ) مؤشرات نسبية، محسوبة للفرد من السكان، مثل السعرات الحرارية للفرد أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

---

(١) بالطبع ينتمي اليمنان، أفضل، الى المنطقة الثانية - ولكن يبدو ان وجودهما في شبه الجزيرة العربية كان الدافع لضمهما الى المنطقة الاولى.

(ب) مؤشرات رصيد مطلق، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الأصول الرأسمالية.

في حالة النوع الأول من المؤشرات، أخذنا قيم منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النفطي» لتعبر عن قيم المؤشرات لمتوسط البلدان العربية النفطية، وقيم منطقة «أفريقيا الجافة» لتعبر عن قيم متوسط البلدان العربية غير النفطية. أما بالنسبة للوطن العربي ككل، فقد أخذنا متوسطاً لقيم المؤشرات في المنطقتين مرجحاً بنسبة سكان البلدان العربية في كل منهما إلى جملة سكان الوطن العربي.

أما بالنسبة للنوع الثاني من المؤشرات، فقد اقتطعنا من قيمة المؤشر جزءاً يقابل نصيب البلدان العربية من سكان كل من المنطقتين الأساسيتين، بإفتراض انتظام نصيب الفرد من المتغيرات المعنية عبر بلدان كل منطقة، للتوصل إلى قيم البلدان العربية النفطية، وغير النفطية على الترتيب. وبالطبع أضفنا القيم الناتجة لكل من مجموعتي البلدان العربية للحصول على القيم المقابلة للوطن العربي ككل.

وقد إستخدمنا في هذه الحسابات نتائج السيناريو المعيار(٢) في دراسة ليونتيف، الذي يفترض البديل الأوسط لإسقاطات السكان التي أعدتها الامم المتحدة وأهداف نمو في الدخل مرتفعة لكل من البلاد المتقدمة والأقل تقدماً (بما يؤدي إلى فجوة في الدخل للفرد قدرها ١:٧ فقط في عام ٢٠٠٠) وتقديرات متحفظة عن توفر الموارد الطبيعية.

ويتضمن الجدول التالي قيم بعض المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية التي حسبت للبلدان العربية النفطية، والبلدان العربية غير النفطية، والوطن العربي مقارنة بالقيم المعطاة في المصدر لكل من الاتحاد السوفياتي وأمريكا الشمالية، في الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠).

---

(٢) Standard.

بعض المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المستقاة من نموذج ليونتيف لمستقبل الاقتصاد العالمي - بعض مناطق العالم ١٩٧٠ - ٢٠٠٠

المؤشر	العام	البلدان(١) العربية النفطية	البلدان(١) العربية غير النفطية	الوطن(١) العربي	الاتحاد(٢) السوفييتي	أمريكا(٢) الشمالية
(أ) مؤشرات اشباع الحاجات الأساسية						
١ - السعرات الحرارية للفرد في اليوم بالألف	١٩٧٠	٢,٠	٢,٥	٢,٣	٣,٢	٣,٢
	١٩٨٠	٢,١	٢,٤	٢,٣	٣,٢	٣,٢
	١٩٩٠	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٣,٢	٣,٢
	٢٠٠٠	٣,٢	٢,٣	٢,٦	٣,٢	٣,٢
٢ - البروتينات للفرد في اليوم بالجرام	١٩٧٠	٥٣	٧٢	٦٦	٩٢	٩٦
	١٩٨٠	٦٠	٧١	٦٧	٩٧	٩٨
	١٩٩٠	٧٩	٦٩	٧٣	١٠٤	٩٩
	٢٠٠٠	١٠٦	٧٠	٨٣	١٠٨	١٠٠
٣ - مستوى التشغيل	١٩٧٠	١٠	٨	٩	٤٧	٤٠
[(شخص / سنة) عمل لكل مائة	١٩٨٠	٢١	٨	١٢	٥١	٤٥
من السكان]	١٩٩٠	٣٩	١١	٢٠	٤٨	٤٨
	٢٠٠٠	٥٩	١٥	٣٠	٥٠	٥١

المؤشر	العام	البلدان[1] العربية النفطية	البلدان[1] العربية غير النفطية	الوطن[1] العربي	الاتحاد[2] السوفييتي	امريكا[2] الشمالية
(ب) مؤشرات القوة الاقتصادية						
٤ - الناتج المحلي الاجمالي	١٩٧٠	١٢	١٨	٣٠	٤٣٥	١٠٥٩
(بليون دولار ،	١٩٨٠	٤٧	٢٣	٧٠	٧٦٣	١٥٣٨
اسعار ١٩٧٠)	١٩٩٠	١٣٩	٣٦	٢٧٥	١٣٧٢	٢٠٧٦
	٢٠٠٠	٣٣٦	٥٩	٣٩٥	١٩٩٢	٢٧٢١
٥ - الأصول الرأسمالية	١٩٧٠	٩	١٧	٢٦	٧٣٨	٢٢٥٢
(بليون دولار ،	١٩٨٠	٥٤	٢٥	٧٩	١٣٨٤	٣٥٦٥
اسعار ١٩٧٠)	١٩٩٠	٢١٩	٤٦	٢٦٥	٢٨١٧	٥٢٧٨
	٢٠٠٠	٧٢٠	٨٩	٨٠٩	٤٧٥٣	٧٥٤٣
٦ - ميزان المدفوعات	١٩٧٠	٠,٧	-	٠,٧	-	٢
(بليون دولار ،	١٩٨٠	٥,٤	-	٥,٤	٣	١٠
اسعار ١٩٧٠)	١٩٩٠	٦٣,٥	٢,٠	٦١,٥	٣١	٢٢
	٢٠٠٠	١٤١,٧	٧,٨	١٣٣,٩	١٠٦	٩٧

(ج) مؤشرات الاداء الاقتصادي						
٧ - الناتج المحلي الاجمالي للفرد	١٩٧٠	٠,٢٩	٠,٢١	٠,٢٣	١,٧٩	٤,٦٢
(الف دولار ،	١٩٨٠	٠,٨	٠,٢١	٠,٤١	٢,٨٤	٦,١٠
اسعار ١٩٧٠)	١٩٩٠	١,٧٤	٠,٢٤	٠,٧٥	٤,٦٢	٧,٤٤
	٢٠٠٠	٣,١١	٠,٢٩	١,٢٨	٦,٢١	٩,٠٧
٨ - الأصول الرأسمالية للفرد	١٩٧٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٣,٠	٩,٨
(الف دولار ،	١٩٨٠	٠,٩	٠,٢	٠,٥	٥,١	١٤,٢
اسعار ١٩٧٠)	١٩٩٠	٢,٧	٠,٣	١,١	٩,٥	١٨,٩
	٢٠٠٠	٦,٧	٠,٤	٢,٦	١٤,٨	٢٥,١
٩ - الاستهلاك للفرد	١٩٧٠	٠,١٦	٠,١٥	٠,١٥	١,١٠	٢,٩٧
(الف دولار ،	١٩٨٠	٠,٣٥	٠,١٦	٠,٢٣	١,٧٦	٣,٨٤
اسعار ١٩٧٠)	١٩٩٠	٠,٩٠	٠,١٨	٠,٤٣	٢,٦٧	٤,٥٨
	٢٠٠٠	١,٧٤	٠,٢٢	٠,٧٥	٣,٦٨	٥,٥٤

المصدر: (١) محسوبة من الملحق السادس في:
W. Leontief, et al., **The Future of the World Economy** (New York: Oxford University Press, 1977).
طريقة الحساب مبينة في النص السابق مباشرة.
(٢) مجمعة من نفس المصدر.

الملحق رقم (٣)
وصف استبيان حدود المستقبل العربي

شاركت في الاستبيان مجموعة من الخبراء العرب المهتمين بقضايا التنمية ومستقبل الوطن العربي المتواجدين في مدينة الكويت.

وقد بلغ عدد الخبراء الذين استخدمت إجابتهم في الإستخلاصات خمسة وعشرين[1]، توزعوا حسب مقر العمل بين المعهد العربي للتخطيط (١٢)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٧)، وجامعة الكويت (٤)، وأماكن أخرى (٢). وقد كانت تركيبة الخلفيات العلمية والتخصصية لهؤلاء كالآتي: إقتصاد (١٢)، إحصاء (٣)، إدارة (٣)، هندسة (٣)، إجتماع (٢)، جغرافيا (١)، وفلسفة (١).

وجدير بالذكر أن بعض الخبراء قد واجهتهم صعوبات في تحديد تقديرات رقمية، وفي هذه الحالة طلب إليهم أن يستعينوا بطريقة التنصيف المتتالي للمسافة بين الحد الأدنى والحد الأعلى لمدى تحقق الغاية (صفر، ١٠٠ مثلاً) إلى أن يتم التوصل إلى تقدير يعد مقبولاً لهم.

وتبين الأشكال الثلاثة التالية ملخص تقديرات الخبراء لمدى تحقق كل من الغايات النهائية في بداية عام ١٩٨٠، وفي بداية القرن الواحد والعشرين بفرض وقوع التصور ٢٠٠٠ (صفر) أولاً ثم بفرض وقوع التصور ٢٠٠٠ (١).

ويحتوي كل شكل على خمسة خطوط متكسرة تصف خمسة معالم لتقديرات الخبراء عن مدى تحقق كل غاية، وهي على الترتيب من اليمين

(١) استبعد عدد قليل من الاستبيانات لعدم اتساق مضامين الاستجابات التي حوتها!

إلى اليسار، الحد الأعلى، الربيع الثالث[٢]، الوسيط، الربيع الأول[٣]، الحد الأدنى. ويعبر مدى إتساع النطاقين المتتاليين المحيطين بالوسيط عن درجة التباين في تقديرات الخبراء.

---

(٢) أي القيمة التي يكون ربع المشاهدات اكبر منها والثلاثة أرباع أصغر منها.

(٣) اي القيمة التي يكون ربع المشاهدات أقل منها والثلاثة ارباع أكبر منها.

الوضع الحالي ١٩٨٠

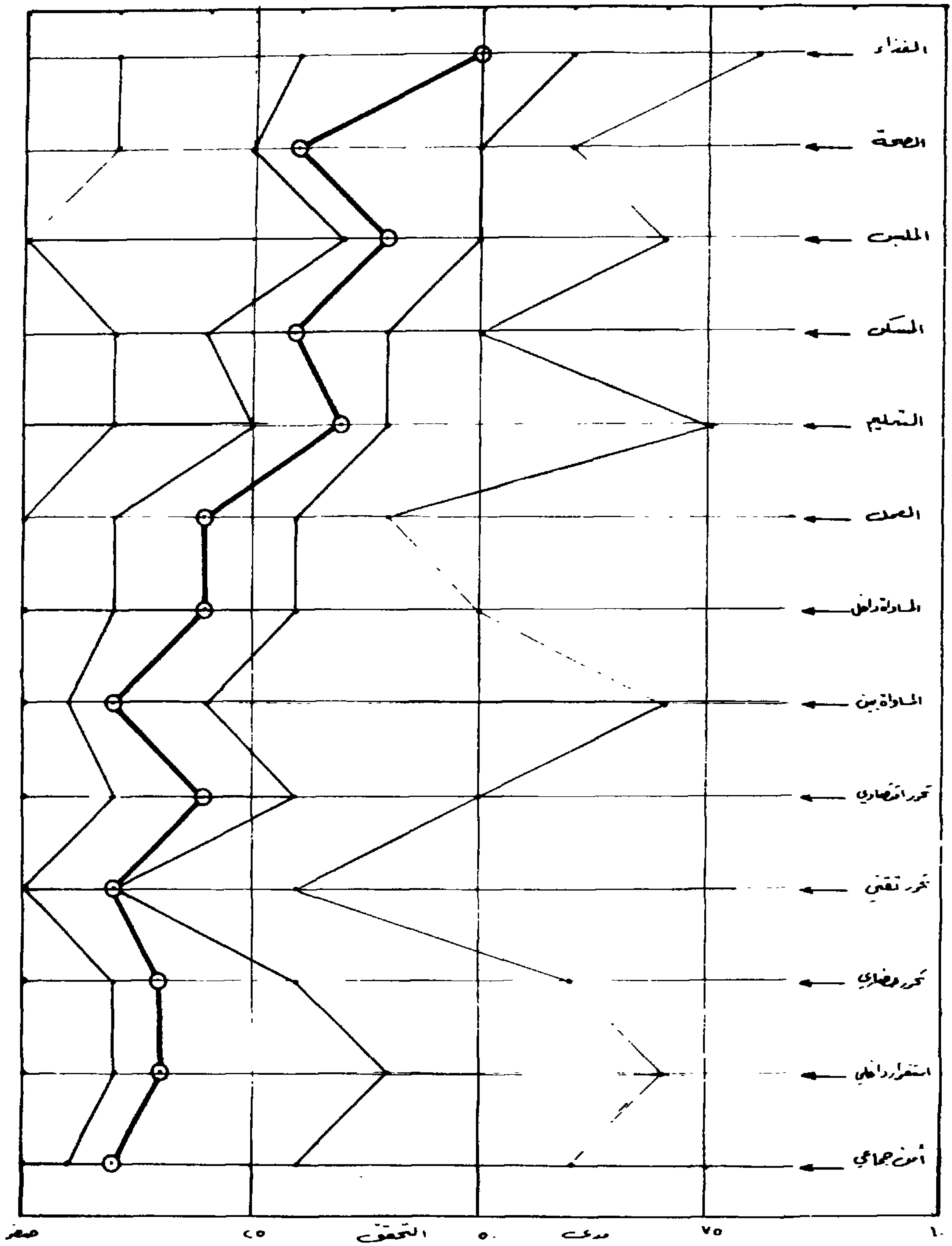

نتائج التصور ٢٠٠٠ (صفر)

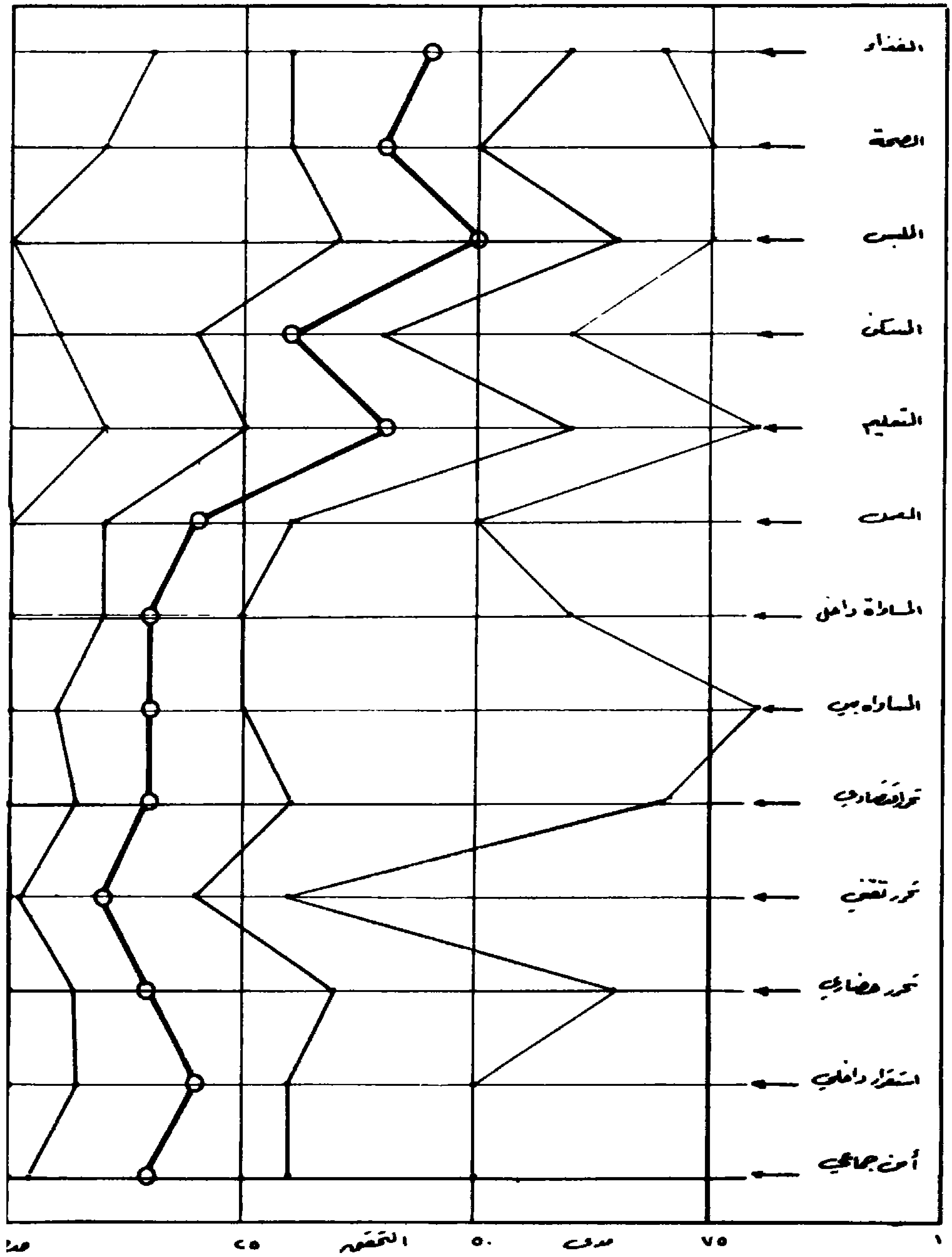

نتائج التصور ٢٠٠٠ (١)

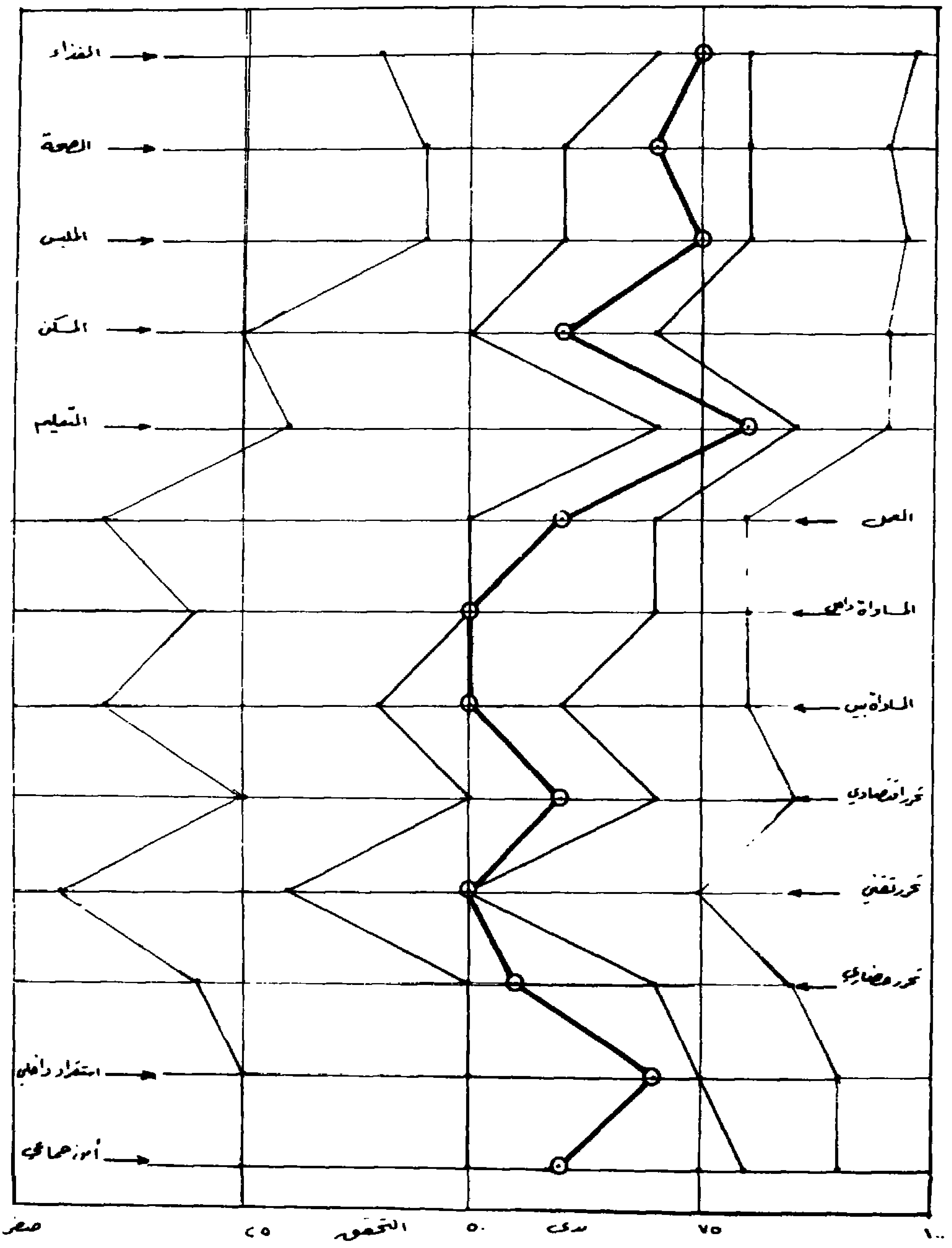

الملحق رقم (٤)

مناقشة لبعض القضايا الجوهرية التي أثيرت في مراجعات الطبعتين : الاولى والثانية .

أثار الصديق عبدالباسط عبد المعطي ، وآخرون ، إشكاليـة : لمن يتوجـه « هدر الامكانية »؟ وحسبه ان الكتاب قد « أتى تركيزه على متخذي القرار بالدرجة الاولى ، والمثقف المهتم بدرجة اقل ، والجماهير بالدرجة الاقل تركيزاً »[١] .

وعندنا ، ان دراسة تتعرض لقضايا تحمل قدراً من خصوصية المعرفة ، وبلغة فصحى ، هي خطاب غير موجه ، بالقطع ، الى الجماهير العربية العريضة . فلا مكان للقول بأن الدراسة لا تتوجه للجماهير ابتداء ، فمن قصدنا إذاً ؟ ان الفئة المعنية مباشرة هي المثقفون العـرب ، وعلى وجـه التخصيص تلك الشريحـة منهم المهمومة بتردي اوضاع الامة والحريصة على تخليق مستقبل افضل لها .

أما التوجه للجماهير في مثل هذا العمل فلا يمكن إلا ان يكون غير مباشر ، وعن طريق فئة المثقفين ، وغرضـه النهائي انضـاج وعي الجماهـير ، كما يـطالب الزميل[٢] .

والحق اننا لا نرى كيف يستخلص الناقد توجه الكتاب لمتخذي القرار ، وهو

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي ، « هدر الامكانية او إنهم يقتلون البشر ، » دراسات عربية ، السنة ١٧ (تموز / يوليو ١٩٨١) ، العدد ٩ ، ص ٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

يقترح للدراسة عنواناً فرعياً : « انهم يقتلون البشر » ، ورغم ان الكتاب (ص ٧١) يدين السلطات العربية، وهو يعلم ، إضافة ، ان استقبال الدوائر الرسمية للكتاب كان اقل من ودّي .

إلا ان الزميل يتابع وجهة النظر هذه بلا هوادة ، فيدّعي انه « بدت التصورات التنموية في العمل ، تصورات فوقية ، ترتبط بديناميات صناعة القرار واتخاذها . فإن حدثت تنمية فلن تكون الا من خلال حائزي الثروة والسلطة الحاليين ، وان حدثت تعبئة جماهيرية ، وان وجد تنظيم كفء فلن يكون الا من خلال هؤلاء الحائزين »[٣] .

وهنا نقدم ان التصور المتضمن في هذه العبارة لا وجود له في الدراسة ، صراحة او ضمناً . بل ان شهادة الزميل نفسها تبين عدم اتساق هذا التصور مع احد الاستخلاصات الاساسية في الكتاب حيث يرى هو ان « الكتاب كله يبرهن على . . . ان الذين تسببوا في الهدر ، هم حائزو القوة : ثروة وسلطة »[٤] .

ولكن هذه المراجعة المهمة تثير ، في اطار التساؤل عمن يتوجه اليه الكتاب ، نقطتين على جانب كبير من الاهمية تمثلان قضايا خلافية ومن المفيد طرحها للنقاش . فهناك ، اولاً ، تقويم الفعل السياسي الجماهيري في الوطن العربي .

يقول الزميل ان الكتاب « لم يوضح بشكل مباشر ما اذا كان هذا الوهن [الجماهيري] طارئاً ام لصيقاً بالجماهير العربية ، وبإرادة الانسان عموماً» ويرى في هبات جماهيرية قامت في الوطن العربي في السبعينات وقائع تدلل على حيوية جماهيرية[٥] .

وبداية ، نقول ان « هدر الامكانية لم يحكم على الجماهير العربية بدوام وهن الفعل السياسي ، بل افاد بحتمية زواله »[٦] ، بل ان المراجع ذاته يقرر ان العمل يتسم « بوضوح التوجه نحو الجماهير والتشديد عليه »[٧] .

---

(٣) المصدر نفسه ، ص٥٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

(٦) انظر مثلاً : ص ٧٣ ، « فقد اصاب الطاقات البشرية للامة العربية ، ارضها الخصبة المعطاء ، بالبوار الى حين » .

(٧) عبد المعطي ، « هدر الامكانية او انهم يقتلون البشر ، » ص ٥٤ .

ولكن ، لا مراء ان خبرة رد الفعل العربي إزاء غزو لبنان وإخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت تؤكد تردي الفعل السياسي الجماهيري في الوطن العربي الى مستوى لا يرقى حتى الى وصف الوهن . وموقفنا الاساسي من الهبات الجماهيرية انها « تبقى نقاط ضوء مشرقة في وجود سياسي قاتم » . ولكنها ، إذا كانت غير مؤازرة بتنظيم سياسي ، ليست الا ذلك(٨) .

كذلك اثار د. عبد الباسط عبد المعطي مسألة انه عبر « صفحات الكتاب لم يستخدم مصطلح « طبقة اجتماعية » مرةواحدة » ، وان « عدداً من متخذي القرار أضحى يُستفز من مجرد ذكر بعض هذه المصطلحات »(٩) . وقد يُشتمّ من الملاحظة الاخيرة ان غياب مصطلحات التحليل الطبقي قد يكون احد دعائم التوجه نحو متخذي القرار الذي ألصقه المراجع بالكتاب ، او مجرد حيلة صياغية نفعية لتمرير رسالة الدراسة(١٠) .

ونحن لا نرى ان الحيل الصياغية كفيلة بتمرير رسالة كانت ستمنع بدونها إلا اذا وصلت الصياغة لدرجة من الكثافة والحجب بحيث تغيب الرسالة عن « الرقيب » ، الذي نفترض انه ، على الاقل ، متوسط الذكاء . وهنا يصح التساؤل عن غرض العمل اصلاً ، إذ لن تصل الرسالة في هذه الحالة الا لمن لا يحتاجها . وقد أشرنا قبلاً الى ان الكتاب لم يُجز بداية في اكثر من قطر عربي .

إلا ان النقطة الفكرية المهمة التي تثيرها ملاحظة المراجع تتعلق بالسبب الاصيل لغياب مصطلحات التحليل الطبقي وهو تحفظ جوهري على مواءمة وكفاية التحليل الطبقي التقليدي لوصف وتفسير التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي في بلدان العالم الثالث عامة ، وعلى وجه الخصوص في البلدان العربية التي تعيّد تكويناتها الاجتماعية ـ الاقتصادية عوامل خاصة مثل الثروة النفطية واستخداماتها .

لقد برزت في بلدان العالم الثالث تكوينات اجتماعية مهمة ، مثل المؤسسة العسكرية ، ولكن توقف التحليل الاجتماعي الراديكالي عند محاولة اخضاعها

---

(٨) انظر : نادر فرجاني ، « على اعتاب حقبة جديدة للعمل الفكري العربي ، » المستقبل العربي ، السنة ٥ (شباط / فبراير ١٩٨٣) ، العدد ٤٨ .

(٩) عبد المعطي ، المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

للتحليل الطبقي التقليدي . كما تطورت مؤسسات اجتماعية ـ سياسية اصبح لها فعّالية شديدة ، واستقلال نسبي . مثل مؤسسة رئاسة الجمهورية واجهزتها ، وهي لا تجد لها مكاناً يتناسب ودورها في التحليل الطبقي التقليدي ، ولم يقاربها البحث الاجتماعي بجدية تتمشى واهميتها .

لهذا ، بات مطلوباً تطوير إطار تحليلي تلتئم فيه العناصر الاساسية للتكوينات الاجتماعية في الوطن العربي في تماسك عضوي شارح للواقع من ناحية ، وقابل للاستخدام كأساس للتغيير من ناحية اخرى . إن المطلوب من مدرسة التحليل المادي باختصار هو التصدي للعمل نفسه وبالعمق والاتساع نفسهما ، اللذين تسلح بهما كارل ماركس في تحليل نشأة وتطور الرأسمالية في اوروبا الغربية ، وقد حذّر هو ذاته من تحويل اسلوبه الى « نظرية تاريخية ـ فلسفية . . . تُفرض على كل الشعوب بقطع النظر عن ظروفهم التاريخية » بل شكا من ان من يدعو لذلك إنما يسيء اليه[١١] .

ولقد أثيرت في مراجعات «هدر الامكانية » المسألة المشهورة عن مدى الحاجة الى الديمقراطية في عملية التنمية . والحجة التي تثار هنا هي ان هناك تجارب « تنموية » ناجحة في غياب الديمقراطية .

ونود الاشارة في هذا الصدد اولاً الى اننا لم نُدخل في تعريفنا لعملية التنمية ، ولا في التمدين المستقبلي الوارد في آخر الكتاب ، مطالبة بالديمقراطية ، وإنما طالبنا « بمشاركة شعبية فاعلة في جميع الوان النشاط المجتمعي » (ص ١٨ مثلاً) ، وليس بشكل من اشكال « الديمقراطية » القائمة شرقاً او غرباً . صحيح ان هذا المطلب غير محدد ويطلب تفصيلاً ، وهذه مهمة فكرية مطروحة على الساحة العربية[١٢] . ولكننا تعرضنا ، في الفصل الثالث من الكتاب ، لمتابعة تطور الديمقراطية من المنظور الليبرالي السائد في البلدان العربية .

---

(١١) من خطاب الى أنينكوف كما ورد في :
T.B. Battomore and M. Rubel, eds., **Karl Marx: Selected Writings in Sociology and Social Philosophy** (London: Penguin Books, 1982).

(١٢) انظر مناقشة متصلة بهذا الموضوع في : المعهد العربي للتخطيط ، **التخطيط لتنمية عربية : آفاقه وحدوده** (الكويت : المعهد ، ١٩٨١) ، ج ٢ ، ص ٦٨ ـ ٧٤ .

ولا جدال ان التاريخ شهد تجارب تصنيع ونمو اقتصادي ناجحة بدون مشاركة شعبية فاعلة في بلاد مثل المانيا في نهاية القرن التاسع عشر حتى في بعض بلدان العالم الثالث في القرن العشرين مثل كوريا الجنوبية . ولكن القول بأن هذه قرائن على إمكانية التنمية بدون مشاركة شعبية فاعلة ، فهذا ينطوي على الخلط الذي ما زال يشوب الساحة الفكرية العربية بين النمو الاقتصادي والتنمية .

فالاتفاق الآن هو ان التنمية تتعدى مجرد النمو الاقتصادي ، خاصة اذا كان مقوّماً نقدياً ، وتفوق حتى ترقية وتنويع الهيكل الاقتصادي ، الى تحديد حالة مرغوبة من الرفاه الاجتماعي ؛ وطريق مقبول للوصول اليها ، وبدون قصر الرفاه الاجتماعي على امور مادية بل مدّه الى نواحٍ معنوية للوجود الانساني مثل العدالة والحرية والامان والاستمتاع بالجمال(١٣) .

ولنتساءل للمرة الالف ، هل نحن نريد ، اذا استطعنا ، إعادة تجربة الانماء الاوروبية ، او حتى تجربة كوريا الجنوبية ؟ لقد جاءت الاجابة تكراراً ، نحن لا نستطيع ، وبالتأكيد لا نريد !

ولهذا فإن تعريفنا للتنمية يتضمن المشاركة الشعبية الفاعلة عنصراً اصيلاً ، مما يعني ان غياب هذه المشاركة ينزع عن اي عملية تطوير مجتمعية وصف التنمية . على وجه الخصوص ، إن إنماء اقتصادياً يقوم على القهر واستعباد البشر ، او تعبئتهم عن طريق اللجوء الى احط ما في الانسان ، ويؤدي الى اغتراب الانسان عن آدميته ، ليس في نظرنا تنمية مهما عظمت المكاسب الاقتصادية ، وبالجزم ليس مستقبلاً نرومه ونعمل من اجله .

وقد اعترض د. عبدالباسط عبدالمعطي على عدم استعمال المؤشرات التوزيعية في الفصل الثالث من الكتاب والذي يوثق هدر الامكانية ، فيقول ان « العمل ركز معظم اهتمامه على تدني الكفاءة ، كمؤشر للتخلف ، وبالتالي يكون تعظيم هذه الكفاءة ، مؤشراً أساسياً على التنمية » . ويسأل « أليس خلل التوزيع ،

---

(١٣) انظر مثلاً : F. Perroux, **A New Concept of Development: Basic Tenets** (London: Croom Helm, UNESCO, 1983), Introduction, pp. 14-15,
حيث يقول ان التنمية الجديدة تسعى لأن تكون شاملة ومتكاملة ومتوطنة ، وان « تنمية الانسان ككل وكل البشر ، هدف يجب ان يقبل بالاجماع من الساسة والاقتصاديين والبحاثة » .

بل تناقض العلاقات الانتاجية والتوزيعية دليلاً على التخلف ؟ وهل يمكن تحقيق تنمية بالكفاءة وحدها دون العدالة الاجتماعية »[١٤] .

ونرد بأن الدراسة لم تهمل ، في شقها المفهومي ، العدالة الاجتماعية ، حيث تطالب « باشباع الحاجات الاساسية ، مادية ومعنوية ، لجماهير الشعب كأولوية اولى » (ص ١٦) و « باشتراك كامل في ثمار النشاط المجتمعي » (ص ١٨) .

ولكن الدراسة لم تقدم فعلاً اي توثيق لتوزيع الدخل في البلدان العربية . ويعود هذا ، في حدود الانتقائية التي اعتمدت في العمل (ص ١٩) ، الى ان الدخل النقدي معيب مفهوماً في قياس التنمية او الرفاه الاجتماعي ، وقياساته غير دقيقة في بلدان العالم الثالث ، وفي النهاية ، فبيانات توزيع الدخل غير متوافرة بالدرجة الكافية لمناقشتها بشكل دالٍ في البلدان العربية .

إلا ان هذا لا يعني غياب البعد التوزيعي في الدراسة . فالمعروف ان بعض المؤشرات ، مثل نسبة الامية ومعدل وفيات الرضع وتوقع الحياة ، إضافة الى ميزات منهجية اخرى على المؤشرات النقدية كالدخل ، هي بطبيعتها مؤشرات توزيعية ، بمعنى ان نسبة الامية مثلاً لا يمكن ان تنخفض عن مستوى معين الا بانتشار التعليم بين الناس ، بينما اذا ظل التعليم ميزة تختص بها فئة محدودة فلا يمكن ان تنخفض نسبة الامية جوهرياً[١٥] .

وانتقد الاستاذ النقاش عدم الاشارة الى « هجرة العقول » من الوطن العربي الى الغرب حيث اعتبر ان « هذه الظاهرة تعتبر من اخطر الظواهر في ميدان اهدار الامكانيات العربية »[١٦] .

وجليٌّ ان هجرة الكفاءات من البلدان العربية تشكل خسارة لبلدان الاصل التي تنزح منها هذه الكفاءات وللوطن العربي ككل . ولكن التطرق الى هذا الموضوع يمثل في نظرنا مستوى من التفصيل ادق مما تبنته الدراسة .

---

(١٤) عبد المعطي ، « هدر الامكانية او انهم يقتلون البشر ، » ص ٥٦ .

(١٥) انظر مناقشة تفصيلية لهذه الامور في :
Nader Fergany, «Monitoring the Condition of the Poor in the Third World: Some Aspects of Measurement,» ILO, Geneva, December 1981 (WEP 10-6/WP52).

(١٦) رجاء النقاش ، « اخطر كتاب عربي سنة ١٩٨٠ ، » الدوحة ، السنة ٦ (شباط / فبراير ١٩٨١) ، العدد ٦٢ ، ص ٢٣ .

فقط نود ان نؤكد هنا ان هجرة الكفاءات هي نتيجة حتمية لاشكال التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي القائمة في البلدان العربية ، وإنه ، مع استمرار هذه الاشكال ، يصعب الحد من نزيف الكفاءات ، وليس ثمة امل في عودتهم(١٧) .

أما التمرين المستقبلي المعطى في آخر الدراسة فقد أثار حفيظة كثير من المعقبين والمراجعين ، على الرغم من النص بوضوح على محدوديته و« الطبيعة الاستكشافية البحتة له » (ص ١٠١) . غير ان رد الفعل هذا غير مستغرب حيث ان استخدام مثل هذه الاساليب حديث نسبياً في الكتابات العربية . لهذا نكتفي هنا بالرجاء ان يؤخذ هذا التمرين لقيمته التأشيرية المحدودة فقط ، ونضيف ان مثل هذا التمرين يقتضي بطبعه اعمال الخيال ، ووظيفته الاولى تحريك الذهن في اتجاه مستقبلي .

ولكن نقد التمرين المستقبلي امتد الى التعبير عن السؤال حول دور « الصفوة » . فيرى د. محمد علي الدمشاوي ان « الصفوة في رأينا قد فات وقتها ولم يعد لها الحق ولا الامكانية في ان تحل محل الامة في طرح تصورات المستقبل »(١٨) .

ولا محل ، على الاطلاق ، لأن تقوم « الصفوة » مقام « الامة » في طرح تصورات المستقبل . وإنما قد تعبر الصفوة ، بشفافية ، عن الامة اذا تمازجت معها كياناً ومصيراً . ونضيف ان خيبة الامل في النخبة المثقفة القائمة في الوطن العربي يجب الاّ تفضي بنا الى افراغ الدور التاريخي للنخبة المثقفة من محتواه .

قد يصح ان الصفوة العربية الحالية ، بتكوينها ونمط سلوكها ، قد فات وقتها . ولكن يبقى ان للطليعة من المثقفين دوراً تاريخياً، هو غير جوهري في عملية التغيير المجتمعي ذاتها التي تتصدى لها قوى ارسخ واغنى ، وانما يبقى هذا الدور مهماً في تجلية وعي الجماهير تحضيراً للتغيير ، وفي اقتراح مضمون التغيير ، والمساهمة في تحقيقه . ولا يتحقق ذلك الدور بفعّالية الا على اساس من الرؤية الصافية ، والتي

---

(١٧) انظر مناقشة مفصلة في : نادر فرجاني ، « هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي ، » الذي سيصدر في عدد كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ من المستقبل العربي .

(١٨) محمد علي الدمشاوي ، « ٣ وجهات نظر حول الاقتصاد العربي المعاصر : ٣ ـ نادر فرجاني ، الانسان العربي وليس النفط هو الهدف والوسيلة ، » الاهرام الاقتصادي ، (تموز / يوليو ١٩٨٣) ، العدد ٧٥٥ ، ص ٤٠ .

تقتضي بدورها معرفة متعمقة بالواقع العربي . وهذه تحديات مطروحة على من يتوقون الى التصدي لتكوين طليعة للمثقفين العرب[١٩] .

وقد دعا « هدر الامكانية » ، عن طريق غموض الاشارة ، الى إثارة المسألة الخاصة بكنه الوعاء الحضاري لعملية التنمية المطلوبة في الوطن العربي . فيسأل د. الدمشاوي « إذا كان الحديث يدور حول احتلال الانسان العربي مركز الاهمية في التنمية من حيث الهدف والوسيلة في وقت واحد ، فما هو اذاً « النمط الحضاري » المقترح لهذا الانسان ، وما المقصود « بازدهار حضارة عربية وحدوية » »[٢٠] .

وانطلاقاً من الموقف الذي قدمنا اعلاه ، نرى ان حسم هذه المسألة تاريخياً معقود على الامة ، وان للطليعة من المثقفين دوراً ريادياً في تخليق هذه العملية التاريخية باعتبارهم معبرين عن الامة . ومبلورين لارهاصاتها ، هذه واحدة . اما الثانية ، فهي ان الالتزام بوعاء حضاري اصيل في الوطن العربي ليس الا القول برفع لواء الحضارة العربية ـ الاسلامية اسساً للنهضة في هذا الجزء من العالم .

ولكن إضفاء مضمون تفصيلي محدد على هذا التوجه ، ينغرس في الواقع العربي وينطلق به في مشروع للنهضة ، هو اهم الاشكاليات المطروحة على الساحة الفكرية العربية ، وهذا ، بالطبع ، هو جوهر سؤال المراجع . اما تحويل ذلك الجهد الفكري الى مشروع فعلي للنهضة ، وهو عمل متوحد جدلياً مع المسعى الفكري ، فهو القصد الذي دون دياره اهوال[٢١] .

---

(١٩) لنقاش مفصل بالموضوع ، انظر : « ندوة المستقبل العربي : المثقف العربي ومهماته الراهنة ، » ادارها خير الدين حسيب، **المستقبل العربي** ، السنة ٦ (ايار / مايو ١٩٨٣) ، العدد ٥١ ، خاصة ص ١١٧ ـ ١٢٠ .

(٢٠) الدمشاوي ، المصدر نفسه ، ص٤٠ .

(٢١) نود الاشارة في هذا المجال الى محاولات فكرية اولية مهمة . انظر على سبيل المثال : طارق البشري ، « نحن . . . بين الموروث والوافد ، » ؛ عادل حسين ، « النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية ، » في : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، **اشكالة العلوم الاجتماعية في الوطن العربي** (القاهرة : المركز ، ١٩٨٣) ، واحمد كمال ابو المجد ، « محاولة لتوظيف الثقافة الاسلامية في تحقيق تغيرات اجتماعية وسياسية في المجتمعات العربية والاسلامية ، » في : الحوار العربي ـ الاوروبي : ندوة عن العلاقات بين الحضارتين ، هامبورغ ، ١١ ـ ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

المــــراجــع

١ ـ العَـرَبيّـة

كـتـب

الامام، محمد محمود. **تقرير مجموعة تقييم مستقبل التنمية العربية في اطار المتغيرات الدولية والاقليمية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠.

جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية. **ملخصات البحوث**. القاهرة: المعهد، ١٩٧٨.

صعب، حسن. **ثورة الطلاب في العالم**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٨.

ــــ. **المقارنة المستقبلية للانماء العربي**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩.

عافية، محمد سميح وأحمد عمران منصور. **تنمية الموارد المعدنية في الوطن العربي**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.

عبد الفضيل، محمود. **مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٩.

عبد الفضيل، محمود. **النفط والوحدة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

فرجاني، نادر. **حول استشراف ابعاد مستقبل الوطن العربي: رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. **اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**. القاهرة: المركز، ١٩٨٣.

المعهد العربي للتخطيط. **التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده**. الكويت: المعهد، ١٩٨١.

ــــ. **حول آفاق التطور العربي خلال العقدين القادمين ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠**. الكويت: المعهد

مؤتمرات ، ندوات

الحوار العربي الاوروبي: ندوة عن العلاقات بين الحضارتين ، هامبورغ ، ١١ ـ ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد، ٦-١٢ ايار (مايو) ١٩٧٨. القاهرة: جامعة الدول العربية، اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٩٧٨.

الندوة الاقليمية حول الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا، بيروت ٢١-٢٥ كانون الثاني (يناير)١٩٨٠. بيروت: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١٩٨٠.

ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت ٢١ نيسان (ابريل)-٢ ايار (مايو) ١٩٧٨. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٨.

ندوة خبراء لدراسة مفهوم وأبعاد المشاركة الشعبية في مواجهة الأمية الحضارية، الكويت، تشرين الثاني / (نوفمبر) ١٩٧٩ .

دوريـــات

حسين، عادل. «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل.» المستقبل العربي: العدد ٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩. ص١٦-٣٢.

الديمشاوي ، محمد علي . « ٣ وجهات نظر حول الاقتصاد العربي المعاصر : ٣ ـ نادر فرجاني ، الانسان العربي وليس النفط هو الهدف والوسيلة .» الاهرام الاقتصادي : العدد ٧٥٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨٣ .

ربيع، حامد. «القدرات العربية في صراع العمالقة.» المستقبل العربي: العدد ١، ايار (مايو) ١٩٧٨. ص١٢-٢٦.

شقير، محمد لبيب. «حاجة الفكر العربي الوحدوي الى أنواع جديدة في الدراسات.» المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ١٠، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩. ص١٤٧-١٥٠.

صايغ، يوسف. «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية.» المستقبل العربي: العدد ٦، آذار (مارس) ١٩٧٩. ص٢٣-٤١.

ـــ . « التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية .» المستقبل العربي : السنة ٢ ، العدد ٨ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩. ص ٢٣ ـ ٣٣ .

ـــ . « المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين .» النفط والتعاون العربي : السنة ٥ ، العدد ٣ ، ١٩٧٩ . ص ٩ ـ ٣٢ .

عبد الله، اسماعيل صبري. «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية.» المستقبل العربي: العدد ٣، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨. ص١٢-٣٤.

عبد المعطي ، عبد الباسط . « هدر الامكانية او انهم يقتلون البشر . » دراسات عربية : السنة ١٧ ، العدد ٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ ، ص ٥٢ ـ ٦٤ .

فرجاني ، نادر . « على اعتاب حقبة جديدة للعمل الفكري العربي . » المستقبل العربي : السنة ٥ ، العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣ . ص ١٢٠ ـ ١٢٤ .

مابرو، روبرت. «الايرادات النفطية وتكلفة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.» المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ٧، ايار (مايو) ١٩٧٩. ص٧٧-١٠٤.

محمد، محمد سيد. «نحو استراتيجية عربية للتنمية.» المستقبل العربي: العدد ١، ايار (مايو) ١٩٧٨. ص٩٧-١٠٤.

« ندوة المستقبل العربي : المثقف العربي ومهماته الراهنة . » ادارها خير الدين حسيب . المستقبل العربي : السنة ٦ ، العدد ٥١ ، ايار (مايو) ١٩٨٣ ، ص ١١٠ ـ ١٣٠ .

النقاش ، رجاء . « اخطر كتاب عربي سنة ١٩٨٠ . » الدوحة : السنة ٦ ، العدد ٦٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨١ .

هيكل، محمد حسنين. «آفاق الثمانينات، ماذا جرى؟ ماذا سيجري؟ في العالم العربي.» الوطن: الكويت ، ١٩٨٠/٢/٤ .

ـــ . «آفاق الثمانينات، محاولة للبحث عن اسباب للتفاؤل.» الوطن: الكويت ، ١٩٨٠/٢/١١ .

٢ ـ الأجنبيّة

Books

Arad, R.W. et al. **Sharing Global Resources.** New York: McGraw Hill, 1979.

Bottomore, T.B. and Rubel M. eds. **Karl Marx: Selected Writings in Sociology and Social Philosophy.** London: Penguin Books, 1982.

Economic Commission for Western Arab Seminar on Population and Development, Amman, 18-30 November, 1978, Beirut: ECWA, 1978.

El-Mallakh, R. and McGuire, C.,eds. **US and World Energy Resources: Prospects and Priorities.** Boulder: International Research Center for Energy and Economic Development, 1977.

El-Sherbini, A.A. ed.. **Food Security Issues in the Arab Near East: A Report of the United Nations Economic Commission for Western Asia.** Oxford: Pergamon Press, 1979.

Freeman, C. and Jahoda, M. eds.. **World Futures: The Great Debate.** London: Martin Robertson, 1978.

Hudson, M.C.,ed.. **The Arab Future: Critical Issues.** Washington D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1979.

Organization for Economic Cooperation and Development. **Interfutures: Facing the Future.** Paris: OECD, 1979.

Perroux, F. **A New Concept of Development: Basic Tenets.** London:Croom Helm;UNESCO, 1983.

Waterbury, J., and El-Mallakh, R.. **The Middle East in the Coming Decade: From Wellhead to Well Being?** New York: McGraw Hill, 1978.

Periodicals

Ajami, F. «The End of Pan-Arabism.» **Foreign Affairs:** v.57, no.2, Winter 1978. pp.355-373.

Papers

Fergany, Nader. «Monitoring the Condition of the Poor in the Third World: Some Aspects af Measurement.» ILO, Geneva, December 1981. (WEP 10-6/WP 52)

الدكتور نادر فرجاني

- ولد في مصر عام ١٩٤٤.
- درس «الإحصاء التطبيقي» في كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة.
- حصل على الدكتوراه من جامعة «نورث كارولينا» في الولايات المتحدة الأمريكية.
- اشتغل بالبحث والتدريس من خلال عمله في جامعة القاهرة؛ جامعة «نورث كارولينا»؛ الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ المعهد العربي للإحصاء (بغداد)؛ المعهد العربي للتخطيط (الكويت).
- مهتم بقضايا التنمية، وبخاصة تنمية القوى البشرية والدراسات الكمّية للتنمية.
- يعمل حالياً مديراً لمركز المشكاة للبحث والتدريب - القاهرة.
- نشر له مركز دراسات الوحدة العربية الكتب التالية:

- **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي** (محرر)، ١٩٨٣.
- **الهجرة إلى النفط**، ١٩٨٣ (صدرت منه ثلاث طبعات).
- **رحّل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي**، ١٩٨٧.
- **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية**، ١٩٨٨.
- **عن نوعية الحياة في الوطن العربي**، ١٩٩٢.

الطبعة الخامسة

الثمن: ٤ دولارا
أو ما يعاد

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb